موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة

لصاحبها الأستاذ الدكتور
بسيوني محمد الخولي

كتاب الاستهلال

منهج الطرح الإسلامي

١

موسوعة الدرر الزاهرة
فى الأصالة المعاصرة

لصاحبها الأستاذ الدكتور
بسيونى محمد الخولى

كتاب الاستهلال
منهج الطرح الإسلامى

١

إشراف
أ / محمد عمر الفاروق

موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة

كتاب الاستهلال

منهج الطرح الإسلامى

المؤلف: أ.د. بسيونى محمد الخولى

رقم الإيداع: ٩٣٨٥ / ٢٠٠٨

الترقيم الدولى: I.S.B.N. 977 – 5197 – 13 – 9

الطبعة: الأولى ٢٠٠٨

تصميم الغلاف: فنان تشكيلى / حسام حنيطر

الناشر: أصيلة للتصميم والنشر

٣٢ شارع د. محمد عوض - مكرم عبيد - مدينة نصر - القاهرة

ت : ٢٢٧٤٢٥٠٩ email: henetar@link.net

www.tashkila.net



البريد الإليكتروني

ALDORAR_ALZAHERA@YAHOO.COM

إهـــــداء

إلى الناس كافة

بسم الله الرحمن الرحيم

" هذا بلاغ للناس ولينذروا به وليعلموا أنما
هو إله واحد وليذكر أولو الألباب "

صدق الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

" والذين جاهدوا فينا لنهدينهم

سبلنا وإن الله لمع المحسنين "

صدق الله العظيم

المحتـــــــويات

فهرس الموضوعات

الفصل العاشر

فهرس الأشكال البيانية

مقدمة الموسوعة

التفكير في العمل الموسوعي لا يستهوى الإنسان إلا إذا ألح عليه ، واقترن بمسئولية إنسانية جسيمة ، يحتمها الانضواء تحت لواء الإسلام ، والانتماء إلي أمة المسلمين فالعمل الموسوعي دائماً ما يحمل رسالة مطولة ومفصلة ، لا تنتهي مهمتها بمجرد وصولها إلي المخاطب ، بل إن مهمتها لا تبدأ إلا من بداية وصولها إليه ، حيث تشرع في إفراز آثارها ونتائجها وتوابعها ، عندما تمنحه فرصة طويلة للبحث والاستقصاء والتنقيب ، ثم الأخذ والرد والجدل ، ومن ثم يكون الطريق مهيئاً للاقتناع فالاعتناق ، إذا كان المتلقي منصفاً ، يملك عقلاً ناضجاً وفكراً خصباً .

والأعمال الموسوعية توجه إلي كافة صنوف وأبناء الجنس البشري ، لأنها تحمل في ثناياها أفكاراً عامة ، ومبادئ إنسانية ، ومثلاً وقيماً هي في الأغلب الأعم تهم جميع البشر ، فهي توجه إلي المؤمن الموالي ، كما توجه كذلك إلي غير المؤمن وغير المهتم فالأول سيزداد إيمانه ، ويتعمق ولاؤه والأخير يمنح الفرصة ، ليعرف ويطلع ويهتم وربما يؤمن.

إن الإسلام وطروحاته في كافة مناحي الحياة وعناصر الوجود ، تحتاج إلي من يوصلها إلي البشر علي اختلاف صنوفهم ، وهذه مهمة أبناء الإسلام ، ومهمة التبليغ لا تعني أن المسلمين مطالبون بإرغام الناس أن يكونوا مسلمين ، ولكن التبليغ هو للعلم والإحاطة ، أما الإيمان فأمره إلى الله .

كما أن لغة الخطاب وأسلوب الحوار ينبغي أن يعمدا إلي مواءمة الرسالة ومحتوياتها ومفرداتها مع الواقع المعاصر ، في قضاياه ، وطريقة تفكيره ، وسلوك معاصريه ، وهذه

المواءمة لا تعني بحال من الأحوال السير في رِكاب العصر ، والتلون بألوانه ، والاصطباغ بأفكاره ، ولكن المواءمة تعني التعامل والتعاطي مع العصر بكل ظواهره وكافة وقائعه ، باستخدام أدوات تحليل خاصة ، ومنطق ذاتي يعبر عن خصوصية التناول وتميز التعامل .

وللأعمال الموسوعية دورها الحاسم في كتابة التاريخ ، للحضارات والمدنيات ، وللحقب الزمنية وللمناطق الجغرافية ، وللدول والنظم السياسية والاقتصادية ، ونوابغ البشر ، من خلال التناول المتأني والتحليل التفصيلي والبحث الحريص .

ولقد كان التفكير في هذا العمل الموسوعي يراودني ، ويداعب خيالي منذ نهاية عقد الثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي ، ومنذ ذلك التاريخ وأنا أعد العدة لخوض غمار هذه الرحلة الممتعة ، وكان لتجوالي في أنحاء كثيرة من العالم الإسلامي ومعاشرة شعوبه ، بكافة طوائفها وفئاتها ، أثر بليغ في شحذ همتي للإقدام علي هذا العمل ، والتصميم علي المضي قدماً في سبيل إنجازه وإتمامه .

كذلك كان للتطورات والتبدلات ، التي شهدها العالم ، وعلي الأخص نظاميه السياسي والاقتصادي ، أثرها في تحريك المشاعر وإلهاب الحماس لتقديم الطرح الإسلامي ونظرته الذاتية ومنطقه الخاص في التعامل مع تلك التطورات ، والدفع بنماذج الإسلام في الفعل والممارسة ، بوصفها بدائل تجمعت لديها مقدرات التواجد ومقومات التفاعل .

إن تقديم رؤية إسلامية شاملة للمجتمع بكافة نظمه الفرعية : السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية .. الخ ، وحركته في اتجاه وضعية مثلي لحياة البشر ، عبر نماذج للممارسة يضع أصولها الإطار المرجعي الإسلامي ، ويشارك في صياغتها أفراد المجتمع

، لهي رؤية جديرة بالبحث والدراسة ، وخليقة كذلك بإبلاغها إلي بني البشر ، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين .

وشمولية الرؤية الإسلامية ، وعمومية الطرح الإسلامي لكافة جوانب المجتمع ، تمثل إحدى القضايا المحورية التي ينبغي إبرازها وتكثيف الضوء عليها ، حيث تتصدى بذكاء ومضاء للدعوى الخبيثة ، التي يحاول الكثيرون أن يقيموها في مواجهة الإسلام والمسلمين ، ومفادها أن الإسلام دين أحادي النظرة ، يغلب عليه طابع الشعيرة التعبدية التي تخرج به من إطار الحياة، وواقع الحركة والفعل إلي نطاق النسك الجامد المحدود المنعزل عن الحياة .

ولقد وقع مفكرونا المسلمون منذ زمن غير قصير من حيث لم يحتسبوا أسري للرغبة الخبيثة ، الرامية إلي نعت الإسلام بأنه دين الطروحات النظرية ، والأفكار الرغبية المثالية ، التي ينقصها تقديم نموذج الحركة والفعل ، ولعل الرصيد الزاخر والتراكم الوافر ، من أدبيات الفكر الإسلامي ، في كافة جوانب الحياة دون تقديم ولو نموذج ممارسة واحد معاصر ، لهو دليل علي نجاح تلك الرغبة المدمرة في الاستحواذ علي أفكارنا ، وتسييرنا وفق مرادها.

ولعل الاقتصار علي تقديم الرؤية الإسلامية لكافة جوانب المجتمع ، مهما كانت شاملة وعامة، دون تقديم نموذج للممارسة مقترناً بها ، يعد دوراناً في هذه الحلقة المفرغة ، التي أراد لنا الآخرون استمرار الدوران فيها .

إن علماء المسلمين مطالبون بتحمل تبعات ثلاث :

التبعة الأولي : تقديم الإطار النظري للطرح الإسلامي في جميع أوجه الحياة ومناحي المجتمع ، مقروناً بنماذج الممارسة التاريخية ، سواء تمثلت في دولة الرسول صلي الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين ، أو في أية نماذج تاريخية أخري .

التبعة الثانية : تقديم أدوات تعامل الطرح الإسلامي مع الواقع المعاصر ، وآليات احتوائه لذلك الواقع ، وتطويعه لمفاهيمه وقيمه .

التبعة الثالثة : تقديم نماذج الحركة المعاصرة ، والتركيز علي علاقة الاتساق بينها وبين الأطر المرجعية الخاصة بها ، والمتمثلة في عقيدة التوحيد والشريعة الإسلامية .

والتبعة الأولى الخاصة بالإطار النظري للطرح الإسلامي ، تعني الأصول والقواعد والعموميات الثابتة الباقية ، التي لا يمسها تعديل ولا يعتريها تغيير وهي بمثابة الأطر المرجعية التي ينتهي إليها كل أمر ذي بال ، وكل مسألة ذات أهمية في حياة المسلمين ، شرائعهم وشعائرهم .

والتبعة الثانية المتعلقة بأدوات التعامل وآليات الاحتواء والتطويع ، تعني مهارة العالم وخبرته وحنكته ، وسعة علمه ومعرفته ، وقدرته علي تناول الظواهر المعاصرة بالدراسة والتحليل، والتعمق في جوهرها للوصول إلي أصولها ، ثم استنباط مدلولاتها ومعانيها في الأصول الإسلامية ، والدفع بذلك الجهد في بناء فكري متسق ومتكامل ينتهج العلمية والمنطق .

والتبعة الثالثة المرتبطة بنماذج الحركة المعاصرة قد تكون هي أثقل التبعات وأشدها وطأة ، فهي ليست من اجتهاد الفرد أو صنع العقل ، بل هي نتاج لتضافر جهود بشرية قوية

وجبارة، جمعت بين الفكر والحركة ، فصاغت النظرية في شكل نظام ، ولكننا نعاني نحن المسلمين من ندرة نماذج الحركة المعاصرة ، التي تنقل النظرية الإسلامية وطروحاتها المختلفة في شكل نظم .

لقد جال في فكري كل ما تقدم ، واستعرضت كل تبعة من هذه التبعات ، واكتشفت كم هي ثقيلة لأنها أمانة ، ولكنها ممتعة لأنها طاعة ، لقد توقفت ملياً أمام كل تبعة ، فلكل واحدة صعابها ومشاقها ومحاذيرها .

إن الأصول والقواعد والنظريات في الإسلام هي الأساس والإطار المرجعي النهائي ، وهي كذلك البناء الفكري المتكامل لمفردات وعناصر الوجود البشري ، أما أدوات التعامل وآليات التعاطي مع الواقع ، فهي حلقة الوصل وأداة الربط بين الأصول والقواعد ، وما تشكله من بناء فكري ، وبين الواقع ومتغيراته ومستجداته وأغياره ، في حين أن نماذج الحركة هي البناء الفكري عندما يتحول إلي نظام عملي ، يختلط بالواقع ويتفاعل معه .

لم يكن من الصعب استعراض الطروحات الإسلامية إزاء عناصر ومكونات الوجود البشري، بكافة توجهاته ومشتملاته ، ولم يكن من الصعب كذلك تطويع الظواهر المعاصرة واستيعابها في ثنايا الطرح الإسلامي ، ولكن في ذات الوقت لم يكن من السهل علي الباحث العثور بيسر علي نموذج الحركة والممارسة ، وذلك لأكثر من سبب :

السبب الأول : أنه لا يوجد نموذج للحركة أو الممارسة ، يعود ببنائه الفكري ونظامه الحركي إلي الأصل والمنبع الذي هو الإسلام ، ودولة الرسول صلي الله عليه وسلم بشكل مباشر ودقيق .

السبب الثاني : أن الجميع يخشى من الانطلاق إلي تجربة النموذج الإسلامي ، تخوفاً من الفشل والإخفاق اللذين خلّفهما وأثارهما الفكر الغربي الماكر والمدسوس، من أن الإسلام لا يمتلك نظرية متسقة ومكتملة فيما يتعلق بعناصر الوجود البشري ، وإذا قدّر له أن يمتلكها تجاه بعض القضايا ، فهو لا يمتلك أدوات نقل أفكاره و نظرياته إلي أرض الواقع ، وأنه وإن امتلك تلك الأدوات فهو عاجز عن استعمالها ، والواقع يشهد بعدم وجود تجارب أو نجاحات وذلك يدلل على صدق أنصار الإسلام .

السبب الثالث : أنه عندما يوفق الباحث في العثور على نموذج للممارسة تكتمل به أدوات التحليل وعناصر البحث ، يواجه بسؤال : لماذا هذا النموذج بالذات ؟! وعندها يطعن في موضوعيته ، ويتهم في حياديته العلمية ، اللتين هما أهم وأثمن ما يملك .

لقد أردنا أن نستفتح هذا العمل الموسوعي ببسط ميسر للمنهج الذي استخدم في بحث موضوعاته وتحليل قضاياه ، والتوصل إلي طروحاته النهائية التي تمثل عطاء الإسلام ومقولته ومعالجته لأي أمر من الأمور أو شأن من الشئون .

فالمنهج الذي استخدمناه وأطلقنا عليه " **منهج الطرح الإسلامي** " يعتمد على مصادر وهي الأصل والمنبع لكل أمرٍ ذي بال ، كما يرتكز على مرتكزات وأسس تعد بمثابة محاوره الرئيسية ، كذلك يتسم المنهج بخصائص وسمات تميزه عن غيره من المناهج وللمنهج أدواته وآلياته التي يتكئ عليها لتحقيق مقاصده وغاياته ، ومنهج الطرح الإسلامي يتعامل مع الواقع المعاصر بقضاياه وتداخلاته ومتغيراته ومستجداته ، إضافة إلي ما تقدم فالمنهج لا ينتهي إلي طروحات وتنظيرات وفقط ، بل أنه يعمد إلي تحقيق ما يكمّل ذلك وهو القابلية للتطبيق على أرض الواقع المعاصر ، ويملك المنهج أدواته الخاصة التي تمكنه من

متابعة طروحاته في التطبيق واكتنافها دوماً بالتعديل والتصحيح إذا حدث خلل أو زلل ، ويعلن المنهج عن مقصده وغايته وهي التفاعل المطلق بين الإسلام والمجتمع حيث يرفع كل منهما من شأن الآخر .

لا تزال مسائل السياسة والحكم علي رأس القضايا الجوهرية التي تعنى بالمجتمع البشري ، ومن ثم ينظر إلي الظاهرة السياسية علي أنها إحدى أهم الظواهر في المجتمع ، وعلي الرغم من عدم وضوح الظاهرة السياسية في الفكر البشري بشكل كافي ، وعدم تبلورها بصورة محددة ، إلا أن لها في ذلك الفكر منزلة رفيعة ومكانة عالية جعلت منها شغله الشاغل منذ أقدم العصور ، والظاهرة السياسية هي الأساس والمنطلق لظواهر أخرى عديدة برزت وتبلورت في أشكال تنظيمية مثل الدولة والنظام السياسي والحكومة والمجالس الاستشارية ... الخ ، ويأتي علي رأس ما تقدم النظام السياسي بوصفه الميكانيزم المهم المنبثق من الدولة ، والذي يتولى صناعة واتخاذ القرارات الخاصة بتسيير شؤون المجتمع وتحقيق أهداف الدولة ، وتوزيع كل ذي قيمة داخل المجتمع .

وانطلاقاً من أهمية الظاهرة السياسية والحكم إجمالاً ، ومما ينبثق عن ذلك من تنظيمات تؤثر في حياة المجتمع ، بل وربما تتوقف علي كفاءتها وفاعليتها تلك الحياة ، فقد رأينا أن نتناول في المجلد الأول من هذا العمل الموسوعي السياسة والحكم في الإسلام ، حيث تتجلى خصوصية الطرح الإسلامي وتفرد التناول وتميز نماذج الممارسة والحركة ، وتم تقسيم هذا المجلد إلي جزأين :

يتناول الجزء الأول : القواعد والأصول ، التي هي الأسس والأطر المرجعية للطرح الإسلامي فيما يتعلق بأمور السياسة والحكم في الإسلام ، ونستفتح هذا الجزء باستعراض

مفهوم ومدلول الظاهر السياسية في كل من الفكر البشري الموضوع وفي الطرح الإسلامي المتمثل في أصلي القرآن والسنة المطهرة ، ويفضي هذا الاستعراض إلي استنتاج مفاده : أن المعاني والمقاصد الواردة في كتاب الله وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم بخصوص الظاهرة السياسية غاية في الكمال ونهاية في المثالية تهدف إلي قيادة المجتمع وتصريف شؤون الناس بشكل نموذجي ووفقاً لقيم ومثل ومبادئ رفيعة المستوى ، تهدأ إليها النفس ، وتسكن الجوارح ، وتطمئن القلوب ، في حين أخفق الفكر البشري في التوصل إلي تعريف نهائي للظاهرة السياسية ، وبالتالي موضوعاتها وقضاياها ، فالأفكار والآراء البشرية لا تلبث أن تدحض ويؤتى بغيرها ولربما بعكسها ، ولا تبرح الأيديولوجيات والفلسفات أن تتلاشى وتتبخر وتصبح كأن لم تكن ، ولا تنفك النظم السياسية أن تتهاوى وتخلفها نقيضاتها ! .

ثم ننتقل إلي عملية التمهيد للبحث والتنقيب عن مسائل السياسة والحكم في الإسلام وهذه العملية لا غنى عنها لكل باحث جاد ومنقب حريص ، فعليه أن يعمد إلي القيام بعملية التمهيد تلك عبر سلوكين فكريين متلازمين :

الأول : أن يرتقي بمستوى تفكيره ، وينتشله مما انجرف إليه وتورط فيه من فكر دخيل أنساه ماضيه وأفسد علاقته به ، وجعله غريباً عليه وهو عليه دخيل ، ويُعد تفكيره ويؤهله للخوض مرة أخرى في الطرح الإسلامي أصله الثابت .

الثاني : أن يعمد إلي تطوير فكره الإسلامي وينقيه مما يحول بينه وبين التعامل مع الحياة العصرية بتفاعلاتها وتداخلاتها ومستجداتها والقفز إلي حلبة الصراع الدائر بين الأفكار ودحض غثها ورخيصها.

والسلوكان لا بد أن يلتقيا في نقطة بينهما ، وهذه النقطة هي منطلق الطرح الإسلامي المعاصر إلي السيادة والإيناع ، وهذان السلوكان هما سلوكا الارتقاء والمواءمة .

عندئذ يكون الطريق قد أصبح مهيئاً للانطلاق إلي أصول السياسة والحكم في الإسلام للبحث والتنقيب والدرس والتحليل ، ويتمثل الأصلان والمنبعان اللذان تستمد منهما الظاهرة السياسية في الإسلام وجودها ومعناها في : التوحيد والشريعة .

وعقيدة التوحيد هي المصدر الأول والأصل الأساس للظاهرة السياسية ، فالله الواحد الأحد هو المشرع الذي وضع نواميس الكون وسنن الوجود ، بما يتواءم مع النفس البشرية ويصلح من شؤونها ، والتوحيد يعنى التوحد حول هدف وجود الجماعة المتمثل في عبادة الله وإعمار الأرض وإقامة شرع الله والدعوة إلي دينه .

كذلك الشريعة الإسلامية تعد المصدر الثاني للظاهرة السياسية ، فهي الأكثر مثالية والأقدر علي معالجة تلك الظاهرة ، وأظهر دليل علي ذلك هو أنها لم تضع شكلاً محدداً للنظام السياسي ، ولم ترسم قالباً معيناً للحكومات ، ومن ثم فقد ضمنت لنفسها التطور والتجدد لمواكبة تجدد وتطور الظاهرة السياسية ، حيث أتاحت الفرصة لأعضاء الجماعة الإسلامية لاستنباط النظريات السياسية وإنشاء النظام السياسي وإقامة الحكومة بالشكل والنمط الذي يتواءم مع متطلبات وأحوال تلك الجماعة ، علي أن يلتزم المسلمون بالأطر العامة التي وضعتها الشريعة .

ثم نختتم هذا الجزء بطرح عملية مهمة وضرورية في هذا الوقت بالذات وهي المتعلقة بما يمكن أن نسميه " تعصير الأصول والقواعد " حيث نعمد إلي تلمس الأدوات والآليات التي

تتيح الفرصة للأصول والقواعد للتعامل والتفاعل والتعاطي مع الواقع في الزمان والمكان مما يجعلها تبدو دوماً متناغمة ومتناسقة مع ذلك الواقع .

أما الجزء الثاني من هذا المؤلف ، فيقدم محاولة لصياغة نظرية سياسية إسلامية معاصرة من خلال تقديم الطرح الإسلامي تجاه قضايا الفكر السياسي المعاصر ، وتتجسد أهم هذه القضايا في : نظرية السيادة التي نشأت في أحضان الفكر الأوربي كإفراز لظروف وأحداث معينة ، وهذه النظرية لم يعرفها الإسلام بل عرف بدلاً منها مبدأ " **توزيع الأدوار** " الذي يجعل من الجماعة كلاً واحداً يقوم كل فرد فيه بدوره ومن مجموع تلك الأدوار ينتصب ذلك الكل ويحفظ وجوده وبقاءه ، ثم في نظرية الدولة التي احتفظ الإسلام إزاءها بخصوصية في تبيان كيفية تكوينها وبروزها إلي حيز الوجود ، وقدم نهجاً متميزاً فيما يتعلق بعناصرها ، وساق توجهاً متفرداً فيما يختص بمفهومها والمدركات الأخرى المتشابكة معها ، ثم في نظرية المنهاج الإسلامي علاقته الوظيفية والإجرائية بالنظام السياسي ، كيفية عمله ووظائفه وعناصره .

إضافة إلي ما تقدم يتناول هذا الجزء أهداف الدولة في الإسلام ، وهي أهداف ذات طبيعة خاصة لا تقوم إلا للدولة الإسلامية ، وهذه الأهداف تتمحور في ثلاثة محاور أولها : إقامة شرع الله بحفظ الشعائر وتطبيق الشرائع ، وثانيها : تحقيق مصالح المجتمع بإنماء الموارد وعدالة توزيعها ثالثها : الدعوة إلي الله بالتبليغ والإحاطة وإيصال الرسالة الإيمانية إلي كافة بقاع الأرض .

كذلك يتناول هذا الجزء المنهاج الإسلامي من خلال عناصر ثلاث : أولها : الحاكم أو ولي الأمر الذي هو رأس المنهاج ومدبر أمره ومنسق جزئياته ومحرك دينامياته ، ويتم

تناول ولي الأمر من حيث اللقب الذي اعتاد الطرح الإسلامي استعماله لولي الأمر ، وصفاته الخِلقية والخُلقية ، وطريقة اختياره وتعيينه ، وعلاقة ولي الأمر بظاهرة السلطة ، وطاعة ولي الأمر ، وعلاقة ولي الأمر بشعبه ، ومسألة الاستخلاف أو تعيين ولي العهد أو النائب ، وكيف يؤدي ولي الأمر مهامه ، وثاني عناصر المنهاج الإسلامي يتمثل في قيمة الشورى من حيث مصدرها في شريعة الإسلام ، ومهام الشورى ، ومناظرتها بالديمقراطية الغربية ، وشكلها التنظيمي ، أما ثالث عناصر المنهاج الإسلامي فيتحدد في الحكومة الإسلامية ، وخصوصيتها ، ومكوناتها وعناصرها .

ثم ينتقل الجزء الثاني إلي دراسة وسائل تحقيق أهداف الدولة في الإسلام أو ما يعرف بنسق القيم السياسية الإسلامية التي تمثلت في : قيمة العدالة بجانبها الشرعي وبعدها الاجتماعي وشكلها الإجرائي ومراتبها ، وقيمة الإخاء ومنابعها في الشريعة الإسلامية وعلاقة الإخاء بالتكافل الاجتماعي ، والآثار السياسية لقيمة الإخاء ، وقيمة المساواة وعلاقتها بقيمة العدالة وآثارها الاجتماعية والسياسية ، وقيمة الحرية وخصوصيتها في الإسلام ، وموقف الشريعة الإسلامية من أهم الحريات المتعارف عليها في الفكر البشري ، وأخيراً الوظيفة الاتصالية للدولة في الإسلام ، منطلقاتها ، مضمونها ، وأهدافها .

ثم تأتى جزئية أخرى من جزئيات هذا الجزء متمثلة في مسئولية النصح والتوجيه للقائمين علي المنهاج الإسلامي ، ونظراً لخطورة هذه المسئولية ، فقد استوجب ذلك ضرورة تحليل عناصرها من خلال تبيان الحالات التي تستوجب قيام هذه المسئولية وكيفية تقديم النصيحة لولي الأمر في الإسلام ، وتحديد من له أهلية القيام بهذه المسئولية ، وتعيين وسائل وأدوات القيام بهذه المسئولية ، وأخيراً السلوك الإسلامي في حالة عدم امتثال ولي الأمر للنصح والتوجيه.

وفي نهاية هذا الجزء ننصرف إلي عرض وبسط عملية تبدو هي الأخرى مهمة شبيهة بعملية " تعصير الأصول والقواعد " ألا وهي عملية التطوير المستمر والتجديد الدائم لأدوات الحركة والوسائل النظامية والتنظيمية للطرح الإسلامي فيما يخص عمليات وآليات السياسة والحكم .

أما المجلد الثاني من هذا العمل فقد تناول الطرح الإسلامي في الشأن الاقتصادي، والشأن الاقتصادي في الإسلام يعنى جملة الأصول والأسس التي يضعها الإسلام ويرتب عليها حركة الفرد والمجتمع في سبيل استثمار وإنماء ما لديه من موارد وترشيد الاستغلال وحسن التوزيع ، وعليه فإن الشأن الاقتصادي يعنى بأمرين : الأمر الأول ترتيب وتنظيم حركة الفرد والمجتمع تجاه الموارد المتاحة ، والأمر الثاني كيفية استثمار وإنماء تلك الموارد .

وعليه جاء هذا المجلد في جزأين علي النحو التالي :

الجزء الأول بدأ بتحديد أسس وأصول الطرح الإسلامي في الشأن الاقتصادي من خلال تناول رؤية الإسلام للقضايا الاقتصادية المعاصرة والمتداولة في المجتمع الإسلامي والمجتمعات عموماً ، وبدأها بالمشكلة الاقتصادية وأوضح تفرد الطرح الإسلامي تجاه هذه المسألة ، ثم جاء علي القضايا الأخرى مثل العرض ، والطلب ، والإنتاج ، والاستهلاك ، والتوزيع ، والأسواق، والادخار والاستثمار، والدخل الفردي والإجمالي ، والنقود والبنوك وموارد الدولة الإسلامية ، والنفقات العامة ، ودور الدولة في المجتمع ومدى أهمية ذلك الدور من وجهة نظر الطرح الإسلامي إلي غير ذلك من القضايا .

ولقد أوضح هذا الجزء أن وجهة نظر الإسلام في الشأن الاقتصادي تنصرف إلي الاقتصاد كمذهب ورؤية وليس كعلم ، والمذهب الاقتصادي الإسلامي تفرد بوجهات ذات خصوصية

فيما يتعلق بكافة القضايا والمسائل الاقتصادية ، وقد لوحظ أنه في الآونة الأخيرة بدأت الكثير من المذاهب والتوجهات الاقتصادية تنظر باعتبار واحترام شديدين للوجهة الإسلامية إزاء تلك القضايا والمسائل .

ويعتبر هذا الجزء وما تناوله من قضايا ومسائل من الأهمية بمكان كتقديم أو تمهيد لدراسة النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي من الناحية النظرية البحتة ، كما يعد كذلك مهماً من الناحية التطبيقية حيث يمهد البيئة التي تطبق ذلك الطرح لاستقبال واحتضان ذلك النموذج ، فنموذج الإنماء الإسلامي لا يمكن أن يطبق في أية بيئة بل يحتاج إلي بيئة خاصة يسودها النظام الاقتصادي الإسلامي أو الاقتصاد الإسلامي .

الجزء الثاني انتقل إلي تحليل وتفصيل نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، وهذا النموذج مستنبط من المصادر والأصول الشرعية المتمثلة في القرآن والسنة ونماذج الممارسة العملية في دولة الرسول والخلفاء الراشدين وهي مصادر الطرح الإسلامي عموماً .

كذلك يتسم نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي بسمات وخصائص تميزه عن نماذج الإنماء الأخرى ، وتتمثل أهم تلك الخصائص في خاصية التنامي الذاتي المتواصل ، وخاصية الجمع بين الأبعاد المادية والأبعاد الروحية ، وخاصية الارتباط العضوي بالشريعة الإسلامية حيث تمثل مصدر النموذج وهدفه في ذات الوقت .

وكما تفرد نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي في خصائصه وسماته ، تفرد كذلك في أهدافه وغاياته التي تتمثل في النهوض والارتقاء بجانبي النفس البشرية : الجانب المادي المتمثل في الدخل وكل ما يتعلق بماديات الحياة ، والجانب الروحي المتمثل في القيم والأخلاق والإيمان بالله وكل ما يرتبط بالسمو بالروح .

ويواصل نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي تفرده وتميزه ، ويبدو ذلك في عمليات النموذج من أجل تحقيق الهدفين سالفي الذكر واللذين أوجد من أجلهما النموذج ، وتتوزع عمليات النموذج بين فصيلين من العمليات ، الفصيل الأول يسعى لتحقيق الهدف الأول المتعلق بالشق المادي من الفرد المسلم ، والفصيل الثاني يسعى لتحقيق الهدف الثاني المرتبط بالشق الروحي من ذلك الفرد .

ثم تأتي مسألة أخرى متعلقة بتوزيع مقدرات ونتائج الإنماء الاقتصادي وفق النموذج الإسلامي ، ويسجل النموذج في هذه المسألة كذلك سبقاً لم يسجله سواه وهو أن النموذج يبتكر توزيع المقدرات قبل توزيع النتائج والثمار ، وفي ذلك حض وحث علي العمل والإنجاز ، فالنموذج لا يحبذ توزيع الدخول والثروات ولا يسعى لذلك أبداً ، ولكنه يوزع إمكانات ومقدرات العمل والإنجاز والإنتاج ، حتى لا يتحول المجتمع إلي مجموعة من المقعدين والعجزة الذين ينتظرون العطاء من الدولة ، ولكنه يوزع مقدرات العمل والإنتاج لكي يعمل الجميع ويتحولون إلي منتجين ويصبح المجتمع كله منتجاً ، يضاف إلي ذلك أن النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي يعمل علي توزيع مقدرات الإنماء علي كل مؤهل صالح للعمل محققاً مبدأ تكافؤ الفرص ، كذلك يسعى لتوزيع تلك المقدرات علي جميع إقليم الدولة بشكل متوازن حتى لا يخص منطقة دون أخرى بالإنماء والتطوير والإحداث .

وتحظى مسألة تمويل عمليات الإنماء في نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي باهتمام النموذج وتركيزه ، فهو يقسم التمويل إلي قسمين : تمويل داخلي يعتمد علي استنفار المقدرات والمكنات الكامنة داخل المجتمع وتمويل خارجي يعتمد علي الاقتراض من مصادر خارجية .

فبالنسبة إلي القسم الأول المتعلق بالتمويل الداخلي ، فالنموذج يرى أنه الأهم ويحبذه ويسعى إلي ترقيته وتطويره والاعتماد عليه لما له من أهمية خاصة في تحفيز واستثارة المقدرات الكامنة ، وتدوير رأس المال الداخلي والمردودات الداخلية في عملية إنماء وإحداث متواصلة وإعفاء المجتمع من الاستدانة والاعتماد علي مصادر خارجية وخيمة العواقب ، ويفصّل النموذج وسائل ذلك وآلياته .

أما بالنسبة إلي القسم الثاني المتعلق بالتمويل الخارجي فالنموذج لا يرمي إلي التركيز عليه ولكن يجعله مصدراً احتياطياً يتم اللجؤ إليه عند اللزوم ، ويضع أولوية لترتيب عملية الاقتراض من الخارج لتمويل عمليات الإنماء فيعطي الأولوية للاقتراض من دول إسلامية أو مصادر تمويل إسلامية [مؤسسات وصناديق تمويل] فيما يعرف بالقرض الحسن ، أما اللجؤ إلي دول غير إسلامية أو مؤسسات تمويل غير إسلامية فلا يتم اللجؤ إليها إلا عند الضرورة القصوى التي تبيح المحظورات ، لأن اللجؤ إلي ذلك المصدر يعد من وجهة نظر النموذج من المحظورات .

في **المجلدين الأول والثاني** تناولنا الطرح الإسلامي المتعلق بالسياسة والحكم ثم الطرح المتعلق بالشأن الاقتصادي ، وفي **المجلد الثالث** انتقلنا إلي بحث ودراسة الطرح الإسلامي فيما يتعلق بالإدارة العامة والمحلية .

ومعلوم أن الطرح الإسلامي يعني بالمبادئ والقواعد والأسس والأصول المستنبطة من مصدري الشريعة الإسلامية : القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والتي تهتم بضبط ومعايرة سلوكات الإنسان وتصرفاته خلال حركته ونشاطه تجاه عناصر الوجود الإنساني

وموجـودات الكون ومفردات المجتمـع ، بمـا يكفـل التكيـف والتنـاغم بينـه وبـين تلـك العناصر والموجودات والمفردات وعدم الإساءة إليها .

من ثم فإن أهم ما يهدف إليه الطرح الإسلامي هو إيجاد نوع من الألفـة والوفـاق والتفاعـل بين الإنسان بوصفه ، أهم وأكرم مخلوقات الله في الكون وبين بقية المخلوقات والموجودات ، وإذا قُدِّر للطرح الإسلامي أن يؤثر في الإنسان ويصل به إلى مرحلة الاستئناس بموجودات الكون والتناغم معها ، فإن معني ذلك أن الإنسان قد أصبح على قدر يعتد به مـن التقـوى والورع المنبعثين من إيمان راسخ بالله الواحد الأحد .

والطرح الإسلامي بوصفه السابق وهدفه المبين أعـلاه يغطـي كافـة نـشاطات الإنـسان ويعـم جميع حركته ، والنشاط والحركة لا يخرجان عن الفكر والسلوك ، فالفكر ثقافة والـسلوك حضارة ، وعليه يغطي الطرح الإسلامي كافة مجالات ومظاهر الثقافة والحضارة .

وعلى نفس نمط ووتيرة المؤلفين الأول والثاني من هذا العمل الموسوعي جاء المجلـد الثالـث ليغطي مجالاً من مجالات حركة الإنـسان ونـشاطه الفكـري ألا وهـو مجـال الإدارة العامـة والإدارة المحلية .

والإدارة العامة والمحلية كنشاط من نشاطات الإنسان ووجه من أوجه حركتـه في المجتمـع ، لا يقل أهمية عن السياسة والحكم وعن الاقتصاد والإنمـاء ، ومـن ثـم فقـد كـان اهتمـام الإسلام به اهتماماً ملحوظـاً وطرحـه إزاءه طرحـاً متفـرداً ، قـرن الفكـر بـالواقع والنظريـة بالنموذج ، وتعويلاً على هذا الاهتمام كان إقدامنا علي توليف هذا المـصنف الـذي جـاء في جزأين ، قدمت النظرية والأصول والأسس .

ففي الجزء الأول من هذا المجلد قدمنا كافة الطروحات الإسلامية التي جاءت في الإدارة العامة وذلك من خلال أربعة أبواب :

تناول الباب الأول ماهية الإدارة العامة من وجهة نظر الإسلام ، ولكي نتمكن من تقديم تعريف دقيق لماهية الإدارة العامة الإسلامية ، كان من الضروري أن نتصدى للطرح الإسلامي في هذا الصدد ، مصادره ، وبيئته من أجل أن يقربنا من الماهية المرغوبة ، ولكي نقترب أكثر صار لزاماً علينا أن ندرس النظام الإداري الإسلامي، ثم نحلل علاقته بالمنهاج الإسلامي ، وعندئذ نجد أنفسنا بين يدي تعريف دقيق ومفصل للإدارة العامة الإسلامية ، ثم يأخذنا ذلك التعريف إلى أهداف الإدارة العامة في الإسلام ، تلك الأهداف التي تصل أهميتها إلى حد الأهداف الوسيطة بالنسبة للمنهاج الإسلامي .

ودرس الباب الثاني عمليات الإدارة العامة في الإسلام ، وقد لوحظ أنه وإن كان هناك بعض الاختلاف في اتجاه التفرد فيما يتعلق بماهية الإدارة العامة من وجهة النظر الإسلامية الواردة بالباب الأول من هذا الجزء إلا أن عمليات الإدارة العامة الإسلامية الواردة في هذا الباب لا تختلف كثيراً في مضمونها وفحواها عما ورد في الفكر البشري الموضوع ، وعليه فعمليات الإدارة العامة الإسلامية تتشابه إلى حد بعيد مع عمليات الإدارة العامة في الفكر البشري ، فعمليات مثل التخطيط والتنظيم والقيادة واتخاذ القرارات والاتصالات والتمويل والرقابة هي عمليات ذات طبيعة موضوعية تتم بنفس أسلوبها وفعالياتها دون تغير أو اختلاف بين النموذج الإسلامي والنظم الوضعية .

وابتكر الباب الثالث من الجزء الأول نسق القيم الإدارية الإسلامية مشيراً ومؤكداً على أن الطرح الإسلامي في الإدارة العامة وكذا النظام الإداري الإسلامي قد انفرد بهذا النسق من

القيم الإدارية منذ بزوغه قبل أربعة عشر قرناً من الزمان متفوقاً ومتقدماً على الفكر الإنساني الذي اكتشف مؤخراً أهمية مثل هذا النسق من القيم للنظام الإداري ، فكم هي مهمة للعمل الإداري قيم مثل الإيمان والتقوى ، والصلاحية والكفاءة ، والبعد عن السلطة بمدلولاتها الرهيبة والبغيضة ، واستبدالها بالمسئولية بدلالاتها البليغة وفحواها المتميز المحبب إلى النفس والمعبر عن تقدير مهام وواجبات العمل والتفاني من أجلها ، والرقابة والتقويم الذاتي النابعان من داخل الفرد ومن تكوينه الذاتي ومؤثرا ته الشخصية ، والأمانة والقوة ، كل هذه القيم عرفتها الإدارة العامة الإسلامية وعرفها كذلك النظام الإداري الإسلامي .

وحلل الباب الرابع والأخير من هذا الجزء اهتمام الإدارة العامة الإسلامية والنظام الإداري الإسلامي بالعنصر البشري واعتباره أهم عنصر من عناصر الإدارة والنظام الإداري ، ومن ثم كان الاهتمام البالغ بهذا العنصر ابتداءً من اختياره ثم تدريبه وإعداده وأن تهيأ له فرص العطاء والتفاني وما يستلزمه ذلك من تحفيزه وترقيته وتدرجه الوظيفي حتى تنتهي خدماته ، وانتهاءً بالعلاقات الإنسانية التي تنشأ داخل الجهاز الإداري بين الرؤساء والمرؤوسين وبين المرؤوسين وبعضهم .

وفي الجزء الثاني من هذا المجلد بسطنا في سلاسة واقتضاب للإدارة المحلية في الإسلام وطروحاتها المتميزة والتي وصلت إلينا في شكل موروثات تجريبية تطبيقية من دولة الرسول الكريم ودولة خلفائه الراشدين حملت في طياتها النظرية والتطبيق والفكر والواقع ، وتوزع هذا الجزء على بابين :

تصدي الباب الأول من الجزء الثاني لماهية الإدارة المحلية في الإسلام ، فأشار إلى واحدية مصادر وبيئة الطرح الإسلامي فيما يتعلق بالإدارتين العامة والمحلية ، وبيّن طبيعة العلاقة بين الإدارتين العامة والمحلية ، ثم خلص إلي تعريف الطرح الإسلامي للإدارة المحلية وتفرد هذا التعريف .

ثم عرض الباب الثاني من الجزء الثاني لأهداف وعمليات الإدارة المحلية في الإسلام وكذا لأساليب تمويل الإدارة ، وإبراز الحكمة البالغة للإدارة المحلية الإسلامية في أهدافها وعملياتها ، تلك الحكمة التي جعلت الأهداف والعمليات تجتمع حول غاية النهوض بالإنسان والمجتمع وضمان الحياة الطيبة له ، وبما يكفل له عبادة الله وتقواه.

أما المجلد الرابع فيتناول مجموعة من الإشكالات ذات الشجون ، تحتاج من مفكري الإسلام في الوقت الراهن إلي جهد مضاعف ومثابرة وجلد من أجل إثبات الذات والإعلان عن خصوصية المحتوى وتفرد المضمون وتتمثل هذه الإشكالات في الذات الحضارية للإسلام أو (الحضارة الإسلامية) .

وهذه المعضلات الثلاث يعتبر تناولها في الوقت الراهن ذو دلالة حيث تشابكت الآراء وتداخلت وجهات النظر ، وكثر الحديث عن فهم وغير فهم حول الصراع الحضاري مرة والصدام الحضاري أخرى والحوار الحضاري ثالثة ثم استبدلت الحضارة بالثقافة وحدث العكس واختلطت الأمور بشكل يرثى له ، وربما كان من قبيل الصدفة أن يوضع هذا المصنف في هذا الوقت بالذات لكي يبذل مقال الإسلام في هذا الشأن ويطرح وجهته ، وقد تم ذلك من خلال ثمانية أجزاء جاء كل منها في كتاب مستقل بذاته .

الجزء الأول درس مفهوم الحضارة في الإسلام ، حيث بيّن رؤية الإسلام لمفهوم الحضارة ثم فرّق بين الحضارة والمفاهيم الأخرى مثل المدنية والعمران ، وانتهى بإيضاح خصوصية مفهوم الحضارة في الإسلام كما وردت في المصادر الشرعية ، ثم عكف علي استخلاص العوامل والتطورات التي وقفت خلف نشأة الحضارة الإسلامية محاولاً صياغة نظرية خاصة بنشوء تلك الحضارة تحت مسمي " **انطلاقة العقيدة الإنسانية العالمية المكافحة** " تابع من خلال تلك النظرية دراسة البيئة التي نشأت فيها تلك الحضارة ، وكيف تجمعت العوامل التي دفعت بتلك الحضارة إلى حيز الوجود من خلال عقيدة مكافحة ظلت علي كفاحها منذ أن أوجدت تلك الحضارة ولا تزال تكافح من أجل رأب الصدع ووصل الانقطاع اللذين ألمّا بتلك الحضارة .

الجزء الثاني تناول أول وأهم مقومات وعناصر الحضارة الإسلامية وهو الدعوة إلي دين الله ونشر الإسلام وأردف ذلك بالمقوم الثاني وهو صياغة التنظيم الذي مهّد للحضارة الإسلامية وكان أداة تعاملها مع الواقع الاجتماعي لدى الأمم والشعوب التي دخلها الإسلام .

الجزء الثالث عمد إلي الوقوف على عملية تشكيل النظام الاجتماعي منذ بداية قيام الدولة الإسلامية وحتى وقتنا الراهن وتابع كيف انحرف ذلك النظام عن مساره وآل إلي ما هو عليه الآن ! .

الجزء الرابع قصد إلي دراسة دور الجيش في الحضارة الإسلامية وتبدو الأهمية القصوى لهذا الكتاب ، فيما يقدم من تحليل دقيق ومفصل لذلك الدور ، ويجلي الغيم عن كثير

من الحقائق ، ويذهب غموض الوقائع ويذيب التشويش والتشويه المقصودين اللـذين صـورا الجيش الإسلامي على أنه جيش غزو واحتلال .

الجزء الخامس عرض لزهرة الحضارة الإسلامية المتمثلة في العمـــران والمدنيـة ، وتـابع تطورها الذي بدأ بالبساطة والتفرد والتميز ، ثـم أتجـه إلـي المبالغـة في البـذخ والإفـراط في الفخامة والأبهة ، وانتهى إلي فقدان الهوية والضياع والتبعية .

الجزء السادس قدم لشكل آخر من أشكال إبداع الحضارة الإسـلامية وهـو المتعلـق بـالعلوم الطبيعية وتطبيقاتها ، حيث قدمت الحضارة الإسلامية للإنسانية ما وصل بها إلي ما هي عليه الآن من التقدم والرقـي المـادي والاقتـصادي ، وبـين أن ذلـك الإبـداع لم يـستمر بـل تعرض لفترة انقطاع طويلة جعلت الحضارة الإسلامية بمثابة تراث وتاريخ ، وجعلت الأمة تابعاً لغيرها بشكل مهين .

الجزء السابع تناول خصائص الحضارة الإسـلامية وعيّنهـا في الارتبـاط بالعقيـدة والخلـود والأبدية والكفاحيـة والأخـلاق والمثاليـة والتـوازن بـين الـروح والمـادة والإنـسانية والعالميـة والشمول والعمومية والقدرة على التفاعل والتحاور والعطاء الدائم والأصالة والمعاصرة .

وتابع تطور الحضارة الإسلامية ابتداءً من عصر النبـوة حيـث تعـددت وتحـددت العناصـر والمقومات وتبلورت منطلقات الحركة ، ثم عصر الخلافة الراشدة حيـث كـان الانطـلاق في جميع الآفاق مصحوباً بالقدرة علي العطاء الحضاري في مجـال نـشر الـدعوة ، ثـم العـصر الأموي الذي اتسم بالعطاء هو الآخـر ولكـن مـع إضـفاء الـشكل القبلـي ، وامتلـك في ذات الوقت القدرة علي التحاور مع الآخر بشكل أساسي عن طريـق نـشر الـدعوة ، ثـم العـصر العباسي الذي أُثر عنه العطاء غير المحدود في مجالات عديدة منها العلوم والعمران والمدنية

وتملك القدرة غير المحدودة علي التحاور مع الآخر ، ثم عصر التفكك والانهيار وأتسم بندرة العطاء ونضوب المعين ، مع ظهور بعض المحاولات المستميتة للحفاظ علي الذات والخوف من التحاور مع الآخر نتيجة عدم الثقة في الذات والاغتراب عن الموروث وأخيراً العصور الحديثة والمعاصرة واتسمت بعدم القدرة علي العطاء ، ولم تخل أيضاً من محاولات الإحياء والبعث ، ولكن كان الأغلب الأعم هو التبعية شبه الكاملة للآخر .

وأخيراً حلل علاقة الحضارة الإسلامية بالحضارات الأخرى ، فقد تحاورت تلك الحضارة مع حضارات عدة ، فكانت دائماً تملك سبق الفعل والتفعيل فانطلقت وتعانقت مع الحضارة العربية إلي درجة الذوبان ، والتقت مع الحضارة الفارسية فطوعتها بما وصل إلي حد الاحتواء ، وتقابلت مع الحضارة الهندية والحضارة الصينية فأعطت ولم تأخذ إلا القيم المفيد ، والتقت الحضارة الإغريقية فتعانقا ولم يطل العناق إذ اتفقتا حول القليل واحتفظ كل منهما بذاته في الكثير ، والتقت كذلك بالحضارة الرومانية في سجال شهير فطوعت تلك الحضارة في مواطن كثيرة ولم تصب منها إلا شكليات قليلة ، وأخيراً وفي حالة من الوهن والضعف فوجئت الحضارة الإسلامية بحضارة فتية عاتية تدخل عليها عقر دارها ، تشعرها بعجزها ، وللمرة الأولى تبدو الحضارة الإسلامية عاجزة ، إذ تخلى عنها أبناؤها وأسرعوا إلي المعتدي الأثيم الذي زلزل كيانهم وهز في عنف قيمهم ومبادئهم ، تلك كانت هي الحضارة الغربية الحديثة ، وهنا كان لزاماً علي الجميع أن يرثى للحضارة الإسلامية ، فقد أعلنت بكل أسى عن عدم قدرتها علي العطاء بل حتى علي التحاور وإثبات الذات ولم يكن أمامها من بد إلا التبعية شبه الكاملة للحضارة الغربية الحديثة ، ولم تخل تلك المرحلة الجرداء المقفرة في تاريخ وعمر الحضارة الإسلامية من المحاولات المستميتة للإحياء والبعث ، ولكن يبدو أن المرض كان عضالاً مزمناً والشفاء منه لم يأذن به الله بعد ! .

ثم نأتي إلي الجزء الثامن الذي أردنا له أن يكون بمثابة وقفة للمراجعة والحساب والتقييم والتقويم ، حيث ننظر من خلاله لحضارتنا وهي في المعترك ، كيف تواجه تطورات المجتمع الإنساني ، حيث اهتم جزء الذات الحضارية للإسلام في المعترك بدراسة وضعية الحضارة الإسلامية في ظل ظاهرة عمت العالم وشغلت الأذهان وروعت القلوب والأفهام ، ظاهرة سيّلت العلاقات بين الأمم والشعوب ودمرت الحواجز وخرقت الحدود وأثبتت أن السيادة للأقوى والأجدر تلك كانت ظاهرة " التوحد وسيادة الأقوى " الذي تعارف عليها العوام والأوساط الإعلامية بظاهرة " العولمة " فمضمون هذه الظاهرة يكمن في أن العالم قد توحد مكانياً ، أي أصبح وحدة مكانية واحدة توحد أقصاها مع أدناها ، وهذا التقارب المكاني الذي انتهى بالعالم إلي الاندماج في كلٍ مكاني واحد فرض حالة من الصراع والتنافس بين أعضاء هذا الكل المندمج وأبعاضه ، وكانت النتيجة الحتمية لذلك الصراع أن ينتصر فيه ويسود ذلك الكل من يحمل خصائص وصفات القوة والغلبة في كل وجه من أوجه الحياة ، فالتميز لم يعد قاصراً علي حدود جغرافية بعينها بل أصبح للجميع ، فمن تميز ساد ، ومن ثم فقد بات الجميع يسعون نحو التميز حتى يتملكون السيادة والسيطرة .

إذا كان ما تقدم هو حال زماننا ومنوال عصرنا وواقع أيامنا ، فأين حضارة الإسلام من هذا الواقع ؟ إن هذا الواقع في حقيقته وبعيداً عن بكاء وعويل العجزة والمقعدين الذين باتوا لا يملكون إلا ندب الحظ والوقوف علي الأطلال وبموضوعية مطلقة هو واقع مواتٍ ولكنه قاسٍ، أنه مواتٍ لكي يُظهر كلٌ ما عنده ، وما يملك ، ويدلو بدلوه ، ويعبر عن ذاته ، فإذا كان ما يملك قيماً أصيلاً ضمن السيادة والغلبة ، وإذا كان عكس ذلك فلا يلومّن إلا نفسه ، وقاسٍ لأنه لا يحابى ولا يجامل ، فهو حاد وصارم ، يؤمن بقاعدة " لكي تأخذ

لابد أن تعطي " ، فماذا ستعطي الحضارة الإسلامية في هذا الزمن بوضعيته الحادة الصارمة لكي تحصل علي السيادة ويقر لها الجميع بالتفوق والغلبة ! .

إن واقع الحضارة الإسلامية في عالم اليوم وفي ظل ظاهرة " التوحد وسيادة الأقوى " يجعلها أمام خيارين لا ثالث لهما : الخيار الأول إما أن تظل علي حالها من التبعية شبه الكاملة للحضارة الغربية ، والغط في سباتها العميق ، وترك الأمور علي عواهنها ، تحت دعوى أن هذا الواقع هو إحدى الحتميات التاريخية ! والخيار الثاني أن تفيق من ذلك السبات وتنفض عن نفسها غبار الركود وهوان الاستسلام ، وتنتفض باحثة عن ذاتها مؤكدة لها بكل عزم ومضاء ! ! .

وهذا الطرح يعود بنا إلي مفهوم الإسلام للحضارة ، فالحضارة حسب وجهة نظر الطرح الإسلامي هي تعامل وتفاعل مع عناصر الوجود ، فهي إذن فعل وحركة وسلوك وتعاطي مع الموجودات ، ومن ثم فإن الحضارة الإسلامية لكي تستفيد من الوضع الراهن كان ينبغي لها أن تملك تراكماً زمنياً من السلوكات والأنماط الحضارية يتصف بالتواصل والاستمرارية منذ نشأة الإسلام وحتى الآن ، إلا أن ذلك التراكم قد تعرض لانقطاع وتوقف من المستحيل وصله إلا بالبدء من جديد ، والبدء يحتم الاعتماد علي التراكم الحضاري المنقول من الحضارة الغربية الحديثة والمغلف بصفاتها وخصائصها ، وفي ذلك صعوبة بالغة ، يضاف إلي ذلك أن البدء من الآن يحتاج إلي الجهد والوقت لإنتاج تراكم جديد مملوك بالكامل للحضارة الإسلامية فهل ذلك ممكن ! ! .

وعمد هذا الجزء في جزئية منه إلي التصدي لإقامة الحجة علي الآراء المعوجة حيث حلل كافة أشكال وصور العلاقة بين الحضارات ابتداءً من الحوار فالجدال فالتنافس وأخيراً الصدام ، وعرّج كذلك علي التناقض والصدام داخل الحضارة الواحدة .

أما المجلد الخامس فيهتم بدراسة وتحليل إحدى أهم وأكثر العلاقات تعقيداً وشائكية ، وهي العلاقة بين القومية والإسلام ، وقد جاءت دراسة وتحليل هذه العلاقة عبر أجزاء ثلاثة :

يقدم الجزء الأول متابعة تاريخية لتطورات وتداعيات وجدليات هذه العلاقة عبر مراحل عمر الدولة الإسلامية ، مرحلة النشأة ثم مرحلة الفتوة وأخيراً مرحلة التفتت التي تسببت فيها القومية .

ويحلل الجزء الثاني الواقع الإسلامي متتبعاً تحركات القومية منذ أن تمركزت في المكان وحولت الإسلام من دولة إلي دين فقط ، ثم أحرزت قصب السبق علي الأخوة الإسلامية ، يحلل هذا الجزء كذلك واقع الإسلام كفكر وكحركة ، ثم يتحول إلي رصد دور العوامل الخارجية في تكريس الرابطة القومية علي الأخوة الإسلامية .

في حين يستشرف الجزء الثالث مستقبل العلاقة بين القومية والإسلام، وذلك من خلال إثارة جملة من القضايا : الإسلام وعاطفة التدين ، الإسلام الشعيرة والنسك ، الإسلام النظام الاجتماعي ، الأخوة الإسلامية في عداد المستحيل والخيال ، والرابطة القومية ترسخ فكرة الدين أو الإسلام القومي .

وفي المجلد السادس نتناول المنطق الثقافي الخاص بالإسلام [الثقافة الإسلامية] وقد أتى هذا المجلد في أربعة أجزاء ، تدرجت علي النحو التالي :

الجزء الأول تعرض لمفهوم الثقافة في الإسلام منطلقاً من أن الثقافة هي إفراز عقلي ، فكل ما يكتسبه الذهن من تجارب ، وما يلتقطه من رموز ومعانٍ هو المعرفة ، فإذا اختزن تلك المكتسبات والملتقطات ، ثم أعاد استحضارها ، وصب عليها مزيجاً من تكوينه الذاتي الأخلاقي والقيمي والاجتماعي ، ثم أخرجها في شكل إفرازات تعبر عن المحتوى والمضمون كانت تلك هي الثقافة .

وللإسلام مفهومه الخاص ومنطقه المميز بخصوص الثقافة ، وأول مؤشرات التميز والخصوصية هو أن الإسلام يحدد للثقافة مصادر بذاتها تتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والطروحات المستنبطة من هذين المصدرين بخصوص أوجه الحياة وعناصر الوجود ، وثاني مؤشرات التميز والتفرد هو أن أشكال النشاط الإنساني هي محاور الثقافة الإسلامية ، وثالث مؤشرات الخصوصية هو تعريف الإسلام ومفهومه للثقافة .

ثم تصدى لموضوعات الثقافة الإسلامية موزعاً إياها علي محورين : المحور الأول علوم الدين بوصفها موضوعات للثقافة الإسلامية ، المحور الثاني طروحات تنظيم أوجه نشاط الإنسان داخل المجتمع ومع عناصر الوجود بوصفها كذلك موضوعات للثقافة الإسلامية ، ولكن شريطة أن تكون مستنبطة من المصادر الشرعية المعتمدة، وهي عقيدة التوحيد والشريعة الإسلامية ونماذج الممارسة العملية في دولة الرسول والخلفاء الراشدين .

الجزء الثاني استعرض خصائص الثقافة الإسلامية ، محدداً إياها في : الارتباط والتوحد مع الشريعة الإسلامية ، وفي الإنسانية ، وفي العالمية ، وفي الشمول والعمومية ، وفي القدرة

الدائمة علي العطاء والأخذ في حدود وفي الأصالة ، وفي التطور والتجدد [المعاصرة] ، وفي الخلود والأبدية .

ثم تابع تطور الثقافة الإسلامية منقباً عن أهم خصائص وسمات كل مرحلة من مراحل ذلك التطور : فقد تميز عصر النبوة بالاعتماد المباشر علي التشريع الإلهي في حين كان تركيز عصر الخلافة الراشدة علي الالتزام بالنص ومحدودية الطرح والاجتهاد ، أما في العصر الأموي فقد مثل بداية الطروحات الثقافية الإسلامية ، وفي العصر العباسي الأول ظهرت الطروحات الإسلامية ممزوجة بثقافات أخرى ، وفي العصر العباسي الثاني تعددت منابع الثقافة الإسلامية ، وفي عصور التفكك والانهيار ساد الانغلاق والانكفاء علي الذات وشحة العطاء ، وفي العصور الحديثة والمعاصرة برزت محاولات الإحياء والبعث .

وأخيراً عكف علي تحليل علاقة الثقافة الإسلامية بالثقافات الأخرى ، فعلاقة الثقافة الإسلامية بالثقافة العربية كانت علاقة امتزاج وذوبان ، وعلاقة الثقافة الإسلامية بالثقافات الأخرى المحتواه ، كانت علاقة تطويع وتحوير ، أما علاقة الثقافة الإسلامية بالثقافة الإغريقية فكانت علاقة التأثر المحدود ، في حين كانت علاقة الثقافة الإسلامية بالثقافة الغربية الحديثة علاقة جدال ورغبة في تأكيد الذات ، وفي النهاية تعبر الثقافة الإسلامية عن إحدى أهم خصائصها وهي خاصية التسامح وقبول الذاتية في إطار الإسلام الأشمل ، وتجسدت هذه الخاصية في ظهور منظومات ثقافية فرعية في كنف الثقافة الإسلامية .

الجزء الثالث اهتم بمناقشة وضعية الثقافة الإسلامية في ظل ظاهرة التوحد وسيادة الأقوى [العولمة] ، وقد ناقش هذه الوضعية من خلال مسلمة وحتمية وفرضية ، أما

المسلمة فهي أن الثقافة الإسلامية تعبير عن خصوصية وذاتية الإسلام ولابد من الانطلاق من هذه المسلمة للتعبير عن المنطق الثقافي الخاص بالإسلام .

وأما الحتمية فهي أنه لابد من الحفاظ علي مصادر وأصول الثقافة الإسلامية، وترقيتها وتطوير أدوات التعامل مع الواقع.

وأما الفرضية فهي أن ظاهرة التوحد وسيادة الأقوى [العولمة] فرصة مواتية أمام الثقافة الإسلامية للانطلاق والانتشار وتأكيد الذات .

أما الثقافة ، فحسب منطق الإسلام هي إفراز عقلي ، وبالرغم من أن الثقافة الإسلامية قد تعرضت لنفس ما تعرضت له الحضارة الإسلامية من انقطاع وتوقف لفترة غير قصيرة من الزمن ، إلا أنه يمكنها اللحاق بالركب ومواصلة ما انقطع ، ومرد ذلك هو أن إعمال العقل هو أسهل من السلوك وأخف كلفة ، كما أن مصادر ومنطلقات الثقافة الإسلامية جاهزة ومعدة دائماً ومهيأة للانتهال منها في أي وقت ومكان ، كما أن أدمغة وعقول أبناء الإسلام من السهل استنفارها ، ومنها الكثير الذي لم يتوقف عن العطاء .

والفرصة الآن مهيأة لانطلاق الثقافة الإسلامية إلي آفاق أرحب ، لكي تجوب العالم كله ، وتبارى الثقافات الأخرى ، فعليها أن تستغل التوحد المكاني وتصبو إلي السيادة لأنها الأقوى فعلاً !! .

وأخيراً عمد هذا الجزء إلي تبيان ما خفي علي الأذهان ، فبيّن حقيقة اختلاف الطرح تبعاً لمصادره ومقاصده ، وأوضح صعوبة المواءمة بين كمال التشريع ومحدودية العقل البشرى ،

وانتهى إلي حتمية الصدام بين الثقافات انطلاقاً من حتمية التنافر بين المثال وإفراز العقل .

الجزء الرابع ويأتي مشتركاً بين الحضارة والثقافة ، ويقدم طرحاً جديراً بأن يؤخذ في الحسبان ، وينظر إليه بعين الاعتبار ، حيث يرتكز هذا الطرح على محورين أساسيين : الأول يتمثل في الحفاظ على الأصول والقواعد والأسس لكل من الحضارة والثقافة الإسلامية ، والثاني يتجسد في تطوير أدوات التعامل مع الواقع ، وهذا ما نطلق عليه " الأصالة المعاصرة " .

في المجلد السابع ندرس الطرح الإسلامي تجاه المجتمع الإنساني والحياة داخل ذلك المجتمع ، ونستخلص من خلال ذلك مدى الالتزام بأصول ومبادئ الطرح ومدى نجاحها في تحقيق نموذج المجتمع الذي حدد الإسلام معالمه علي أنه المجتمع الإسلامي الأمثل ، أو ما يعرف أصولياً بمجتمع المتقين ، ويأتي هذا المجلد في أربعة أجزاء :

الجزء الأول يتناول علم الاجتماع الإسلامي ، وقد يثير هذا العنوان الكثير من الجدل محوره أن علم الاجتماع ليس له هوية يحددها الدين أو العنصر إلا أن الثابت أن هناك مجموعة قوية من الخصائص التي تتسم بها الظواهر الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية تجعل من الممكن الحديث عن علم اجتماع يحمل هوية إسلامية ، وهذا ما حاولنا القيام به في هذا الجزء .

فدراسة الاجتماع والمجتمع في الإسلام تحدد ملامح وخصائص علم الاجتماع الإسلامي، وتضفي عليه هوية خاصة، وتصبغ كافة ظواهره بصبغة مميزة كما أن ثمة طرحاً إسلامياً واضحاً يعالج تلك الظواهر ويتعامل معها .

كما أن تشكيل النظام الاجتماعي في المجتمع المسلم يتم وفق قواعد وأصول تعود إلي المرجعيات الإسلامية ، ولكن ذلك لا يتم في معظم الأحوال ، إذ يتعرض التشكيل للكثير من التدخلات والتجاوزات التي تنحرف به عن مساره المرسوم ، ويعد تشكيل النظام الاجتماعي ضمن موضوعات علم الاجتماع الإسلامي .

ويدخل ضمن نطاق علم الاجتماع الإسلامي كذلك الظواهر الغريبة والمشكلات التي يزخر بها المجتمع المسلم ، كيف تنشأ وكيف تعالج وما هي آثارها على المجتمع والفرد .

الطبقة أيضاً والتفاوت الطبقي في المجتمع المسلم يتناولها علم الاجتماع الإسلامي بالتحليل والتفصيل ، نشأة الطبقة ، أهميتها في المجتمع ، آثارها التفاوت الطبقي الصراع الطبقي ، وحكم الإسلام في كل ذلك .

كما يدرس علم الاجتماع الإسلامي كذلك النخبة في المجتمع المسلم ، وأنواع النخب وأهميتها في المجتمع .

أيضاً من ضمن موضوعات علم الاجتماع الإسلامي الأقليات في المجتمع المسلم ، وأنواعها ، ودورها في استقرار أو عدم استقرار المجتمع ، وموقف الإسلام تجاه هذه الأقليات .

أخيراً يهتم علم الاجتماع الإسلامي بمعادلة الأصالة المعاصرة ، حيث يبحث في كيفية تعصير الأصول والأسس والقواعد التي يعتمد عليها المجتمع المسلم ويستمد منها وجوده وكيانه .

أما الجزء الثاني فيختص بعلم النفس الإسلامي ، وهو كسابقه مثير للجدل فهو غير مسبوق وغير معهود ، إلا أن هذا الكتاب يتمحور حول تساؤل مفاده : هل هناك مدخل

إسلامي لفقه دواخل النفس ، واكتناه خفاياها وتحليل مركباتها ، وسبر أغوارها ، والوصول بها إلي النفس السوية المطمئنة ؟.

إن لكل طور من أطوار حياة الإنسان تطوراته وأعراضه وخصائصه ، وكذا مشاكله ، فكيف عالج الإسلام مشاكل النفس البشرية في كل طور من أطوار حياتها ؟.

فمنذ البداية عمل الإسلام على توفير البيئة المواتية لإنجاب طفل صحيح نفسياً ، فحرم الزنا ، وقرن بين الزواج من صاحب الدين والخلق والمرأة الصالحة ، وحث على إتمام الحمل والرضاعة الطبيعية .

وبين أصول التربية والتعليم في فترة الطفولة ، وكذا في فترة المراهقة وفي مرحلة الشباب ، ووضع الأسس والأصول التي تسير بالشباب في الطريق الصحيح وتجنبهم طرق الانحراف ، فأوضح كيف تبنى شخصية الشاب المسلم ، وكيف يبنى فكره ، وكيف تنمى قدراته العقلية وتفكيره العلمي ، وكيف يُنأى به عن الفراغ والأفكار غير السوية .

أما في مرحلة الرجولة والنضج فقد تعامل الإسلام مع هذا الطور من حياة الإنسان بما يناسبه من أدوات التفاعل ، مثل النضج الفكري والعقلي واطمئنان القلب بالإيمان والقرآن ، والقدرة على القيادة في الأسرة والمجتمع ، والترغيب في العطاء للذات والمجتمع .

ويصل علم النفس الإسلامي إلي مرحلة الشيخوخة والهرم ، فيبين حاجة كبير السن إلي الأسرة والمجتمع ، ويبين كذلك الظواهر المصاحبة لكبر السن والشيخوخة ، ويوضح آثار الإيمان في هذه المرحلة ، وكيف يكون الإيمان في هذه المرحلة عصمة للإنسان ووقاية .

الجزء الثالث يقدم جملة القواعد والأصول التي على أساسها يتم بناء المجتمع الإنساني ، فيتناول الأسرة في الإسلام ، وكيف اعتبرها نواة المجتمع الإسلامي وأساسه المتين يرتبط صلاحه بصلاحها ، ومن ثم كان تركيز الإسلام علي تكوين الأسرة القويمة فوضع لذلك المبادئ والقواعد ، ثم أوضح علاقة الأسرة بالمجتمع والتفاعل القائم بين كليهما ، وبيّن كذلك مسئولية الدولة عن بناء الأسرة السليمة ، وحمّلها تبعات صلاح الأسرة أو فسادها .

وأهتم بالتعليم في الإسلام ، وأوضح أهمية العلم والتعلم في الإسلام ودور الدولة في توفير متطلبات التعليم المادية والمعنوية ، وكذلك دور الفرد في العملية التعليمية .

ثم انصرف إلي العمل في الإسلام موضحاً قيمته وأهميته في حفظ كرامة الإنسان في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، ومركزاً علي دور الدولة في توفير فرص العمل وتوزيع مقدرات الإنماء بين أفراد المجتمع بشكل عادل وعلي أساس مبدأ تكافؤ الفرص ، ومبرزاً دور الفرد في العطاء والتفاني .

وعمد إلي استيضاح وجهة نظر الإسلام تجاه الآداب والفنون ووسائل الترويح ، مستعرضاً تعامل الإسلام مع الآداب ، وموقفه من الفنون ونظرته لوسائل الترويح المختلفة التي تنتشر في المجتمعات الحديثة .

ثم ركز على استنباط منظومة القيم الاجتماعية الإسلامية ، محدداً إياها في الإخاء والعدالة والمساواة والتكافل والضمان والتماسك ولزوم الجماعة .

الجزء الرابع ينطلق من الواقع الاجتماعي المعاصر في المجتمعات الإسلامية ، الذي يعج بالظواهر التي انحرفت به عن هويته الإسلامية ، مما أستوجب التغيير كبديل لا محيص عنه لتقويم ذلك الواقع وإعادته إلي نموذجه الإسلامي الأصيل .

التغيير في المجتمع الإسلامي المعاصر هو عنوان هذا الجزء ، وهو يتناول تفصيل وبحث حقيقة الواقع المعاصر في المجتمعات الإسلامية ، ثم يعرض لدواعي التغيير ومبرراته ، ويحلل مفهوم التغيير في الطرح الإسلامي ، ويحدد أدوات التغيير في المجتمعات الإسلامية ، وأخيراً يناقش التوجهات المحتملة للتغيير في تلك المجتمعات .

وأهتم كذلك بدور الدولة الإسلامية في توفير سبل الحياة الطيبة ، من خلال تحقيق نطاق الغنى ، وتوفير المأكل ، والمسكن المناسب ، والمركب المريح والخدمات الإنسانية .

وأخيراً حدد خصائص المجتمع الإسلامي في : الفرد الصالح ، والأسرة القويمة ، والمنهاج الإسلامي ، والمجتمع المتماسك .

ثم ننتقل في **المجلد الثامن** إلي تناول إحدى القضايا ذات الأهمية والحساسية بالنسبة للمسلمين ، وهي إشكالية العلاقة بين التعامل مع الإسلام كشعيرة ، والتعامل معه كشريعة ، وإذا كانت هذه الإشكالية تعتبر شأناً داخلياً يهم المسلمين اعتقاداً وسلوكاً ، إلا أن لهذه الإشكالية أثاراً ونتائج وانعكاسات تبدو للعالم الخارجي ولغير المسلمين علي أنها إحدى المتناقضات التي تلحق بالإسلام والمسلمين ، ومن ثم كانت هذه المسألة إحدى المعضلات التي ينبغي دراستها والبحث في وسائل تذليلها والقضاء عليها ، وعليه كان هذا المؤلّف محاولة في هذا الاتجاه ، وقد جاء هذا المجلد في جزأين :

الجزء الأول تناول الشعائر بوصفها غذاء للروح وتهذيب للجوارح ، فقد فصّل المقصود بالتوازن بين الشعيرة والشريعة في الإسلام ، فأوضح أن التوازن يعنى تصديق القول بالعمل ، وبيّن أنه يعنى كذلك أن العمل تعبير عن صدق وسلامة المعتقد ، والأخير يؤدي إلي أداء الشعائر عن قناعة وعمق فتغذى الروح وتهذب الجوارح .

وعنى بقضية منطقية ذات أهمية في سياق التحليل ، وهي أن صدق العقيدة ورسوخها يؤدي إلي أداء النسك عن قناعة ، وذلك يستلزم أن يمتلئ عقل المسلم وقلبه بعقيدة الإسلام فتملك منه فكره وعاطفته ، وتكون نتيجة ذلك النهائية أن تؤدّي العبادة عن قناعة .

وبيّن خطورة الإفراط في أداء الشعيرة ، والانقطاع للعبادة ، والامتناع عن الدنيا ، وذلك فيه ميل إلي الجانب الروحي ، وإهمال لجانب الجسد والمادة وهو ما ينحرف عن منهج الإسلام في التوازن الدقيق بين الشعيرة والشريعة .

الجزء الثاني انصرف إلي تبيان أهمية الشريعة كأصول وأسس للنظام الاجتماعي الإسلامي ، ويمثل هذا الجزء شق المادة والحركة والفعل في الحياة ، وهذا الشق هو الذي يكفل للإنسان مواصلة قيامه برسالته كخليفة استخلفه الله في الأرض ، فلابد له أن ينظم حياته وفق الشرع وأحكامه .

ويرتبط هذا الجزء أو الشق المادي من الإنسان بالجزء أو الشق الذي سبقه وهو الشق الروحي ارتباطاً عضوياً ، فالشعيرة النابعة عن صدق المعتقد ورسوخه تكون نتيجتها غذاء الروح وتهذيب الجوارح ، ومن ثم يكون الإنسان مؤهلاً لأن يلتزم بالشرائع ، فيما تحدده من أحكام وحدود تنظم حركته في الحياة ، وترتب سلوكاته وتصرفاته داخل المجتمع

الذي يعيش فيه ، وهنا يتحقق منهج الإسلام في إقامة توازن دقيق بين : شعيرة تؤدي بصدق ودون مبالغة أو إفراط ، تغذي الروح ، وتهذب الجوارح وبين شريعة تحكم السلوكات والتصرفات ، وتحدد علاقة الإنسان بالمادة دون إغراق أو إسراف .

أما **المجلد التاسع** فيدرس مسألة حيوية من المسائل التي ينبغي أن يكون للإسلام موقف فكري وسلوك عملي إزاءها ، وهي العلاقات بين الدول الإسلامية وغيرها من دول العالم ، فعلاقات الدولة الإسلامية وسلوكها الدولي لا ينبغي أن يتم ارتجالاً ، بل ينبغي أن يؤسس علي أصول وأسس نظرية مستنبطة من مصادر التشريع الإسلامي ، وهذا ما تم صياغته في هذا المؤلف تحت عنوان " العلاقات الدولية في الإسلام " ، لقد تم تقسيم هذا المجلد إلي أحد عشر جزءً :

تم تخصيص **الجزء الأول** لدراسة الطرح الإسلامي المتعلق بالعلاقات الدولية في الإسلام ، وتمت هذه الدراسة من خلال سبعة فصول :

تعامل الفصل الأول مع منطق الإسلام في التعامل مع الكون وموجوداته ، وذلك من خلال التعامل مع الموجودات غير الحية أي الجمادات ، وهي المخلوقات العظيمة التي أوجدت قبل مجيئ الإنسان ومهدت الكون لاستقباله وسخرت له عناصر وجوده وتفاعله وتطوره إلي الأرقى ، ثم من خلال التعامل مع المخلوقات الحية وهي الإنسان والدواب ، وتعامله مع كل هذه العناصر ينبغي أن يتم علي أساس مبدأين : السلام والإحسان .

ثم أوضح الفصل الثاني منطلقات العلاقات الدولية معيناً إياها في القومية ثم في الأمة ثم في الدولة ، وكذا في النظام السياسي ، وأخيراً في المجتمع .

وتناول الفصل الثالث محددات العلاقات الدولية مركزاً علي أهم محددين علي الإطلاق وهما : الأمن الوطني أو القومي ، والمصلحة الوطنية أو القومية للدولة أو الأمة الإسلامية .

وحلل الفصل الرابع آليات وأدوات العلاقات الدولية التي تتمثل في السياسة الخارجية لكل دول العالم ، وفي الإستراتيجية العالمية للقوى العظمى والأعظم .

ثم تعرض الفصل الخامس للمعترك الذي تجري فيه العلاقات الدولية والذي يعرف بالمجتمع الدولي ، فتناول نشأته وتطوره ثم أشخاصه أو أعضاءه والفاعلين فيه .

وتصدى الفصل السادس لتفاعلات أو قوام العلاقات الدولية متناولاً إياها في التعاون الدولي والصراع الدولي .

في حين تناول الفصل السابع ضوابط العلاقات الدولية محدداً إياها في ستة ضوابط هي : القانون الدولي العام ، والتنظيم الدولي وأدواته ، والنظام الدولي ، والمبادئ والأخلاق الدولية ، والعقيدة والأيديولوجية ، وأخيراً القوة .

وتناول الجزء الثاني العلاقات الاقتصادية الدولية من وجهة نظر إسلامية موضحاً الطرح الإسلامي والمنطلقات الفكرية الإسلامية للعلاقات الاقتصادية بين الدول ، مستعرضاً للعلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية ، وكذا للعلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية والعالم مبيناً لموقف الإسلام من البعد الاقتصادي لظاهرة " التوحد وسيادة الأقوى " ، ومكثفاً الضوء من خلال تحليل عميق على إمكانات التكامل الاقتصادي الإسلامي .

أما الجزء الثالث فقد عُيّن لرصد ودراسة الأقليات الإسلامية في العالم تاريخ وجود هذه الأقليات في دول العالم ، وآخر إحصاءات أعدادها وثقلها ، وتأثيراتها السياسية

والاقتصادية والفكرية ، ودورها في نشر الدعوة الإسلامية ، وموقفها من القضايا الإسلامية بجميع أشكالها وأدوات لّم شمل هذه الأقليات ، وربطها ببعضها وبالأمة الإسلامية والدفاع عنها إذا تعرضت لضغوط من الدول التي توجد في كنفها ، وإيجاد نوع من التواصل المستمر فكرياً وعقيدياً بين تلك الأقليات والدول الإسلامية ، وإنشاء آلية ذات طبيعة مؤسسية تكون مسئولة عن تلك الأقليات ، وتدعمها بشكل مستديم إلي غير ذلك من القضايا المتعلقة بتلك الأقليات .

وأُفرد **الجزء الرابع** لدراسة الإستراتيجية العالمية من القطبين الأعظم إلى القطب الأوحد ، وهذا الجزء بمثابة دراسة مبتكرة تناولت الإستراتيجية العالمية والنظام الدولي العالمي في باب أول ، وفي باب ثاني تناولت الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة في فترة الحرب الباردة ، وفي باب ثالثٍ تناولت الإستراتيجية العالمية السوفياتية في فترة الحرب الباردة ، وفي باب رابع تناولت التحولات نحو نظام القطب الأوحد ، وفي باب خامس تناولت نظام القطب الأوحد ، وفي باب أخير تناولت الإستراتيجية العالمية الأمريكية في ظل نظام القطب الأوحد .

وتم تعيين **الجزء الخامس** لدراسة وضعية وثقل العالم الإسلامي في الإستراتيجية العالمية عبر ثلاثة أبواب : تناول أولها المقدرات الطبيعية للعالم الإسلامي ، وتناول ثانيها الخصائص الإستراتيجية ، وتناول ثالثها المتطلبات السياسية ، وتناول رابعها الإستراتيجية العالمية الإسلامية .

وحلل **الجزء السادس** السياسة الخارجية للدولة الإسلامية من خلال ستة فصول : تناول أولها خصائص السياسة الخارجية للدولة الإسلامية ، وتناول ثانيها مرتكزات السياسة

الخارجية للدولة الإسلامية ، وتناول ثالثها محاور السياسة الخارجية للدولة الإسلامية ، وتناول رابعها صناعة واتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، وتناول خامسها آليات وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية ، وتناول سادسها السياسة الخارجية للدولة الإسلامية في المعترك الدولي .

ودرس **الجزء السابع** الدبلوماسية في الإسلام وتم تقسيمه إلي ثلاثة أبواب :

الباب الأول استنبط الطرح الإسلامي فيما يتعلق بالدبلوماسية .

الباب الثاني قدم للقواعد الإسلامية المنظمة للشئون الدبلوماسية والقنصلية .

الباب الثالث أوضح آليات التعامل مع القواعد الدبلوماسية المعمول بها في الوقت الراهن.

ثم خُصص **الجزء الثامن** لدراسة القانون الدولي وتم تقسيمه إلي بابين :

الباب الأول تناول الطرح الإسلامي فيما يتعلق بالقانون الدولي .

الباب الثاني حلل الأدوات والآليات التي يضعها الطرح الإسلامي للتعامل مع القانون الدولي الراهن .

وتصدى **الجزء التاسع** لدراسة التنظيم الدولي ، وتم تقسيمه إلي ثلاثة أبواب :

الباب الأول أوضح الطرح الإسلامي فيما يتعلق بالتنظيم الدولي .

الباب الثاني بين آليات التعامل مع أشكال التنظيم الدولي الراهن [المنظمات الدولية] .

الباب الثالث تناول التنظيم الدولي الإسلامي ، وكيفية تفعيله من خلال طرح إسلامي معاصر .

أما **الجزء العاشر** فيدرس ظاهرة الإرهاب الدولي في العلاقات الدولية من خلال استعراض الطرح الإسلامي تجاه هذه الظاهرة ، وتطورها في المجتمعات الإسلامية فكرياً وحركياً ، وتطورها في العالم أجمع ، ومحاولات القوى الدولية تغذية هذه الظاهرة لضرب الإسلام والإساءة إليه وكيفية التخلص من هذه الظاهرة في المجتمعات الإسلامية .

ثم قدّم **الجزء الحادي عشر** الطرح الإسلامي فيما يتعلق بحقوق الإنسان في العلاقات الدولية ، موضحاً الخصائص الإنسانية للدين الإسلامي ، ومعدداً لحقوق الإنسان غير المسلم في المجتمع المسلم ، ومكثفاً الضوء على الخطأ الفادح الذي يوقعنا فيه الغير ونوقع فيه أنفسنا عندما نطلق عبارة " حقوق الإنسان في الإسلام " دون أن ندري معناها الحقيقي ومضمونها الصحيح .

بالرغم من أن السلام والحرب هما وجهان للعلاقات الدولية ويمكن لأي منهما أن يسود في أي وقت ، فالسلام والحرب توأمان متعارضان ومتناقضان ، ولكنهما ولدا في الحياة في آن واحد وبصحبة بعضهما ، ومن ثم تولدت بينهما علاقة جدلية غريبة ، تقضي بأن انتفاء أحدهما يعنى وجود الآخر ، ووجود أحدهما يعنى غياب الآخر .

بالرغم من ذلك وبالرغم مما اعتاده الباحثون والمتابعون من إقران السلام بالحرب في مجمل العلاقات الدولية بين دفتي كتاب واحد يحمل في معظم الأدبيات عنوان " **العلاقات الدولية في السلم والحرب** " إلا أننا عمدنا في هذا العمل الموسوعي أن نفرد **مجلداً خاصاً للحرب في الإسلام** ، وذلك نظراً لخصوصية نظرة الإسلام للحرب ، ورغبة في الإسهاب والتفصيل لإجلاء الغيم عن كثير من القضايا الخطيرة والحساسة المتعلقة بمسألة الحرب ، والتي ألصق المغرضون الكثير منها بالإسلام زوراً وبهتاناً ، وتقديم الطرح الإسلامي الذي يمثل قولاً فصلاً في العديد من القضايا التي استجدت في العالم في الوقت الراهن ولم يحسم بشأنها الخلاف بعد .

لكل ما تقدم خصصنا هذا المجلد لدراسة وتفصيل ظاهرة الحرب بوصفها علاقة غير عادية وغير معتادة بين الأمم والشعوب وموقف الإسلام منها ، يأتي هذا المجلد في جزأين :

يتناول الجزء الأول أصول الحرب في الإسلام ، بمعنى وجهة نظر الإسلام في الحرب كظاهرة اجتماعية تنتاب المجتمعات البشرية ، ويأتي هذا الجزء في ثلاثة فصول علي النحو التالي :

الفصل الأول يدرس ضرورة قيام الأمة الإسلامية بإعداد القوة قدر المستطاع ، ويوضح أشكال القوة وأهدافها ، فالأشكال تتمثل في القوة العقيدية والقوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة الدبلوماسية ، أما أهداف القوة فتتجسد في الردع والتخويف ، والدفاع وصد الأعداء، والدفاع عن المسلمين ونصرة المظلوم .

الفصل الثاني يعالج الحرب بين المسلمين وغير المسلمين من خلال البحث في مشروعية الحرب بين المسلمين وغير المسلمين ، وهي تشرع في ثلاثة حالات : حالة الدفاع عن الوطن والدين والمال والعرض ، والدفاع عن المسلمين ، ونصرة المظلوم .

الفصل الثالث يعرّج علي الحرب بين المسلمين " **حرب البغي** " ، فيوضح بداءة أن الإسلام يحرم القتال بين المسلمين ، ولكنه يفترض نشوب القتال بين المسلمين ، ويبيّن ضرورة الإصلاح الفوري دون إبطاء بين المقتتلين من المسلمين ، ويشرع محاربة الباغي حتى يثوب إلي رشده ، ثم عقد الصلح بعد أن يفيء المعتدي إلي أمر الله .

ثم يعرض **الجزء الثاني** للحرب المعاصرة من خلال ثلاثة فصول :

يحلل الفصل الأول عملية إدارة الحرب المعاصرة ،من خلال إيضاح خطوات عملية الإعداد لخوض الحرب ، مثل : التعبئة وإعداد الجبهة الداخلية ، وتأمين إمدادات الذخائر والأسلحة ، وتأمين إمدادات المؤن والمستلزمات ، وكذلك عملية إدارة الحرب ، وما تتضمنه تلك العملية من استراتيجيات الدفاع والهجوم ، وتكتيكات المعارك والإمداد والتموين [اللوجستيك] وحيل الحرب مثل [التجسس – الكذب – الخداع] والحرب ليلاً ، ومعاملة الأسرى [المحاربين] ومعاملة المدنيين ، واعتبار كل إقليم العدو في حالة حرب ، وتدمير الجبهة الداخلية للعدو ، ومعاملة المسئولين السياسيين ، ومعاملة البلاد المفتوحة ، ومعالجة وضعية التحالف قبل الحرب وأثناء الحرب ومع غير المسلمين ، ووضعية الدول المحايدة ، والموقف من حلفاء الأعداء ومسانديهم ، ومساعي الوساطة والتحكيم والتوفيق ، والهدنة ، والسلام .

ويتناول الفصل الثاني حروب التحرير [حركات التحرر الوطني] من خلال : تعريفها ، ومشروعيتها ، وإيضاح الطرح الإسلامي تجاه هذه الحركات .

ويدرس الفصل الثالث حركات التمرد والانفصال ، فيعرفها ، ويبيّن عدم مشروعيتها ورفض الإسلام لها .

ثم ننتقل إلي **المجلد الحادي عشر** ، الذي يقدم رؤية أصيلة معاصرة للدعوة إلي دين الله ومن ثم الوقوف علي الطرح الإسلامي فيما يتعلق " **بالدعوة الإسلامية المعاصرة** " وينقسم هذا المجلد إلي ثلاثة أجزاء علي النحو التالي :

الجزء الأول يتناول مفهوم الإسلام للدعوة والدولة الداعية ، وذلك من خلال سبعة فصول علي النحو التالي :

يبدأ الفصل الأول بتحديد الداعية ، فالخطاب الموجه من الحق تبارك وتعالى إلي الأمة الإسلامية بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يفيد بأن الأمة الإسلامية كلها ينبغي أن تتبنى الدعوة إلي دين الله ، وإذا لم يقدّر للأمة قاطبة القيام بمهمة الدعوة وعسر عليها ذلك ، انبرت لها الدولة وهي متمثلة في الوحدات القومية التي انقسمت إليها الأمة الإسلامية في الوقت الراهن .

وقد يعني الخطاب من الحق تبارك وتعالى ، وكما فهمه البعض علي أنه موجه إلي جماعة من المسلمين داخل المجتمع ، وهذا أيضاً جائز ، ولا يتعارض مع ما قدمنا حيث أن الأمة والدولة تدعوان إلي الإسلام في مجال أرحب وأوسع وهو العالم أجمع أما الجماعة أو القبيل من الناس فهي تدعو إلي الإسلام في مجال أضيق وأكثر محدودية ، وهو

المجتمع المحدود بحدود الدولة ، وقد يعني الخطاب من الله سبحانه وتعالى المسلم الفرد ، فهو كذلك مكلف بالدعوة إلي دين الله ، فقد قال رب العزة في نبيه ورسوله إبراهيم أبى الأنبياء : " إن إبراهيم كان أمة قانتاً لله حنيفاً ولم يك من المشركين " .

ثم يحدد الفصل الثاني مصادر وأصول الدعوة الإسلامية في : عقيدة التوحيد ، والشريعة الإسلامية ، ونموذج الممارسة العملية في دولة الرسول والخلفاء الراشدين .

ويرصد الفصل الثالث أهداف الدعوة الإسلامية في : نشر القيم والمبادئ الإسلامية ، والتعريف بالحضارة والثقافة الإسلامية ، وتقديم الأسلوب الأمثل للسلوكات الإسلامية ، ونشر القيم الإنسانية المطلقة .

ويوضح الفصل الرابع شكل الرسالة التي تحمل الدعوة أو الخطاب ، حاصراً إياه في شكلين : الأول ، الخطاب القولي ، والثاني ، السلوك الفعلي .

ويبيّن الفصل الخامس أدوات ووسائل نقل وتوصيل الرسالة المتضمنة للدعوة الإسلامية ، مجسداً إياها في : الإعلام بكافة صوره وأشكاله المرئي والمسموع والمقروء ، وفي المحافل والملتقيات بشتى أشكالها ، وفي المراكز الإسلامية .

ويحدد الفصل السادس أصول وقواعد القيام بالدعوة للإسلام في خمسة قواعد وأصول : أولها : أن يتحلى الداعية بالعلم والحكمة والرشد ، وثانيها : أن يكون مخلصاً وصادقاً ولا يبتغي إلا وجه الله ، وثالثها : أن يملك المنطق والبيان والموعظة الحسنة ورابعها : أن يبث الدعوة باللين وخفض الجناح ، وخامسها: علي الداعية التبليغ ، والإيمان أمره إلي الله .

ثم خصّ الفصل السابع المخاطبين بالدعوة الإسلامية وحددهم في نوعين من البشر: النوع الأول : المسلمون في جميع أنحاء العالم ، النوع الثاني : غير المسلمين .

والجزء الثاني تم تخصيصه لمسألة من أهم المسائل وأكثرها حساسية وخطورة في الوقت الراهن وهي مسألة الإعلام في الإسلام ، وذلك من خلال استعراض الوضع الراهن للإعلام في الدول الإسلامية ، ثم بيّن الأصول والأسس التي وضعها الإسلام لتشكيل أجهزة إعلامية صحيحة فكراً ومنهجاً وحركة .

ودرس الجزء الثالث الوظيفة الاتصالية للدولة الإسلامية ، ودورها في نشر الدعوة ، وكيف تطور ذلك الدور تبعاً لتطور تلك الوظيفة من دولة الرسول الكريم إلي الوقت الراهن ، وكيف تكون الوظيفة الاتصالية في الدولة الإسلامية المعاصرة .

نختتم هذا العمل الموسوعي بكتاب الختام الذي يمثل حصاد الجهد وختام الطرح ، لقد جاهدنا واجتهدنا وأخطأنا وأصبنا ، فالخطأ منى ومن الشيطان أما الإصابة فهي توفيق من الله ولا ينسب إلي منها شيء ، لقد قدمنا الطرح الإسلامي علي مدى أحد عشر مجلداً وكتاب الاستهلال فيما يتعلق بكل أمور الحياة ونواحيها ، وبقى أن نقدم عاقبة كل ذلك ومآله وهدفه النهائي ألا وهو الاستخلاص النهائي ، ومن ثم كان **الختام يتمثل في الوقوف على " رصد مخططات ضرب الإسلام من يهود خيبر حتى الشيوعيين والأمريكان "** فمنذ بزوغه وحتى الآن والإسلام في مواجهة دائمة مع أعدائه الذين يتربصون به الدوائر ، جميعهم قد أيقنوا منذ الوهلة الأولي أنه الحق والصدق ، وفي وجوده تهديد لهم لأنهم علي زيف وزيغ ، فتفننوا في إيذائه وحاكوا له المؤامرات ، ورسموا المخططات ، ولكنهم لم ينالوا شيئاً وظلوا بغيظهم .

لقد شئنا أن نختم هذا العمل الموسوعي برصد لمخططات أعداء الإسلام على مر تاريخه الحافل بالكفاحية والنضال من أجل نشر دعوته والدفاع عن وجوده ، وهذه المخططات قد صاحبت الإسلام منذ نشأته ، فمنذ أن بُعث الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام وأوحي إليه ، وهو يجابه بالغدر والصد من المشركين واليهود ، وبعد رحيله إلى الرفيق الأعلى أُضيف إلى هؤلاء المرتدون ، وفي العصر الأموي ظهر الخارجون والشعوبيون .

وإذا كان ما تقدم يعني أن أعداء الإسلام قد خرجوا من داخله ، فقد كان هناك عدو خارجي ينازع المسلمين ويقارعهم ويتربص بهم وهم الرومان البيزنطيون ، وانتهى العصر الأموي بالشعوبيين والخارجين في الداخل والبيزنطيين في الخارج .

وفي العصر العباسي بزغ أول وجود للعنصر الأوربي ضمن أعداء الإسلام ، حيث كان الخروج الأوربي الأول مع الحملات الصليبية على ديار الإسلام وتزامن مع تلك الحملات الهجمة المغولية المدمرة على العالم الإسلامي التي أنهت وجود الخلافة العباسية ، ومن ثم بدأ عصر التفكك والانهيار .

وبعد أكثر من خمسة قرون كان الخروج الأوربي الثاني على يدي نابليون بونابرت ، والذي مهدت له الكشوف الجغرافية ، وأمعن الأوربيون في الكيد للإسلام وتمزيق دولته ، وانتهى ذلك الخروج المدمر بإفراز مجموعة من الأيديولوجيات العنصرية العدوانية التي واصلت هي الأخرى مخططاتها ضد الإسلام ، وتمثلت تلك الأيديولوجيات في الصهيونية التي كانت قد زرعت كيان إسرائيل في قلب العالم الإسلامي وشرعت تنخر في عظامه ، والبلشفية والفاشية والنازية التي عادت الأديان جميعاً ، والشيوعية التي كان لها مع الإسلام موقف رهيب ، وتجسد تطبيقها النظمي في الاتحاد السوفياتي ودول أوربا الشرقية

، وانضوي تحت الاتحاد السوفياتي المرعب عدد كبير من أبناء العالم الإسلامي الذين كادوا يفقدون إسلامهم تحت نير السيطرة الطاغوتية والاستعباد الإلحادي الشيوعي .

ومنذ منتصف القرن العشرين تشارك الولايات المتحدة في سيادة العالم ، وفي عقده الأخير تنفرد بزعامته ، فتعكف بكافة أجهزتها ومؤسساتها على صياغة المخططات للإحاطة بالإسلام وضربه في كل مكان وبكل الأساليب والوسائل ، ويتكاتف علي الإسلام الآن كافة القوي العاتية التي أفرزت سمومها في شكلين : الشكل الأول ، تعبيرات فكرية بدأت بطروحات خبيثة وتطورت إلي غزو فكري مدمر ، وانتهت بتشكيك في الأنساق القيمية الإسلامية ، الشكل الثاني ، سلوكات عدوانية جاءت في شكل صراعات عضوية ضد المسلمين بتحريضهم ضد بعضهم وإثارة الفتنة فيما بينهم أو بتأليب أطراف أخرى ضدهم ، وأخيراً بالاعتداء المباشر عليهم ، وهكذا كان حال الإسلام في مواجهة دائمة مع قوي الكفر والظلم ، وهكذا كان حال العقيدة الإنسانية العالمية المكافحة في كفاح دائب ومستميت مع المعتدين علي الإسلام منذ يهود خيبر وحتى الشيوعيين والأمريكان ، وما تقدم يفرض الجهاد علي أبناء الإسلام فرض عين من أجل أن يظل الإسلام أصيلاً معاصراً، وذلك بالدفاع عنه وترسيخ أركانه وتعزيز دولته وإبراز منطقه الثقافي والتمكين لذاته الحضارية .

وبعد أن استعرضنا جملة الموضوعات التي يتكون منها هذا العمل الموسوعي ، تجدر الإشارة إلي أنه قد اتسم بحزمة من السمات :

يتمثل أولها في كونه يقدم نظرة إسلامية شاملة للمجتمع ككل ، مقترنة بنموذج واحد للممارسة والحركة ، تعفي الباحث من مثالب التفكير الرغبي والأسلوب الانتقائي أثناء جزئيات البحث ومراحله .

ويتجسد ثانيها في كونه يجرد الأصول والقواعد الإسلامية ، مما تراكم عليها عبر الزمن ، من إلحاقات وإضافات فكرية خاطئة ، أو إرسابات وشوائب مضللة ، نتيجة التطبيقات والممارسات غير الجادة وغير الصائبة ثم يرتد بتلك الأصول إلي منابعها الأولية ، ومن ثم ينطلق معها في التعامل مع الواقع المعاصر ، ليقدم تكويناً توفيقياً ، يجمع بين أصالة المصدر والطرح ، ومعاصرة التناول والممارسة ، وهو ما عرفناه " بالأصالة المعاصرة " .

ويتشكل ثالثها من أن التحليل لم يشأ أن يغيب أو يخف ، عن عمد أو غير عمد ، أي عنصر من عناصر الطرح الإسلامي ، تجاه مشمولة المجتمع البشري أو كلية الوجود الإنساني ، حتى يتبين للجميع أن الإسلام إنما جاء إلي الإنسان ككل ، ليشكل عقله ، ويقوّم سلوكه .

إن هذا العمل عبارة عن جهد يهدف إلي استنباط الطرح ، وإنشاء الفكر ، وتشكيل النظرية ، وليس سرداً للأحداث ، أو وصفاً لما كان ، أو ترديداً لما قال به الآخرون إنه المواءمة بين التشريع الإلهي المنزل من عند الله وبين أوجه النشاط البشري ، في اللحظة التي نعيشها ، بكل ما يشمله ذلك النشاط من متغيرات ومستجدات ، والمواءمة تنتهي إلي أن كل نشاط إنساني ، إذا ما أريد له أن يكون مجدياً قويماً سديداً ، أو يثمر ما يفيد العباد فلا بد أن يتم وفق منهج الله وحسب شريعته .

ولقد ألينا علي أنفسنا ، أن نتشبث بما ينفع الناس ، ويحييهم ، فهو الذي يمكث في الأرض ، أما الزبد فيذهب جفاءً .

كما أن هذا العمل إفراز لعقل بشري ، حاول أن يجتهد ويقدم للعالم ، المسلم منه وغير المسلم، وجهة نظر الإسلام ، ورؤيته الذاتية ومنطقه الخاص ، تجاه عناصر الوجود

الإنساني وأوجه النشاط البشري ، وهو لا يقصد من وراء هذا العمل النكاية بأحد ، أو الكيد لآخر ، أو إثارة صراعات فكرية أو نعرات مذهبية ، فالإسلام لا يتصارع ولا يتصادم ، بل يتحاور ويقدم إسهامه ، ولا يرهب ولا يجبر ، بل يبين ويوضح ، ويترك الخيار والاختيار لمن كان له قلب ، أو ألقي السمع وهو شهيد .

في الختام أتوجه بهذا العمل إلي كل مسلم وإلي كل إنسان ، وأهيب بكلٍ عند الإطلاع عليه، أو علي أي جزء منه ، قل أو كثر ، أن يترفق بالعقل البشري الذي قدم هذا العمل ، ويتحمل تبعاته ، وليعلم أن كل صواب وإصابة هو توفيق من الله ، وأن كل خطأ أو هينة ، تنسب إلي قصور ذلك العقل ، وأسأل الله عز وجل ، أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، فإنه ولي ذلك والقادر عليه .

مدخـــــــــــل

لقد أردنا أن نبتدر هذا العمل الموسوعي باستهلال نراه مجدياً وضرورياً ، يتعين في تقديم المنهج الذي تم استخدامه وتوظيفه في جزئيات هذا العمل ، إنه " منهج الطرح الإسلامي " ذلك المنهج الذي يبرز تفرد المرجعيات الإسلامية وصلاحياتها كمصادر رئيسية وأساسية يُستقى منها نمط الحياة وُتستنبط ضوابط السلوك في التعامل مع عناصر الوجود وموجودات الكون .

ولعل أول ما يتبادر إلي الذهن هو المقصود بالطرح الإسلامي — وبالرغم من أننا سنفرد لذلك جزئية مستقلة نفصل فيها المعني من كافة أبعاده — إلا أننا قد نجد من الملائم في هذا الموضع أن نسعف القارئ بمعني سريع ومباشر وبسيط لمدرك " الطرح الإسلامي " فالطرح عموماً هو ما يبسطه المفكرون من رؤى ووجهات وآراء تحمل تعبيراً عن تفسير الظواهر وتحليلها ، وهذه الرؤى والوجهات والآراء تنبع من مصادر محددة هي بمثابة مرجعيات نهائية تحكمها ابتداءً وانتهاءً ، ومن ذلك فالطرح الإسلامي هو ما يقدمه المفكرون من وجهات ورؤى تعبر عن موقف الإسلام تجاه مختلف القضايا والمسائل وهذه الوجهات والرؤى مستنبطة من المرجعيات الإسلامية المعروفة والمعترف بها لدى المسلمين ، وهي القرآن العظيم والسنة النبوية المطهرة ونماذج الممارسة العملية في دولتي الرسول الكريم والخلفاء الراشدين .

والمتأمل للمرجعيات الإسلامية مصادر الطرح الإسلامي يكتشف أن المصدر الأول يمثل التشريع الإلهي نزل به الروح الأمين وهو الذكر الحكيم ، أما المصدر الثاني فيمثل التشريع

النبوي الذي قال به الرسول الكريم أو فعله أو وافق عليه ، في حين مثل المصدر الثالث التجربة والممارسة في نموذجي دولة الرسول الكريم ودولة خلفائه الراشدين .

ومن البداية لابد أن نفرق بين الطرح الإسلامي الذي يمثل رؤية الإسلام ووجهة نظره في مستجدات الأمور ومتغيراتها وبين الأحكام والحدود التي جاءت صريحة محددة بخصوص المعاملات والعلاقات ، ومن ثم فالطرح يقوم على ثلاثة مرتكزات ، أولها ، استنباط الأسس والأصول والقواعد من المصادر الثلاثة السابقة صراحةً أو قياساً ، ثانيها ، ابتكار القيم المعاصرة التي تواكب التطورات والمستجدات ، وهي المقدرة على الابتكار في إطار القواعد والأصول ، وذلك لملء الفراغ التشريعي الذي سكتت عنه المصدران الأول والثاني ، وواكب تطور المجتمع البشري الذي يمثل نموذج الممارسة وهو المصدر الثالث ، ثالثها ، انتقاء القيم والمبادئ الإنسانية التي تتفق مع الأسس والأصول التي تتضمنها المرجعيات الإسلامية ، وفي هذا المرتكز تبرز النظرة الإنسانية للإسلام ويتبلور هدفه كذلك في ملء الفراغ التشريعي مرة أخرى .

وبالإضافة إلى ما قدمناه من تعريف الطرح الإسلامي ، وكيف يمكن تطوير ذلك الطرح وصياغة منهج خاص به ، وما حددناه من مصادر ذلك الطرح ومرجعياته ، وما رصدناه من أسسه ومرتكزاته ، نشير كذلك إلى خصائص ذلك المنهج التي تتبلور في : النظرة الكلية لمجموع حركة الإنسان في الكون حيث يتم تناول حركة الإنسان وفق ذلك المنهج ككلية واحدة ولكنها موزعة على نشاطات ومجالات ، ولابد من معالجة كل هذه النشاطات لأنها تتأثر جميعاً بعضها ببعض وتؤثر بعضها في بعض ، وتتبلور كذلك تلك الخصائص في أن المنهج يوضح العلاقة الوثيقة والعضوية بين الشريعة والشعيرة ، بين المعاملة والسلوك والنشاط والحركة وبين العبادة والنسك ، فكل من الاثنين يقود إلى الآخر ، ومن خصائص

المنهج أيضاً العلاقة الارتباطية القوية بين الروح والمادة ، بين الأخلاقيات والحياتيات ، فالإنسان خليط ومزيج من الاثنين معاً ولابد من الارتقاء بهما معاً، ومن خصائص منهج الطرح الإسلامي قيام حالة من المساندة بين الأصول والأسس المستنبطة من المرجعيات الإسلامية وبين العقل البشري ، فالقواعد والأصول تقدم للعقل البشري الحماية من الزلل وتفتح له الآفاق وتبصره بما خفي عليه ، ومن خصائص ذلك المنهج أخيراً واحدية المنبع والأصل ومواءمة التطور والعَرض ، فمنذ بداية الإسلام والعلماء يعالجون المستجدات والمتغيرات انطلاقاً من الأصل والأساس ، وكذلك علينا أن نفعل هكذا ، فنتفق معهم في الأصل والأساس والمقصد والغاية ، ونختلف معهم في طبيعة المسائل والمستجدات .

ولمنهج الطرح الإسلامي أدواته وآلياته التي تتعين في : المفكر الباحث الذي يملك القدرة على الربط بين العلم الحياتي وبين أسسه وأصوله في المرجعيات الإسلامية ، وفي الإطار العام أو الوسط وهو البيئة التي تطبق الطروحات الإسلامية منهجاً ونظاماً وفي المنهاج الإسلامي " المتعارف عليه بالنظام السياسي " الفاعل الرئيسي في المجتمع الإسلامي ، وأخيراً في أدوات البحث والتحليل التي سنتناولها تفصيلاً في مواضعها .

إن منهج الطرح الإسلامي يتعامل مع الواقع المعاصر، وهذه من أهم ما يميز هذا المنهج ، وذلك التعامل يتم من خلال إقامة عدة علاقات : أولها العلاقة مع المتغيرات والمستجدات ، وثانيها العلاقة مع الأبعاد المتغيرة في الإنسان ، وثالثها تعصير القواعد والأصول ، ورابعها تطوير أدوات ونماذج الحركة .

إن معنى ما تقدم أن منهج الطرح الإسلامي يتعامل مع وقائع وتطورات وأحداث ، فهو إذن منهج قابل للتطبيق ولا يقتصر على مجرد التنظير فقط .

يعتمد منهج الطرح الإسلامي على تولى الطرح المتمثل في نتاج هذا المنهج ومخرجاته بالمتابعة المستمرة والتطوير الدائم ، وهذا يتواءم مع طبيعة ذلك المنهج في كونه يتعامل مع تطورات وأحداث ووقائع ومع الجانب المتغير في الإنسان .

لقد تواصلت نماذج الممارسة العملية على مدى مراحل تطور التاريخ الإسلامي ، ومن شأن ذلك التواصل أن يقيم الدليل على أن ذلك المنهج ليس منهجاً نظرياً فقط ولكنه بمثابة الجانب الفكري لتجارب حية تتعامل مع الواقع بتداعياته ومتغيراته .

وأخيراً تتمثل غاية وهدف منهج الطرح الإسلامي في مقصدين : الأول إقامة المجتمع على أساس الإسلام ، وهذا يعني الأصالة ، والثاني ترسيخ الإسلام وإعلاء شأنه بتحويله إلى ممارسات وسلوكات وأفعال يعيشها الناس ، وهذا يعني المعاصرة .

ما عرضنا من أفكار سوف نتناوله في هذا الاستهلال من خلال عشرة فصول كما يلي :

الفصل الأول : تحديد المدركات وضبط المصطلحات .

الفصل الثاني : مصادر المنهج .

الفصل الثالث : الأسس والمرتكزات .

الفصل الرابع : الخصائص والسمات .

الفصل الخامس : الأدوات والآليات .

الفصل السادس : التعامل مع الواقع المعاصر .

الفصل السابع : قابلية الطرح للتطبيق .

الفصل الثامن : تولي الطرح بالمتابعة والتطوير .

الفصل التاسع : تواصل نماذج الممارسة .

الفصل العاشر : هدف الطـرح وغايتـه .

الفصل الأول

تحديد المدركات وضبط المصطلحات

قبل الخوض في مفردات هذا المؤلف الذي نستهل به هذا العمل الموسوعي أردنا أن نحدد مجموعة من المدركات ، ونضبط جملة من المصطلحات تمثل في مجملها المسائل والقضايا التي يدور حولها التحليل في هذا المدخل الاستفتاحي ، ولعل أول ما يصادفنا هو مدرك أو مصطلح المنهج ، ولهذا المصطلح دلالات لفظية ومضامين ذهنية فكرية ينبغي أن نوضحها ونبين كيف استخدمت في هذا الموضع ، كذلك فالمصطلح له دلالته العامة كما يرد في الدراسات المختلفة ، وكما يعتمد عليه كوسيلة للبحث العلمي ، وله في ذات الوقت دلالاته ذات الخصوصية وهي التي ورد بها في هذا المؤلف ثم في العمل الموسوعي بالكامل .

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى خصوصية المصطلح في هذا المؤلف وفي العمل الموسوعي بالكامل ، لأن ثمة اختلافاً بيناً بين الاستخدام الذي تم به المصطلح في هذا العمل الموسوعي وبين استخدامه في كتابات وأعمال أخرى ، وذلك الاختلاف ينبع من طبيعة العمل وطبيعة أهدافه وغاياته وخصوصية منطلقاته ومرجعياته التي انطلق منها .

ثم هناك كذلك مدرك الطرح الذي يحتمل معنيين : المعنى الأول عام يعني بكل رؤية أو رأي أو معالجة أو ابتكار ، ويتحلى بالمثالية ويتزي بالنموذجية وله مصادره ومنابعه المتعددة ، ويستهدف دوماً تحقيق الأمثل والأصوب ، المعنى الثاني خاص ينصرف إلى وجهة نظر الإسلام تحديداً في كافة المتغيرات والمستجدات والمسائل والإشكاليات التي تتعلق بالمجتمع الإنساني أساساً ثم بعلاقته بعناصر الوجود وموجودات الكون ومعطيات الطبيعة ، ولهذا الضرب من الطرح كذلك مرجعياته الشرعية التي تمثل مصادره ومنابعه .

وأخيراً نلتفت إلى المفهوم الأساسي وهو منهج الطرح الإسلامي ، حيث يشير إلى طريقة وأسلوب ذي قواعد وأصول تستهدف عرض وجهة نظر الإسلام ورؤيته للمتغيرات والمستجدات والمسائل التي تتعلق بالمجتمع البشري .

في هذا الفصل نتصدى لدراسة المفاهيم والمصطلحات الثلاثة التي أشرنا إليها لنستوضح معنى منهج الطرح الإسلامي ، وذلك من خلال ثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : في معنى " المنهج " ودلالاته .

المبحث الثاني : في مضمون " الطرح " وخصوصياته .

المبحث الثالث : ماهية منهج الطرح الإسلامي .

المبحث الأول

في معنى المنهج ودلالاته

اتسع انتشار هذا المصطلح ليأخذ معان عديدة ، ويشير إلى دلالات متباينة بما يتواءم مع محتوياته اللفظية ومضامينه العقلية والفكرية ، وقبل أن ننطلق إلى التفصيل التحليلي للمصطلح نعمد إلى رصد المعاني والدلالات التي قد يشير إليها ، وذلك من خلال الآتي .

أولاً : المعاني والدلالات المختلفة :

لمصطلح المنهج معاني ودلالات عديدة ، أولها ما يتعلق بالمضمون اللفظي وثانيها ما يرتبط بالدلالات الاصطلاحية التي استخدم فيها المصطلح واشتهر بها ، وتوضيح ذلك في التالي :

❖ المضمون اللفظي :

يقصد بالمضمون اللفظي ما يجتمع للكلمة من معنى بحكم حروفها ولفظها ، وعليه فالمضمون اللفظي هو المعنى الذي تفيده الكلمة من حروفها وطريقة لفظها ، ووفق هذا السياق فالكلمة ينبغي أن تكون ذات أصل في اللغة قابل للاشتقاق والصياغة في أشكال عديدة ، أما الكلمة الأعجمية أو الجامدة والتي ليس لها أصل في اللغة فمعناها دوماً يكون اصطلاحياً أي يتفق عليه الناس ، أو يجتمع لها بحكم الاستعمال والتداول .

ـ في القرآن الكريم : وردت لفظة منهاج في القرآن الكريم مشتقة على وزن صيغة المبالغة مفعال من الفعل الثلاثي الصحيح نهج ، كما تشير كذلك إلي اسم الآلة ، ومن ثم تفيد معني الآلية أو الوسيلة ، والمنهاج والمنهج والنهج بمعنى واحد بالرغم من اختلاف التكوين

الحرفي للكلمات الثلاثة ، قال تعالى " وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا شرعة ومنهاجاً ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون"[١] وقد وردت لفظة منهاج في هذه الآية الكريمة لتعني الطريق الواضح وفق المضمون اللفظي ، إلا أن التفسير لمجمل الآية ومقاصدها يوسع من هذا المعنى كثيراً ويذهب به إلى معان أخرى .[٢]

ـ في اللغة : جاء الفعل الثلاثي الصحيح " نهج " بمعنى وضح واستبان ، واشتق منها النهج على أنه المصدر ، وكذلك المنهاج والمنهج صيغتان مختلفتان وجميعها تعني الطريق الواضح المستقيم .

❖ الدلالات المصطلحية :

المصطلح عبارة عن لفظ أو رمز يتفق عليه في مجال معين من المجالات للدلالة على أداء معنى معين ، وقد تعددت الدلالات المصطلحية للفظة منهج ، نشير إلى أشهرها فيما يلي :

ـ الدلالة العامة : أشهر المعاني وأكثرها تداولاً واستخداماً لكلمة منهج هو الطريقة أو الوسيلة ، ومعنى ذلك أن المنهج يعني كل طريقة أو وسيلة تتبع من أجل التوصل إلى هدف أو تحقيق غاية محددة .

[1]. سورة المائدة : ٤٨ .
[2] يمكن الرجوع إلى المجلد الأول : السياسة والحكم في الإسلام ، الجزء الثاني ، نحو صياغة نظرية سياسية إسلامية معاصرة ، الفصل الثالث ، حيث تم تفسير المنهاج على أنه النظام السياسي .

ـ في مجال البحث العلمي : كان للمنهج استخدامه المميز والشهير في مجال البحث العلمي والتعليم بشكل عام ، حيث أن هناك حقلاً علمياً مستقلاً يعرف " بالمنهجية " أو الوسائل البحثية ، ومناهج البحث العلمي هي عماد هذا الحقل ، فمنهج البحث هو الطريقة أو الوسيلة التي يتبعها الباحث من أجل البحث عن الحقائق والظواهر وترتيبها للتوصل إلى نتائج محددة ، ومنها المناهج التعليمية والمناهج الدراسية .. إلخ .

ـ استخدامات ذات خصوصية : استخدمت لفظة منهاج التي وردت في الآية الكريمة المذكورة أعلاه للدلالة على النظام السياسي الإسلامي ، وذلك ما جاء تفصيلاً في الجزء الثاني من المجلد الأول من هذا العمل الموسوعي[١] ، هذا بالإضافة إلى استخدامات أخرى كثيرة ذات خصوصية لمصطلح المنهج .

ثانياً : التفسير التحليلي للمصطلح :

ثم ننتقل إلى تفسير المصطلح تفسيراً تحليلياً يتضمن إطاره العام وأبعاده المختلفة وغاياته المحددة ، ويتم ذلك من خلال الآتي :

❖ المنهج بمثابة طريقة محددة واضحة :

وهذا يعني أنه يتعلق بالفعل وكيفية الأداء ، فهو فعل رشيد حصيف يتم بمهارة وإتقان .

---

[1]. المرجع السابق .

❖ **يعتمد على قواعد وأصول علمية ثابتة :**

وهذه تمثل أهم سمات المنهج وخصائصه فهو ـ كما سبق وأوضحنا ـ فعل أو عمل رشيد حصيف لأنه يتم وفق قواعد وأصول علمية ثابتة ، اعتمدت بعد الملاحظة والتجربة والاختبار .

❖ **والمنهج يستخدم من قبل عنصر بشري معد ومهيأ ومدرب :**

أي أن ذلك العنصر يحمل مواصفات وخصائص معينة هي التي تمكنه من استخدام المنهج بكفاءة وجدارة حتى يحقق أهدافه ونتائجه .

❖ **يستخدم المنهج وسائل وأدوات :**

المنهج يستخدم وسائل وأدوات تلائم المجال والحقل الذي يستخدم فيه ، فالمنهج في مجال أو حقل العلوم الطبيعية التطبيقية يستخدم وسائل وأدوات غير التي يستخدمها في مجال أو حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية النظرية .

❖ **يستهدف المنهج تحقيق مقاصد وغايات :**

للمنهج مقاصده وغاياته ، وقد يكون للمنهج مقاصد وغايات وسيطة أو قريبة ومقاصد وغايات بعيدة أو نهائية ، وقد يقتصر على الوسيطة أو القريبة فقط ، وقد يتجاوزها إلى المقاصد والغايات البعيدة أو النهائية .

مما تقدم ننتهي إلى تعريف المنهج على أنه طريقة محددة واضحة تعتمد على أصول وقواعد علمية ثابتة ، ويستخدم أدوات ووسائل مناسبة ، ويقوم به عنصر بشري مدرب وخبير ، ويستهدف تحقيق مقاصد وغايات محددة .

المبحث الثاني

في مضمون الطرح وخصوصياته

ننتقل إلى المصطلح الثاني من المصطلحات التي نوضحها في هذا الفصل وهو مدرك الطرح ، ولهذا المدرك منذ البداية خصوصيته وخصوصية استخدامه في هذا العمل الموسوعي ، ويمكننا دراسة وتحليل مصطلح الطرح من خلال الآتي :

أولاً : المعاني والدلالات المختلفة :

لمدرك الطرح معاني ودلالات مختلفة منها ما يعتمد على محتواه اللفظي ، ومنها ما ينصرف إلى دلالاته المصطلحية التي اكتسبها من استخدامه وتداوله ، ونوضح ذلك فيما يلي :

❖ المضمون اللفظي :

يمكننا استنباط المضمون اللفظي لمدرك الطرح من خلال الاستعانة بمرجعيتين ، الأولى القرآن الكريم ، والثانية المرجعيات اللغوية ، وذلك كما هو وارد :

ـ في القرآن الكريم : جاءت لفظة " الطرح " مرة واحدة في الآية التاسعة من سورة يوسف في صيغة فعل الأمر ، وذلك بمعنى الإلقاء أو البسط ، قال تعالى " أقتلوا يوسف أو اطرحوه أرضاً يخل لكم وجه أبيكم وتكونوا من بعده قوماً صالحين "[1]، وجاء فعل الأمر بمعنى ألقوه في أرض بعيدة حتى لا يتمكن من العودة إلى أبيه وهو حديث السن .

[1]. سورة يوسف : ٩ .

ـ في اللغة : الطرح في اللغة هو مصدر الفعل طرح الثلاثي الصحيح ، وهو يعني ألقى وبسط وعرض ، وكلها ترد في مجال الأفكار والآراء ، وقد ترد في نواح أخرى مثل : طرح الشجر من الثمر ، وطرح البحر أو النهر من الطمي الذي يلقيه على الشاطئ .

❖ الدلالات المصطلحية :

وبالنسبة إلى الدلالات المصطلحية فلكلمة الطرح أكثر من دلالة مصطلحية نشير إلى أهمها في الآتي :

ـ المغزى العام : للكلمة معنى عام شائع الاستعمال حيث يعني الطرح ما يُطرح على الناس أو يُعرض أو يُلقى عليهم من آراء وأفكار تحمل سمات الابتكار والتجديد .

ـ معاني ذات خصوصية : كذلك للطرح معاني أخرى ذات خصوصية مثل الأطاريح وهي جمع أطروحة التي هي الرسالة العلمية وبالذات الرسالة المقدمة لنيل درجة الدكتوراه .

ثانياً : التفسير التحليلي للمصطلح :

ويمكن تفسير المصطلح بشكل تحليلي من خلال ما يلي :

❖ فالطرح هو بمثابة رؤية أو رأي أو معالجة تقدم من قبل شخص يملك مقدرات ومؤهلات الاجتهاد .

❖ ما يقدم من رؤى وآراء ومعالجات لشؤون ومسائل الحياة ، يتسم بالابتكار والإبداع ، وهنا يتميز الطرح عن الآراء الجدلية العقيمة .

❖ كذلك يتحلى الطرح بالمثالية والنموذجية ، ولعله من قبيل المنطق أن يلتقي الابتكار والإبداع بالمثالية والنموذجية ، وهنا يلاحظ مرة أخرى تميز الطرح عن الآراء والأفكار التي يلقي بها أصحابها كوجهات نظر متعارضة أو آراء خلافية متضاربة .

❖ للطرح بالمواصفات السابقة مصادره ومنابعه التي تتمثل في : العقل والثقافة والقيم والمثاليات والأخلاق ، وما قدمه الآخرون من طروحات قيمة .

❖ الطرح يستهدف في المعتاد تقديم الأمثل والأفضل والأصوب ، سواء أكان في مجالات الابتكار والاجتهاد والإبداع أو في مجال معالجة المسائل والقضايا التي تتعلق بشئون المجتمع وأحواله وظروفه .

المبحث الثالث

ماهية منهج الطرح الإسلامي

في هذا المبحث نعكف على تقديم تفسير تحليلي لمنهج الطرح الإسلامي ، وسيتم ذلك التفسير من خلال العناصر التالية :

أولاً : هو أسلوب علمي ذو أصول وقواعد :

وهنا نميز بين منهج الطرح الإسلامي وبين ما يقدم من إسهامات مقصدها الوعظ والإرشاد والتوجيه فيما يرتبط بأحكام العبادات والمعاملات والحدود ، وكذلك ينبغي أن نميز بوضوح تام بين المنهج – بالشكل الذي سبق لنا أن أوضحناه – وبين الطروحات التي يتوصل إليها ذلك المنهج ، فالطروحات هي الآراء والوجهات التي تنتج عن هذا المنهج في شكل أدبيات أو في أية نماذج أخرى .

إن منهج الطرح الإسلامي هو أسلوب علمي ، ومعنى ذلك أنه يعتمد على البحث والتنقيب والتحليل وفق مناهج وطرق بحثية ، ومن ثم فإن ما ينتج عن ذلك المنهج من وجهات ورؤى وطروحات وآراء ليست أبداً آراء وأفكار ورؤى شخصية ذاتية ، ولكنها علمية مجردة مرتكزة على قواعد وأصول ، ومعبرة عن رأي الإسلام ووجهته حسب ما تتضمنه مرجعياته الشرعية .

الحديث عن منهج الطرح الإسلامي وعرض ذلك المنهج بوضوح ودقة يفيد أن الإسلام دين العلم ولا تصدر آراؤه وطروحاته إلا بأسلوب علمي رصين ، وهذا تفنيد لما أورده كثير من المستشرقين وغيرهم من أبناء الإسلام من مزاعم وأراجيف ترى وتردد أن الإسلام يجافي العلم

، ولا يعرف في آرائه ووجهاته الأسلوب العلمي ، بل أن كل ما يصدر عنه هو أفكار قطعية دوجماطيقية غير مبررة .

ولا عجب في أن الطروحات الإسلامية والآراء والوجهات تصدر عن أساليب وقواعد وأصول علمية معروفة في مجال منهجية البحث ، بل أن ثمة مسائل وقضايا تصدر بخصوصها آراء ووجهات الإسلام مبنية على أحدث وسائل البحث العلمي وآخر ما توصل إليه البحاثة .

ولا بأس في أن نطمح نحن المسلمون في اعتماد منهج علمي دائم التطور والرقي يخص قضايانا وموضوعاتنا سواء الشرعي منها أو الاجتماعي أو الطبيعي الدنيوي ، وهذا ما كان عليه حال المسلمين في عصور الازدهار الحضاري والإيناع الثقافي ، فقد كان لهم منهجهم العلمي الخاص بهم والذي يتلاءم مع كافة القضايا وجميع المسائل ، وقد نقل الأوربيون هذا المنهج ومنهم من اعترف بانتسابه إلى المسلمين ونسبه إليهم منصفاً أميناً ، ومنهم من نسبه لأوربا مجحفاً جاهلاً .

وإذا كان هذا هو حال منهج الطرح الإسلامي وما ينبغي أن يكون عليه ، فإن الباحثين العلماء أصحاب تلك الطروحات والآراء والوجهات والرؤى ينبغي أن يكونوا على مقدرة فائقة في استخدام ذلك المنهج العلمي وفق أحدث أساليبه ووسائله ، ليس هذا فقط بل ينبغي أن يكونوا على مقدرة لا تقل فوقاً في الاجتهاد والإبداع والابتكار بمواكبة ظروف الحياة ومستجداتها ، فالعالم المسلم ينبغي أن يكون متبعاً في الدين والشرع أصولاً وقواعد ومبتدعاً في الدنيا ليستوعب متغيراتها ويحتوي مستجداتها .

إن متغيرات الحياة ومستجداتها وما تطرحه من إشكاليات ومسائل تحتاج إلى من يتعمق فيها ويدرسها ويحلل جزئياتها ، وهذه المتغيرات والمستجدات هي التي تحتاج إلى

الأسلوب العلمي بقواعده وأصوله حتى يتم تكييفها بشكل صحيح ودقيق مع الأصول والقواعد المستنبطة من المرجعيات الإسلامية والتي سوف نتصدى لها بعد قليل .

إن الأسلوب العلمي هو الأمثل والأنسب لدراسة الظواهر الحياتية سواء أكانت متغيرة أو مستجدة ، ونتائج ذلك البحث والدراسة في غاية الأهمية لمضاهاتها وتكييفها مع ثوابت الشرع ورواسخه ، ونجاح وكفاءة منهج الطرح الإسلامي مرهونتان بمدى الدقة والجدية في دراسة تلك الظواهر بشكليها المتغيرة والمستجدة ، والدراسة بدورها متوقفة على الاستخدام الصحيح للمنهج العلمي ، إن أصوليات الشرع وقواعده لا يمكن أن تصطدم بمتغيرات الحياة ومستجداتها دون دراستها وتحليلها ، وإذا حدث ذلك فسوف تكون النتائج مخيبة للآمال ، فستظل تلك المتغيرات والمستجدات دون علاج وسيرى المسلمون في مرجعياتهم العجز والانعزال عن مجريات الحياة وواقعها .

ولعل المتابعة الدقيقة المتأنية للتاريخ الإسلامي خلال فترتي الازدهار والتفكك والانهيار ، ومقارنة سلوك المسلمين في استخدامهم للأسلوب العلمي في مواجهة المتغيرات والمستجدات ، ليوصلنا إلى نتائج مهمة : منها أن المسلمين في عصر الازدهار الحضاري والإيناع الفكري الثقافي كانوا بارعين في استخدام المنهج العلمي في دراسة المتغيرات والمستجدات فكيفوها مع الأصول والقواعد الشرعية ، ومن ثم جاءت طروحاتهم غاية في الإبداع والمثالية والدقة ولا تزال حتى الآن ، ومنها كذلك أن المسلمين في عصر التفكك والانهيار وعندما أغلق باب الاجتهاد وساد الجهل وعم التخلف عز عليهم استخدام المنهج العلمي في دراسة المتغيرات والمستجدات ، ومن ثم أخفقوا في علاج تلك المتغيرات والمستجدات بما يوائمها من أصول وقواعد الشرع ، فظلت دون معالجة واعتمدوا على الطروحات التي خرجت في عصر الازدهار والإيناع وظنوا أن أصول وقواعد الشرع عاجزة عن معالجة المتغيرات والمستجدات.

لقد استخدم المنهج العلمي في كافة جزئيات هذا العمل الموسوعي ، وبما يتواءم مع الفروع والحقول الحياتية والاجتماعية والإنسانية المختلفة ، فكانت دراسة الظواهر وتحليلها قبل استنباط ما يضاهيها من أصول الشرع وقواعده وقد جاءت تلك التحليلات والدراسات وفق أحدث طرق معالجتها وحسب آخر تطوراتها .

ثانياً : يعرض لوجهة نظر الإسلام :

إن منهج الطرح الإسلامي يعرض لوجهة الإسلام وآرائه في كافة المتغيرات والمستجدات التي تعج بها الحياة الاجتماعية ، ونخلص من ذلك إلى أن الطروحات الإسلامية لا تعبر عن رأي الفرد أو الجماعة ، ولكنها تعبر عن وجهة الشرع الحنيف كما جاءت من عند الخالق العظيم ، وهنا يتضح البون الشاسع بين الطروحات والرؤى البشرية التي يغلب عليها الاجتهاد الشخصي والرأي الفردي اللذان يقودهما العقل البشري المعرض للزلل والخطأ وبين الطروحات والآراء الإسلامية التي جاءت جميعها معبرة عن المثالية والنموذجية التي أرادها الشارع سبحانه لعباده المؤمنين .

وتتجلى عظمة الطرح الإسلامي في كونه يجعل من الأصول والقواعد الثابتة الراسخة التي نزلت منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان مصدراً لآراء وطروحات ورؤى تعالج متغيرات ومستجدات تذخر بها الحياة في الوقت الراهن ، ويوضح هذا بجلاء معادلة الأصالة المعاصرة التي تعبر عن جوهر الإسلام وواقعه الذي يحاول المسلمون اكتشافه واستيعابه ، ولكن كيف للأصل والقاعدة الثابتة التي جاءت منذ أكثر من أربعة عشر قرناً أن تعالج قضايا ومسائل استجدت بعد نزول تلك الأصول والقواعد بهذا الزمن الطويل ، فالأصل والقاعدة ثابت لم يتغير أما القضايا والمسائل فهي دائمة التغير والتبدل ! إن هذا يعني أن الأصل والقاعدة

يحملان في ثناياهما خصائص ومزايا غير عادية وغير متوافرة في أية أفكار أو نظريات من إنشاء الإنسان ومن بنات أفكاره ، وهذه هي خاصية التواؤم مع المتغير والتكيف مع المستجد ، ولكن هذه الخاصية في حاجة إلى من يجليها ويبرزها ، فهي كامنة في مكنون تلك الأصول والقواعد ، وهذه مهمة علماء المسلمين ، فهم وحدهم القادرون على القيام بهذه المهمة من خلال دراساتهم المستفيضة للمتغيرات والمستجدات وفهمهم العميق لطبيعة الأصول والقواعد الشرعية .

إن ما تقدم يلتقي مع حقيقة أن الإسلام نظام اجتماعي ذو أبعاد عديدة ، وهذه الأبعاد تقوم على تفاعلات تفرز باستمرار التغيرات والمستجدات التي تحتاج إلى المعالجة والاحتواء حتى يستمر النظام ويؤدي مهامه كما أريد له ، ولو كان الإسلام ديناً ونسكاً وشعيرة فقط لما وجدت في ثناياه التفاعلات التي تفرز دوماً المتغيرات والمستجدات ، لأن النظام الاجتماعي يقوم على التفاعل والحركة ، أما الشعيرة فمتغيراتها محدودة ومستجداتها قد تكون معدومة ، فالشعيرة في ذاتها ثابتة لا تتغير أما البيئة التي تؤدى من خلالها فهي التي تلحق بها بعض التغيير .

إن كون الإسلام يحمل في طياته نظاماً اجتماعياً متكاملاً ومتفرداً في تفاعلاته وتطوراته هو الذي عدد المتغيرات ونوع المستجدات وحتم بالتالي ضرورة تقديم المعالجات والآراء التي تتفاعل وتتعاطى مع تلك المتغيرات والمستجدات لتحتويها وتطوعها وتذيبها داخل ذلك النظام الاجتماعي لتصبح جزءاً منها .

إن التغير أو المستجد لا يمثل في حد ذاته مشكلة ، ولكنه يعد إشكالاً عندما يتعارض ويتنافى ويتصادم مع أصل ثابت وقاعدة راسخة من أصول وقواعد الشرع ، وهذا التعارض يعني أن ثمة اغتراباً وتنافراً وعدم ائتلاف بينهما ، وعندئذ يعن إشكال التآلف والاحتواء

والتطويع ، وهنا يبرز دور المعالجة التي تأتي في شكل طرح أو رأي أو وجهة ، ويقيم ذلك الدور التآلف بين الأصول والقواعد وبين المتغير والمستجد ، وبموجب ذلك التآلف وبفعله يصبح المتغير أو المستجد جزءاً لا يتجزأ من النظام الاجتماعي ويتغلغل في نسيجه ، ومع الزمن يفرز النظام الاجتماعي متغيرات ومستجدات أخرى وتستمر هذه العملية سمة مميزة للإسلام كنظام اجتماعي ديناميكي .

ثالثاً : الطروحات مستنبطة من المرجعيات الإسلامية :

قدمت عقيدة الإسلام نظاماً اجتماعياً فريداً من نوعه ، تقوم أركانه وركائزه على أصول وقواعد ثابتة راسخة في مفردات تلك العقيدة ، وجعلت من هذه المفردات مرجعيات نهائية تمد ذلك النظام بالآليات والوسائل التي تربطه بواقع الحياة الدائم التغير والمستمر التطور ، وعليه فكل ما يقدم بخصوص علاقة النظام الاجتماعي بالمتغيرات والمستجدات يقيني المصدر راسخ المنبع وهي المرجعيات الإسلامية المتمثلة في : القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ونموذج دولة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ودولة الخلفاء الراشدين .

وتتسم المرجعيات الإسلامية مصدر الطروحات والآراء والوجهات الإسلامية بالخلود والثبات والرسوخ ، وهذه السمات منحتها الجدارة والصدقية ، فهي لا تتبدل تبعاً للأهواء والمشارب ، ولا تتغير وفق الأزمات والأحداث والتطورات ، ولا تتحول حسب الأماكن ، فما فيها من أصول وقواعد اكتسب نفس سماتها من الخلود والثبات والرسوخ .

وإذا كان ذلك هو حال المرجعيات الإسلامية بسماتها الخاصة وعلاقاتها المتميزة بالنظام الاجتماعي وبتطوراته وأحداثه ، فكيف لتلك المرجعيات أن تحتوي المتغيرات وتطوع

المستجدات وهي التي جاءت منذ مئات السنين ؟! إن ثمة وسيلتين مهمتين تمكنان تلك المرجعيات من القيام بمهمتها الحيوية للفرد وللمجتمع .

الوسيلة الأولى تتحدد في علماء المسلمين الذين يجمعون بين دراسة وتحليل الظواهر الاجتماعية والطبيعية وبين التعمق في المرجعيات الإسلامية وفقهها ومن ثم تسهل عليهم عملية الاستنباط والمواءمة بين الأصول والقواعد التي تحويها المرجعيات الإسلامية وبين متغيرات ومستجدات الواقع الاجتماعي الإسلامي .

ولابد من الإشارة إلى حنكة وخبرة علماء المسلمين التي تعد مطلباً ضرورياً لتمكين المرجعيات الإسلامية من القيام بدورها في الاحتواء والتطويع للمتغيرات والمستجدات ، فالمرجعيات تحوي الأصول والقواعد ، والأخيرة تتوقف على مهارة ودراية العلماء الذين يغوصون في تلك المرجعيات ويخرجون بالأصول والقواعد التي يؤسسون ويرسخون عليها آراءهم وطروحاتهم تجاه المتغيرات والمستجدات .

ومهمة الاستنباط والمواءمة ليست بالمهمة الميسرة ، ولكنها تتطلب القيام بمهمتين في آن واحد : المهمة الأولى تتمثل في عملية الاستنباط أي الاهتداء إلى الأصول والقواعد ، والمهمة الثانية تتجسد في عملية المواءمة وتتم تلك المواءمة ، بمضاهاة الأصول والقواعد بالمتغيرات والمستجدات ، لتحديد طرق وأساليب التعامل معها ، وتبيان رأي الإسلام فيها ، وكلتا المهمتين يحتاج إلى تعمق وتضلع في المرجعيات من ناحية وفي الظواهر المتغيرة أو المستجدة من ناحية أخرى .

الوسيلة الثانية تتعين في أن المرجعيات الإسلامية في ذاتها تحوي كل شيء أو ترشد إليه ، فالباحث المدقق في المرجعيات الإسلامية يكتشف بسهولة أن تلك المرجعيات كافية تحوي

الحياة الاجتماعية والنظام الاجتماعي ، فما لم يوجد نصاً في تلك المرجعيات توجد دلالاته وعلاماته .

ومنذ وقت طويل والحقيقة الأخيرة قد أثارت دهشة البعض وحفيظتهم معاً ، إذ تساءلوا كيف لهذه المرجعيات التي جاءت منذ مئات السنين أن تحوي أو تستوعب المتغيرات والمستجدات التي تظهر اليوم أو في الأيام القادمة ؟! إن المرجعيات الإسلامية تحمل من الدلالات والعلامات والمؤشرات ما يعد كافيا تماماً لاحتواء المتغيرات واستيعاب المستجدات ، إضافة إلى أنها قد خولت علماء الأمة المسلمين مهمة الاجتهاد من أجل الاحتواء والاستيعاب مسترشدين بالأصول والقواعد والمؤشرات ، ومن ثم يكون هؤلاء العلماء من خلال اجتهادهم قد تولوا مهمة سد الفراغ التشريعي .

والفراغ التشريعي الذي يمكن أن نتلمسه إزاء بعض المتغيرات أو المستجدات لم يكن فراغاً تشريعياً في الأصول والقواعد ولكنه يعتري المتغيرات والمستجدات ، وذلك الفراغ يُسد دوماً من خلال اجتهاد علماء الأمة في التحري والبحث والتنقيب الذي ينتهي بالاحتواء والاستيعاب ، وبذا يكون الشرع قد أوجد من الوسائل والآليات ما يسد أي فراغ ويعالج أي نقص في احتواء المتغيرات واستيعاب المستجدات .

رابعاً : الطروحات والآراء هي المنطق الثقافي الإسلامي وقوام الثقافة الإسلامية :

إن ما تقدم من طروحات إسلامية وآراء ووجهات مقصدها احتواء المتغيرات واستيعاب المستجدات ، وتمثل مخرجات منهج الطرح الإسلامي لتعد أداة المنطق الثقافي الإسلامي وقوام الثقافة الإسلامية ، فالأخيرة ما هي إلا جماع تلك الطروحات والرؤى على اختلاف موضوعاتها ومجالاتها ، وهي في ذات الوقت المقدمة الضرورية واللازمة منطقياً لقيام

الحضارة الإنسانية عموماً والإسلامية بشكل خاص ، ولعل هذه العلاقة الدقيقة والمتشابكة بين الطروحات الإسلامية والثقافة الإسلامية ، وعلاقة الاثنين معاً بالحضارة وعلاقة الجميع بالمفاهيم ذات الارتباط مثل التفكير والفكر والمعرفة لهي في حاجة إلى إيضاح وتفصيل نعكف عليهما في هذه الجزئية :

❖ التفكير :

هو ملكات وعمليات ذهنية تذهب إلى إدراك مدلولات المحسوسات والمعنويات ، وهو سمة تسم جنس الإنسان بشكل عام وتميزه عن غيره من المخلوقات والكائنات الأخرى المعهودة في الكون .

❖ المعرفة :

التفكير بدوره يسلم إلى المعرفة ويقدم لها ، وتتم عن طريقه ، فالمعرفة هي الاستخدام المنظم للتفكير من أجل اكتساب الخبرات والتجارب حول عناصر الوجود وعلاقة الإنسان بها وبالمجتمع البشري .

❖ الثقافة :

من خلال التفكير والمعرفة يتركب المكون الثقافي الذي هو مزيج يحمل خصائص مميزة ويتكون من عناصر ثلاث :

ـ العنصر الأول : وهو عبارة عن مكتسبات وملتقطات من خبرات الآخرين وتجاربهم ومعارفهم .

ـ العنصر الثاني : وهو عبارة عن المخزون الذاتي المركب من الجزيئات التالية :

□ الموروثات الثقافية والحضارية ، وهـي ممتلكـات موروثـة تنتقـل عـبر الأجيـال وتحظـى بالاحترام والتقدير لأنها من صنع السلف .

□ العادات والتقاليد والأعراف ، وهي السلوكات والتصرفات التي اعتادهـا النـاس وألفوهـا وباتت تجد لديهم استحساناً وقبولاً وارتياحاً إلى أن صارت جزءً منهم من الـصعب التنـصل منه بالرغم مما قد يلحق بها من قِدم وعدم مواكبة للزمن والتطور .

□ الأخلاقيات والقيم والمثل والمبادئ ، وهي في مجملها قـيم مثاليـة تعكـس الفـضائل الـتي تسمو بفكر الناس وسلوكهم نحو الأمثل والأفضل في اتجاه ما ينبغي أن يكون .

□ المعتقدات الدينية ، وهـي المعتقـدات الـتي تـرتبط بعاطفـة التـدين ، وهـي ذات طبيعـة شعائرية وتتمتع بقداسة مطلقة .

ـ العنصر الثالث : وهو النظرة الذاتية للكون والطبيعة والحياة والمجتمع وعلاقاتهـا جميعـاً ، وهذه النظرة لها اتصال مباشر بما سبق من عناصر .

وعندما تتكون الثقافة من العناصر السابقة وتتحول إلى مزيج مركب يحمـل خـصائص مميـزة ومغايرة لخصائص كل عنصر من العناصر السابقة ، تخرج تلك الثقافة في أشكال معينة منها الطروحات والآراء والرؤى وغير ذلك .

هكذا تكون الثقافة الإسلامية من حيث التكوين والعناصر والتفاعلات والمخرجات ، ولكن ما يميزها هو سيادة المعتقد على كافة العناصر المكونة لها فتصطبغ بصبغته .

❖ الحضارة :

تتحول المخرجات الثقافية من طروحات ورؤى وآراء إلى سلوكات موجهة نحو عناصر الوجود ومعطيات الطبيعة والمجتمع الإنساني ، وهذا السلوك هو عينه الحضارة ، فالثقافة إذن فكر يخرج في صور وأشكال وأنماط ، أما الحضارة فهي تفاعل وتحاور وتعاطي سلوكي مع عناصر الوجود ومقومات المجتمع الإنساني ، وينتج عن كل ذلك أشكال ونماذج هي أشكال ونماذج الحضارة من عمران ومدنية وعلوم ونظم وتنظيمات وبنى وهياكل اجتماعية ، وهكذا كان موقع الطروحات الإسلامية بين الثقافة والحضارة ، وذلك ما يوضحه الشكل البياني التالي .

شكل بياني رقم (١) يوضح العلاقة بين مدركات التفكير والمعرفة والثقافة والحضارة وموقع الطروحات الإسلامية من تلك المدركات



مما تقدم يمكننا الانتهاء إلى تحديد مفهوم منهج الطرح الإسلامي على أنه أسلوب علمي ذو أصول وقواعد ، يعرض لوجهة نظر الإسلام في كافة المتغيرات والمستجدات والمسائل والقضايا التي تتعلق بالمجتمع البشري وعلاقته بعناصر الوجود من حوله ، وهذه الوجهات والآراء مستنبطة من المرجعيات الإسلامية المتمثلة في : القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ونموذج دولة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين ، وتمثل المنطق الثقافي للإسلام الذي يواجه به الكون والمجتمع الإنساني ، وهو في ذات الوقت قوام الثقافة الإسلامية .

الفصل الثاني

مصـــــادر المنهـــــج

بعد أن فرغنا من تحديد المدركات والمفاهيم المتعلقة بمنهج الطرح الإسلامي نتحول إلى دراسة واستقصاء مصادر المنهج ، وهي المرجعيات التي يعتمد عليها في استنباط الأصول والقواعد ثم إخراج الطروحات والآراء ، وهذه المصادر واضحة ومحددة وتتسم بسمات ذات خصوصية .

إن القرآن الكريم الذي هو كلام الله ، والذي نزل به الروح الأمين على الرسول العظيم هو أول مصادر ومنابع منهج الطرح الإسلامي والطروحات والآراء الإسلامية ذاتها ، إنه التشريع الإلهي الذي يعلو ولا يعلى عليه ويسمو ولا يساميه شيء ، لابد لكل رأي إسلامي أن ينطلق منه ويبدأ به وينتهي إليه .

أما ثاني مصادر منهج الطرح الإسلامي وكذا الطروحات الإسلامية فيتمثل في السنة النبوية المطهرة التي تأتي بعد كتاب الله في الترتيب والأهمية ، فالأول هو قول الإله العظيم ، أما الثاني فهو قول الرسول الكريم وفعله ، ولا يمكن لقول بشر أو فعله أن يدانيه ، فالرسول بأقواله وأفعاله هو المشرع الثاني بعد الحق تبارك وتعالى .

وعلى مستوى النظم والتنظيمات كنماذج وأدوات للحركة يبرز نموذج دولة الرسول الكريم ودولة الخلفاء الراشدين بوصفه المصدر الثالث من مصادر منهج الطرح الإسلامي والطروحات والآراء الإسلامية .

كيف يعتمد منهج الطرح الإسلامي على هذه المصادر الثلاثة كمصادر له ولطروحاته ، وما هي مهمة العقل المسلم ؟ وما هو دوره في مواجهة هذه المصادر ؟ سوف نتناول هذه المصادر الثلاثة من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : القرآن الكريم المصدر الأول والمطلق لمنهج الطرح الإسلامي .

المبحث الثاني : السنة المطهرة المصدر الثاني لمنهج الطرح الإسلامي .

المبحث الثالث : نموذج دولة الرسول الكريم والخلفاء الراشدين المصدر الثالث لمنهج الطرح الإسلامي .

المبحث الأول

القرآن الكريم المصدر الأول والمطلق لمنهج الطرح الإسلامي

القرآن الكريم هو كلام الله المعجز وآيته الخالدة ، أنزله على قلب رسوله محمد صلى الله عليه وسلم عن طريق الوحي ، ليكون للعالمين نذيراً بما يحويه من الأحكام والحدود وسبل الهداية والصلاح ، فهو يحمل سِيَر الماضين ، ويقرر أحوال المعاصرين وينبئ بأخبار القادمين .

والقرآن الكريم يحوي تشريعات إلهية تنظم وترتب كافة شؤون الحياة ، لم يدع منها شأناً ، ولم يترك منها أمراً ، صاغ أصولها ، ووضع أسسها ، فكان هو الأجدر بالإتباع والأمثل للتطبيق ، وتأسيساً على الكمال والمثالية التي يتسم بهما هذا المصدر ، إضافة إلى غيرهما من سمات الخلود والأبدية والتواؤم مع كل زمان ومكان ، فقد أصبح هو المصدر الأول من مصادر منهج الطرح الإسلامي ، ومصدراً مطلقاً للطروحات ذاتها .

إن منهج الطرح الإسلامي الذي استخدم في كافة أجزاء هذا العمل الموسوعي قد جعل من القرآن العظيم مصدره الأول والمطلق في استقاء الأصول والقواعد ثم الطروحات والآراء لكافة المتغيرات والمستجدات ، وإذا كان ذلك هو وضع الذكر الحكيم بالنسبة لهذا المنهج وطروحاته ، فإنه لم يعد كذلك لكثير من الدول الإسلامية التي أصبحت تعتمد على التشريعات الوضعية التي ترى أنها أكثر تواؤماً مع متغيرات العصر ومستجدات الزمن ، وقد استبد بتلك العقول وهم مضل مبين أفسد عليهم دينهم ودنياهم معاً .

لقد انساق أولئك وراء أفكار ساذجة ضحلة زينت لهم زخرف القول غروراً فهم ضحايا روح الانهزامية والسلبية التي تركتها فترة التفكك والانهيار التي حاقت بالأمة الإسلامية ، وهم إفراز الانطلاقة الأوربية الفكرية والثقافية الشرسة التي اجتاحت العالم الإسلامي مع الهجمة الأوربية الثانية (الخروج الأوربي الثاني) الذي زاد طين التفكك والانهيار بلة ، والتي بدأت منذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى منصف القرن العشرين ، وهم كذلك نتاج التوجهات الأيديولوجية الطاغية التي هيمنت على كافة أمور الحياة في العالم الإسلامي من منطلقاتها وحتى مصباتها واحتنكتها لمدة نصف قرن من الزمان ، وهم أخيراً مخلفات الظاهرة المبهرة التي أذهبت العقول وأخذت بالألباب ظاهرة التوحد المكاني وسيادة الأقوى التي عرفت بالعولمة ، لقد أفضت أفكار أولئك إلى قناعات مفادها أن التقدم ومسايرة الحياة الصاخبة التي أعجبوا بها لن يتأتى إلا من خلال تطبيق أفكار أئمتهم الذين شككوا في مقدرة المرجعيات الإسلامية على الإتيان بالطروحات والرؤى التي تواكب ذلك التقدم ومغرياته .

إن ما تقدم من ظروف وتداعيات فكرية وعقلية اجتاحت كافة أنحاء العالم الإسلامي تحتاج إلى وقفة لتصحيح الظروف وتعديل الأوضاع ليصبح القرآن الكريم هو المصدر الأول والمنبع الأساس لكل طرح أو رؤية أو رأي يعبر عن موقف الإسلام من متغيرات الحياة ومستجداتها ، ولهذه الوقفة مستوياها الفكري والحركي ، فالمستوى الفكري يخص علماء الأمة ومفكريها الذين يتحملون تبعات إثراء الحياة بكافة جوانبها بالطروحات والرؤى والآراء التي تعتمد على القرآن الكريم مصدراً نهائياً مطلقاً ، أما المستوى الحركي فيتعلق برجال الحركة وأولي الأمر الذين يتولون مهمة نقل تلك الطروحات والرؤى والآراء من طورها الفكري إلى طورها العملي التطبيقي ، ويشجعون في ذات الوقت كافة الجهود الرامية إلى إغناء الحياة بتلك الطروحات .

إن عملية استنباط الأصول والقواعد التي تبنى عليها الطروحات من القرآن الكريم تحتاج إلى اجتهادات جادة ودائبة ومثابرة ، وجهود كبيرة يقدمها الثقاة من أبناء الأمة الذين تعمقوا في فقه القرآن العظيم ، وتضلعوا في المواءمة والمضاهاة بينه وبين متغيرات الحياة ومستجداتها ، وهذا الاستنباط يعتمد بالأساس على العقل المسلم المسيّج بالقيم والمحصن بالفضائل والمثل الإسلامية ، وهذا العقل يتحرك في مسارات متتابعة تبدأ بالتفكير والتدبر في المحتويات والمضامين والدلالات وأسباب النزول وخصوصيات الوقائع والأحداث وعموميات الأحكام ، ويصحب ذلك بالدراسة المتأنية والبحث الدقيق والتحليل العميق ، ويعقب ذلك المواءمة بين الأصول والقواعد والمتغيرات والمستجدات تمهيداً لإخراج الطروحات والآراء التي تمثل خاتمة المطاف وجماع الحصاد .

المبحث الثاني

السنة النبوية المطهرة المصدر الثاني لمنهج الطرح الإسلامي

المصدر الثاني لمنهج الطرح الإسلامي وطروحاته يتعين في السنة النبوية المطهرة ، فالمنهج يعتمد عليه في قوامه وفي إخراج طروحاته وآرائه ، والسنة المطهرة هي كل فعل فعله الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وكل قول قاله وكل أمر أقره ، وهذه الأحوال الثلاثة قد شملت كافة نواحي الحياة وجميع نشاطاتها ، مما يؤكد على أن السنة المطهرة قد عمت كافة أمور الحياة وشؤونها ولم تدع أمراً من الأمور أو شأناً من الشؤون إلا وبينته أو أوضحته أو أقرته ، وذلك يستوي مع كونها المصدر الثاني بعد القرآن الكريم من حيث الأهمية التشريعية والقداسة والوقار .

وللسنة النبوية المطهرة مثلها مثل القرآن العظيم صفة تشريعية مطلقة لا يعلو عليها ولا يسمو فوقها أي تشريع ، فهي تشريع نبوي كريم يتم من خلال أسلوبين : الأسلوب الأول ، الوحي ، ووفق هذا الأسلوب يكون الرسول الكريم قد وضع التشريع فعلاً أو قولاً أو إقراراً بناءً على أوامر إلهية نزلت وحياً من الإله الخالق ، وهذه التشريعات لم يكن للرسول الكريم أو صحابته أو عامة المسلمين خيرة أو رأي أو مشورة إزاءها بل سمع وطاعة ، فهي إذن شبيهة بتشريع القرآن العظيم من حيث مكانتها وصفتها التشريعية ، الأسلوب الثاني ، المشورة حيث يكون التشريع جماع التشاور بين الرسول الكريم وصحابته وعامة المسلمين ، وهنا يبرز بجلاء الدور التشريعي للشورى كقيمة فكرية عليا وكتنظيم سياسي .

والسنة النبوية بالوصف المتقدم علاقتها بالقرآن العظيم علاقة تناسق وتكامل وينتج هذا التناسق والتكامل من خلال ثلاثة أواصر :

الآصرة الأولى : هي التفسير ، فالسنة المطهرة مفسرة وموضحة لما غمض أو خفي من القرآن العظيم ، أو استغلق فهمه ، أو عز استيعابه على المسلمين ، ولذلك اعتمد تفسير القرآن العظيم على السنة المطهرة اعتماداً كاملاً ، وما لم يرد تفسيره أو توضيحه وإجلاء غموضه في السنة المطهرة يترك بعد ذلك لاجتهاد العلماء .

الآصرة الثانية : هي التفصيل ، فالسنة المطهرة مفصلة ومحللة لما أُجمل من القرآن العظيم ، فكثير من المسائل والأحكام والحدود قد جاءت في الذكر الحكيم مجملة تحمل سمة العمومية ، وكانت السنة تتولى تجزئة الإجمال وتحليل التعميم وتخصيصه ، حتى يكتمل فهم المسلمين ، ويحاطون علماً بكل الدقائق والتفاصيل التي تلزمهم في تسيير حياتهم ، ومما تقدم يلاحظ أن دور السنة المطهرة بالنسبة للقرآن الكريم هو دور ملازم ولصيق ولا يخرج عن النص والمراد ، ومن ثم فإن الدور التشريعي للسنة النبوية من خلال هاتين الآصرتين محدود للغاية ولا يكاد يبين .

الآصرة الثالثة : الإكمال ، فالسنة مكملة لما لم يرد في القرآن العظيم ، وليس ذلك عن نقص ـــ حاشى لله ـــ ولكن لإضافة التشريعات التي تحتوي المتغيرات وتستوعب المستجدات ، وهنا يظهر جلياً الدور التشريعي الأصيل للسنة المطهرة حيث تُنشئ التشريع وفق الأسلوبين اللذين تناولناهما آنفاً ، كما تربي المسلمين وتُعلمهم كيف ينشئون التشريع فيما لم يرد فيه نص ، وفيما هو ضروري ولازم لاحتواء المتغيرات واستيعاب المستجدات في كل زمان ومكان .

وبالنسبة للقرآن العظيم فقد تم جمعه وقراءته وتفسيره وفق خطوات محددة ودقيقة ، نظراً لمرتبته العظيمة ومنزلته الرفيعة كتشريع إلهي سامي ينظم حياة الأمة ويرتب شؤونها ، وقد مرت تلك الخطوات كما يلي : تعيين الرسول الكريم لكتاب الوحي ، ثم جمع القرآن في عهد أبي بكر الصديق ، ثم كتابة القرآن مجمعاً في مصحف عثمان ، ثم قراءته وفق أصول وقواعد ، وتفسيره بطرق عديدة أشرنا إليها في مواضع شتى .

أما بالنسبة للسنة النبوية المطهرة فقد أحجم المسلمون لأكثر من قرن من الزمان عن الكتابة والبحث في سيرة الرسول الكريم وسنته المطهرة بشكل رسمي معلن عملاً بوصيته المتعلقة بعدم كتابة أحاديثه ومن ثم سيرته ، حتى لا يختلط ذلك بالقرآن الكريم أو يتشابه معه تنزيهاً له وتقديساً ، حتى لا يسمو إلى منزلته أي نص آخر ، إلا أن المسلمين في العصر العباسي لم يجدوا ما يمنع أو يضير في كتابة سيرة الرسول الكريم وأحاديثه ، بل على العكس من ذلك وجدوا في ذلك ضرورة ومتعة كبرى لتوثيق حياة الرسول الكريم حتى يقدر للأجيال الإسلامية المتعاقبة الإطلاع عليها والوقوف على تفاصيلها انطلاقاً من أهميتها وكونها المصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلامية .

والسنة النبوية المطهرة خاصة والسيرة النبوية الشريفة عامة هي كل ما يتعلق بشخصية الرسول الكريم وأقواله وأفعاله وحياته الخاصة والعامة ، فهو الأسوة الحسنة والقدوة الصالحة التي ينبغي على كافة المسلمين الإقتداء به والتأسي ، وإذا كان الأمر كذلك فعلى المسلمين أن يعلموا كل شيء عن شخصية الرسول ويفقهوا أفعاله وأقواله ، ويقفوا على دقائق حياته العامة والخاصة ، فكيف يقدر لهم ذلك دون أن تصلهم تلك السيرة مكتوبة وموثقة من مصادر أصيلة وأمينة ودقيقة ، أما المغازي فهي الغزوات والبعثات التي قادها الرسول الكريم بنفسه أو شارك فيها في إطار الفتوحات الإسلامية ونشر الدعوة .

لقد برز اهتمام المسلمين بكتابة السيرة النبوية الشريفة منذ القرن الأول الهجري ، ولعل أول من كتب في سيرة الرسول الكريم هو محمد بن إسحاق المتوفى في عام ١٥١ هـ ، وذلك بطلب من الخليفة العباسي المنصور ، إلا أنه لم يتم العثور على ذلك الكتاب ، ولم يقف له على أثر ، ولكن أخباره وردت في ثنايا سيرة بن هشام في صورة مختصرة ، كذلك كتب محمد عمر الواقدي المتوفى في عام ٢٠٧ هـ في السيرة النبوية الشريفة ، إلا أن أعظم وأمثل ما كُتب في السيرة هو " سيرة بن هشام " لابن هشام المتوفى في عام ٢١٨ هـ ، وتوالت بعد ذلك كتابات في السيرة لعدد من المؤرخين ولكنها جميعاً نحت منحى بن هشام .

ومن السيرة النبوية المشرفة تم اصطفاء السنة النبوية المطهرة بالوصف والتصنيف – الذي سبق وأوضحناه – وبذلت الجهود الجبارة من قبل علماء الأمة المجتهدين المثابرين من أجل تجميع الأحاديث النبوية وتصنيفها وتبويبها حسب الموضوع ، وظهرت الصِحاح العظيمة وأشهرها صحيحا البخاري ومسلم .

مما تقدم نخلص إلى أن للسنة النبوية المطهرة ثلاثة مهام غاية في الأهمية : مهمة التفسير لكتاب الله ، ومهمة التفصيل للذكر الحكيم ، ثم مهمة التشريع فيما لم يرد فيه نص في القرآن العظيم ، وبالرغم من هذه المهام العظيمة للسنة المطهرة في حياة المجتمعات الإسلامية إلا أنها لم تلاق الاهتمام الذي يناسب قيمتها وقدرها العظيم في تلك المجتمعات ، ولم يعتمد عليها بالشكل الكافي فيما يتعلق بمهام التشريع ، وقُدمت عليها التشريعات الوضعية ، وذلك لضيق أفق أولياء أمور المجتمعات الإسلامية وعدم فهمهم الدقيق ونقصان إلمامهم الكافي بتلك السنة وما قدروها حق قدرها .

إن العالم الإسلامي في حاجة إلى وقفة جادة يحدد فيها بشكل نهائي القرآن الكريم والسنة المطهرة مرجعياته الأساسية التي يعتمد عليها في استقاء طروحاته وآرائه في كافة المتغيرات

وجميع المستجدات التي تحملها تطورات الحياة ، وهذه الوقفة ينبغي أن تتم على كافة المستويات الفكرية والشعبية والسياسية .

وتتم عملية الاستنباط من السنة النبوية بنفس الطريقة التي تتم بها من القرآن الكريم فتبدأ بالتفكر والتدبر المصحوبين بالدراسة والتحليل ثم المواءمة بين الأصول والقواعد والمتغيرات والمستجدات .

المبحث الثالث

نماذج الممارسة العملية في دولة الرسول الكريم والخلفاء الراشدين

المصدر الثالث من مصادر منهج الطرح الإسلامي وطروحاته يتمثل في نموذج الممارسة العملية في دولة الرسول الكريم ودولة الخلفاء الراشدين ، وهذا المصدر يقدم الطور العملي التطبيقي لكافة الأطر الفكرية النظرية التي تشتمل على الأصول والقواعد التي يتضمنها المصدران السابقان ، وهذا المصدر هو نموذج عملي يجمع ممارسة الحركة السياسية والتنظيم والإجراء ، فهو إذن نموذج الدولة الإسلامية المثالية كما أريد لها في المرجعيات الإسلامية .

إن الإسلام هو الدين الخالص الذي يجمع بين الشعيرة ممثلة في العبادة والنسك وبين الشريعة ممثلة في أصول وقواعد النظام الاجتماعي وبين النظام ممثلاً في نموذج الممارسة العملية أي الدولة بكافة نظمها السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية والحضارية .. إلخ ، ومن ثم يبدو الإسلام مكتملاً جامعاً بين الفكرة وتطبيقها ، وإذا كنا قد قدمنا للمصدرين اللذين يجمعان الأصول والقواعد الفكرية ، فلابد من أن نقدم كذلك للمصدر الذي يوضح أسلوب التطبيق حتي يكتمل الجمع بين الفكرة وتطبيقها .

لقد كان يحلو للبعض أن يردد أن الإسلام قدم الأصول والقواعد والخطوط العريضة ولم يقدم النماذج والأنظمة والتنظيمات ، وترك للمسلمين صياغتها وفق كل زمان وحسب كل مكان ، إلا أن هذه الحقيقة ليست كاملة وبعيدة عن الدقة ، فالإسلام قدم بالفعل الأصول والقواعد ، وقدم في ذات الوقت النماذج وترك للمسلمين تعصير الأصول والقواعد وكذا تطوير النماذج حسب تطورات الزمان ومقتضيات المكان ، وهنا تظل الأصول والقواعد

والنماذج الأصيلة بمثابة المرجعية التي يرجع إليها للإستدلال والاستئناس والاسترشاد والمواءمة والمضاهاة مع المتغيرات والمستجدات ومن ثم كان لنماذج الممارسة العملية في دولة الرسول الكريم ودولة الخلفاء الراشدين أهميتها وحيويتها الدائمة مهما مر عليها الزمن وتعاقبت الأيام .

ومعلوم أن نموذج الممارسة يجمع النظام والتنظيم والإجراء والسلوك ، ولقد قدمت دولة الرسول الكريم ودولة الخلفاء الراشدين النموذج المثالي الذي سيظل مرجعاً لرجل الحركة يدرسه ويحلله ويستقي منه قواعد الممارسة والحركة في كافة مجالات الحياة وفعالياتها على أن يأخذ في اعتباره متغيرات الزمن ومستجدات الأيام ومتطلبات المكان وكذا الأبعاد المتغيرة في الإنسان .

ليس من المنطق أن نزعم بأننا ندفع بنموذج الممارسة العملية في دولة الرسول الكريم ودولة الخلفاء الراشدين كمصدر للطرح الإسلامي لكي نضعه موضع التطبيق أو نحرض على ذلك أو ندعو إليه دون الأخذ في الاعتبار متغيرات الزمن ومستجدات الأيام والأبعاد المتغيرة في الإنسان ، ولكن يظل ذلك النموذج مثالاً لا يشكل قالباً صلباً مغلقاً وإنما يقدم الخطوط العريضة والأطر العامة التي ترسم الملامح وتخط القواسم والمحددات .

إن نموذج الممارسة العملية المشار إليه هو المصدر الثالث من مصادر منهج الطرح الإسلامي الذي اعتمد عليها هذا العمل الموسوعي في كافة جزئياته وجميع دقائقه ، فهو مثل سابقيه محل دراسة وتحليل وتفكر وتدبر واستنباط واستئناس واستدلال ثم مواءمة ومضاهاة بين أصوله وقواعده والمتغيرات والمستجدات لننتهي إلى صياغة نماذج معاصرة تعكس أصالة الإسلام ومثاليته .

الفصل الثالث

الأسس والمرتكزات

بعد أن تناولنا مصادر المنهج ومنابعه ننتقل إلى تحليل جملة الأسس والمرتكزات التي يرتكن عليها ليباشر مهامه ووظائفه التي قام من أجلها ، والأساس أو المرتكز هو قوام المنهج وعصب كيانه والروح التي تبث في أجزائه الحركة وفي مكوناته الحياة .

إن منهج الطرح الإسلامي هو منهج بديع يجمع بين الالتزام بالنصوص وابتكار القيم وانتقاء المثل والمبادئ الإنسانية ، والمتأمل لأسس ومرتكزات هذا المنهج يكتشف أنه يستنبط ويستقطب القيم من ثلاثة مصادر : من المصادر الشرعية – التي سبق وأوضحناها في الفصل السابق – ومن العقل المسلم ، ثم من العقل الإنساني الرشيد القويم .

فالأساس أو المرتكز الأول لمنهج الطرح الإسلامي يرتبط بمصادره الأصلية ومنابعه الأساسية الذي يعتمد عليها اعتماداً مطلقاً في استنباط الأصول والقواعد التي يبني عليها طروحاته وآرائه تجاه كافة متغيرات الحياة ومستجداتها ، ولمسألة الاستنباط هذه قواعدها وضوابطها التي يترتب عليها دقة الطروحات وصواب الآراء .

ومثلما يعتمد المنهج في أسسه ومرتكزاته على الالتزام بالنصوص والنقل منها فإنه يعتمد كذلك على الإبداع والعطاء اللذين يفرزهما العقل المسلم ، فالأساس أو المرتكز الثاني لمنهج الطرح الإسلامي يتمثل في ابتكار القيم المعاصرة التي تلتزم بإطار الأصول والقواعد المستنبطة من المرجعيات الإسلامية وتواكب في ذات الوقت المتغيرات والمستجدات .

أما الأساس أو المرتكز الثالث فيتمثل في نزعة إنسانية عظيمة يُعرب عنها منهج الطرح الإسلامي ، ويدلل على سموه ورقيه ، وهنا يعمد المنهج إلى انتقاء القيم الإنسانية التي تتفق مع الأصول والقواعد المستقاة من المرجعيات الإسلامية بغض الطرف عن مصادر تلك القيم والأزمنة والأماكن والمجتمعات التي انبعثت منها .

في هذا الفصل نعمد إلى دراسة وتحليل هذه المرتكزات والأسس الثلاثة من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : استنباط الأصول والقواعد من المرجعيات الإسلامية .

المبحث الثاني : ابتكار القيم المعاصرة .

المبحث الثالث : انتقاء القيم الإنسانية التي تتفق مع الأصول والقواعد .

المبحث الأول

استنباط الأصول والقواعد من المرجعيات الإسلامية

أول الأسس والمرتكزات التي يرتكز عليها منهج الطرح الإسلامي ، وأهم الديناميات التي تُفعّل مفردات المنهج وتضعه في وضعية التشغيل هو استنباط الأصول والقواعد من المرجعيات الإسلامية ، ولهذه المهمة خطواتها التي تتدرج في مراحل متتابعة على النحو التالي :

أولاً : تحديد ودراسة الظاهر المتغيرة والإشكالات المستحدثة :

الخطوة الأولى في مرتكز استنباط الأصول والقواعد تتمثل في تحديد ثم دراسة الظواهر المتغيرة والإشكاليات المستحدثة ، وتتضمن هذه الخطوة بدورها إجراءين متلازمين : الإجراء الأول يتعلق بتحديد الظواهر والإشكاليات ، والإجراء الثاني يرتبط بدراسة تلك الظواهر والإشكاليات التي تم تحديدها .

والإجراء الخاص بالتحديد يفرض سؤالاً مهماً هو : هل يتابع علماء الأمة الظواهر والإشكالات من تلقاء أنفسهم أم ينتظرون إلى أن تترتب عليها المشاكل ويطالب المسلمون بتقديم حلول لها ؟ إن المنطق هو الذي يطرح الإجابة على هذا التساؤل ، فعلماء الأمة مكلفون بتحديد تلك الظواهر والإشكالات انطلاقاً من موقعهم الريادي ومسئولياتهم وصلاحياتهم حيث يعتبرون أهل العقد والحل وأصحاب الرأي .

أما الإجراء الخاص بدراسة الظواهر والإشكالات فقد يكون هو الإجراء الأكثر صعوبة وحيوية ، فالظواهر المتغيرة والإشكالات المستحدثة تحتاج إلى دراسة تحليلية تفسيرية

دقيقة وجادة ، يقوم بها علماء متضلعون ومتخصصون ، ولكن ينبغي أن يكونوا متعمقين كذلك في دراسة فقه المرجعيات الإسلامية المتمثلة في مصادر منهج الطرح الإسلامي .

ثانياً : تحديد الأصول والقواعد :

الخطوة التالية تتمثل في تحديد الأصول والقواعد ، وهذه الخطوة تترتب على الخطوة السابقة ، فالتعمق في المرجعيات الشرعية للمنهج هو الذي يمكن العلماء من تحديد الأصول والقواعد التي تضاهي الظواهر والإشكالات محل الطرح .

وتتوقف كفاءة هذه الخطوة وفعاليتها على الفهم العميق والدقيق للظواهر والإشكالات من ناحية ، والتضلع والتفقه في مصادر المنهج وهي المرجعيات الإسلامية ـــ التي تناولناها تفصيلاً في الفصل الأول ـــ من ناحية أخرى ، ومن ثم فتحديد الأصول والقواعد يحتاج إلى التوازن في الفهم والاستيعاب الذي يوليه العالم للمتغيرات والمستجدات وكذا للمرجعيات الشرعية .

وقد تتكاتف المصادر جميعاً في احتواء الأصل أو القاعدة التي يؤسس عليها الطرح الخاص بمسألة أو بإشكال ، وقد يوجد الأصل أو القاعدة في مصدر دون الآخر ، وهنا تبدو مسألة التكامل والتناسق التي سبق توضيحها بين مصادر المنهج .

ثالثاً : تعصير الأصول والقواعد :

الخطوة الثالثة لا تقل أهمية وحيوية عن الخطوة التي سبقتها ، وهذه الخطوة في سياق استنباط الأصول والقواعد من المرجعيات الإسلامية تنصرف إلى القيام بمهمة شاقة في وقتنا الراهن ، وهذه المهمة أطلقنا عليها تعصير الأصول والقواعد ، أي الحفاظ على الأصول

والقواعد التي تم استنباطها من المرجعيات الإسلامية متناغمة مع الواقع معايشة له ، أي أن تظل أصيلة في ذاتها ومحتوياتها معاصرة في معايشتها للواقع وفي معالجتها لقضاياه ومستجداته ، ومن شأن هذه الخطوة أن تضمن للأصول والقواعد النشاط والحيوية والتفاعل الدائم مع المتغيرات والمستجدات ، ثم تكفل للطروحات والرؤى والآراء صدقية التعبير عن المرجعيات وعن أهدافها وغاياتها ، وكذا التعامل الدقيق مع تلك المتغيرات والمستجدات ، واستدامة القدرة على الاحتواء والاستيعاب لآماد بعيدة مقبلة ، ولهذه الخطوة آليات ووسائل ، ولها كذلك خطوات ومراحل نحيل إلى تفصيلها في مواضعها .[1]

رابعاً : المواءمة والمضاهاة :

بعد تحديد الأصول والقواعد تأتي عملية مواءمتها ومضاهاتها بالمتغيرات والمستجدات وفي هذه المرحلة تكون الأصول والقواعد قد تم تحديدها واستنباطها بعد دراسة وافية وتفصيل دقيق ، كما أن المتغيرات والمستجدات تكون هي الأخرى قد تعرضت لتحليلات جادة واستيعاب عميق ، وعندئذ تبدأ المواجهة بين الأصل والقاعدة وبين المتغير والمستجد ، وتكون غاية هذه المجابهة هي قيام الأول باستيعاب الأخير واحتوائه وإدماجه في نسيج الواقع الاجتماعي وتهذيبه وتشذيبه حتى لا يخرج عن نطاق القيم الإسلامية وإطار المبادئ والمثل التي تحملها المرجعيات الشرعية .

[1] لتفصيل عملية تعصير الأصول والقواعد يمكن الرجوع إلى : المجلد الأول : السياسة والحكم في الإسلام ، الجزء الأول : الأصول والقواعد ، الفصل الرابع .

خامساً : صياغة الطروحات والرؤى والآراء :

تمثل هذه الخطوة المُخرج النهائي ، حيث تتضمن صياغة الطرح أو الرؤية أو الرأي ، وذلك من خلال ترتيب فكري معين ، يشتمل **أولاً** على تحليل جاد وتحديد دقيق للمتغير أو المستجد وما يحمله من قضايا وإشكالات ، ويشتمل **ثانياً** على شرح واف وتفسير مفصل للأصول والقواعد التي تم استنباطها من المصادر المعتمد عليها ـ وهي المرجعيات الإسلامية الشرعية التي سبق وذكرناها تفصيلاً ـ ويشتمل **ثالثاً** على العلاقة بين الأصل والقاعدة والمتغير أو المستجد ، وكيف أن الأصل والقاعدة يعبر عن المتغير أو المستجد ، ولكن بخصوصية تعكس أصالتها ، وتبرز في ذات الوقت قدرتها الفائقة وإمكاناتها المطلقة على التعايش مع الواقع في الزمان والمكان ، ومخاطبة الجوانب المتغيرة في الإنسان ، ويشتمل **رابعاً** وأخيراً على عملية فكرية علمية تتبلور في إدراج الطرح أو الرأي أو الرؤية في موقعه من الحقل المعرفي العلمي ليسجل إضافة تراكمية جديدة في رصيد العطاء والإسهام الثقافي الإسلامي .

سادساً : تخول الطروحات بالاختبار والتقييم والتقويم :

الخطوة الأخيرة في المرتكز الخاص باستنباط الأصول والقواعد من المرجعيات الإسلامية ، والذي يمثل عصب منهج الطرح الإسلامي وعموده الفقري هي تخول الطروحات والآراء والرؤى بالاختبار والتقييم والتقويم ، وهذه المرحلة غاية في الأهمية حيث أنها تعلن النتيجة النهائية لاتساق الطرح مع واقع الحياة وتطوراتها وتفاعلاتها الاجتماعية .

وتشتمل هذه الخطوة على ثلاثة إجراءات متتابعة : يتمثل **الإجراء الأول** في اختبار الطرح من خلال مراقبته وملاحظته وهو في سياق التفاعلات والتطورات التي تذخر بها الحياة

الاجتماعية ، ويتعين الإجراء الثاني في تقييم الطرح أي حساب مدى نجاحه في احتواء المتغيرات واستيعاب المستجدات ، واتساقه مع الأصول والقواعد ، ثم مع المرجعيات الإسلامية بشكل عام ، ومدى مقدرته على إضفاء الطبيعة الإسلامية عليهما ، وإدماجهما في نسيج المجتمع الإسلامي بقيمه ومبادئه ومثله ، ويتحدد الإجراء الثالث في تقويم الطرح أي إصلاح ما بدر منه من خطأ أو زلل خلال تفاعلاته مع واقع الحياة الاجتماعية ، وتعديل مساره إذا خرج عن المرسوم والمحدد له وفق الأصول والقواعد ، ومن ثم يظل الطرح أصيلاً معاصراً .

المبحث الثاني

ابتكار القيم المعاصرة

القيمة هي مثل إنساني أعلى ينشد تحقيق الفضيلة بشكل عام أو في منحى معين تسعى إليه وتقبله الفطر السليمة ، والقيمة بالمعنى السابق يتم الاهتداء إليها بالبحث عنها وتعقبها ، فهي في هذه الحالة موجودة ضمن ناموس الكون وسنن الحياة ، وتتضمنها المرجعيات الشرعية التي تأتي مصاحبة للرسالات الإلهية ، ويتم ابتكارها كذلك عن طريق العقل الحصيف الذي تسنده وتدعمه مرجعيات شرعية .

وابتكار القيم المعاصرة يمثل الأساس أو المرتكز الثاني من مرتكزات منهج الطرح الإسلامي ، ويكمل هذا المرتكز الأول ويسد الفراغ التشريعي الذي تعمد إلى إتاحته المرجعيات الشرعية الإسلامية لمواكبة تطورات الحياة وإشراك أبناء المجتمع الإسلامي في صياغة وتشريع ما لا نص فيه .

وابتكار القيم يعني ابتداعها ولم يسبق إليها أحد ، وهذا الابتكار يلائم الحياة العصرية وتطورات المجتمعات البشرية ، مع مراعاة خصوصية المجتمعات الإسلامية المتمثلة في نسق القيم المتميز ، والمرجعيات المتفردة ، وابتكار القيم المعاصرة كأساس من أسس منهج الطرح الإسلامي ينهض على جملة من العوامل نتناولها فيما يلي :

أولاً : الاعتماد على العقل المسلم :

أول العوامل التي تمكن من ابتكار القيم المعاصرة في المجتمع المسلم هو العقل المسلم ، وهذا العقل له وضعيته المميزة وظروفه الخاصة ، فالعقل المسلم يتميز بالحصافة والرشد لأنه

ينطلق من المرجعيات الشرعية المتمثلة في القرآن الكريم والسنة المطهرة ، إضافة إلى ذلك فالعقل المسلم يتحصن بالقيم والمثل والمبادئ وكلها مستمدة من المرجعيات المذكورة ، كذلك فالعقل المسلم الذي يعمد إلى ابتكار القيم المعاصرة يستهدف صلاح المجتمع وتطويره .

ثانياً : الاعتماد على المرجعيات الإسلامية :

بالإضافة إلى العقل المسلم الذي يمثل العامل الأول في ابتكار القيم الإسلامية هناك المرجعيات الشرعية الإسلامية التي تمثل العامل الثاني ، والمرجعيات الشرعية الإسلامية تعتبر بمثابة المنطلق الذي ينطلق منه العقل المسلم والإطار العام الذي يتحرك في حدوده ويسترشد به في ابتكار القيم المعاصرة في كافة المجالات والمناحي .

ثالثاً : الواقع الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية :

للواقع الاجتماعي أهميته الخاصة ودوره الفعال في تفعيل المرتكز الخاص بابتكار القيم المعاصرة ، وتبدو تلك الأهمية ويبرز ذلك الدور من خلال مجموعة من العوامل : **العامل الأول** هو أن للواقع الاجتماعي متطلباته العديدة واحتياجاته المتباينة ، وهذه وتلك قد لا تستوعبها القيم السائدة ، ومن ثم يصبح من الضروري ابتكار القيم التي تفي بالمتطلبات والاحتياجات ، **العامل الثاني** هو أن للواقع الاجتماعي كذلك بمتغيراته ومستجداته غاياته وأهدافه ، وهذه الغايات والأهداف منها السريع العاجل ومنها النهائي الآجل وبينها المتوسط الأجل ، ولكل مستوى من مستويات الغايات والأهداف القيم التي تناسبها ، ومع تطور الحياة تتعدد الأهداف وقد تتحول من مستوى إلى آخر ، وهذا يتطلب ابتكار قيم جديدة تلائم التعدد والتحول ، **العامل الثالث** هو أن الواقع الاجتماعي بتطوراته

وتفاعلاته يعد بيئة صالحة ووسطاً ملائماً لاختبار القيم المبتكرة ومراقبتها وتقويمها لتوضع في شكلها الصحيح .

إن ابتكار القيم المعاصرة يعد ظاهرة سادت جميع المجتمعات البشرية ، قديمها وحديثها ، المسلم منها وغير المسلم ، وذلك بحكم أن كافة المجتمعات البشرية تخضع لقواعد وأصول واحدة من التطور والتقدم ، فالمجتمع البشري أينما كان وحينما كان ينتقل من طور إلى آخر ، وهذا التطور لابد أن يصاحبه ابتكار للقيم التي توائم الأطوار الجديدة ، وكذلك المجتمع المسلم يمر هو الآخر بتطورات متلاحقة تتطلب القيم الجديدة ، وقد راعت المرجعيات الإسلامية الشرعية هذه المسألة ، وفرضت على المسلمين الاجتهاد من أجل ابتكار القيم التي توائم التطور المتلاحق ، ويُعرف هذا الاجتهاد بملء الفراغ التشريعي المقصود والمتعمد من لدن المرجعيات الشرعية ، لتحميل أبناء المجتمعات الإسلامية عبء تطوير مجتمعاتهم ، وإشراكهم في تشريع ما لم يشرعه نص شرعي ، ومن ثم فابتكار القيم المعاصرة يصل به الأمر إلى أن يصبح بمثابة التكليف المفروض على المسلمين .

المبحث الثالث

انتقاء القيم الإنسانية التي تتفق مع الأصول والقواعد المرجعية

ننتقل إلى المرتكز الثالث من مرتكزات منهج الطرح الإسلامي ، وهو يكمل المرتكزين السابقين ، ويهتم هذا المرتكز بانتقاء القيم الإنسانية التي تتفق مع الأصول والقواعد المرجعية ، ويبرز هذا المرتكز النزعة الإنسانية والسمة العالمية بمنهج الطرح الإسلامي ، فهو إلى جانب خصوصيته وتفرده اللذين ظهرا في المرتكزين السابقين يجمع كذلك سمات الإنسانية والعالمية ، لتكتمل في المنهج كافة متطلبات التوازن وجميع مستلزمات التناسق والاتساق ، وتفصيل ذلك فيما يلي :

أولاً : المقصود بالقيم الإنسانية :

القيم الإنسانية هي قيم إنسانية تخاطب روح الإنسان وجوهره ، عالمية لا يحدها مكان ولا تختص بزمان ، مثالية تنشد الخير وتبتغي الصلاح والارتقاء إلى الأمثل ، وهذه القيم قد تكون مطلقة تتعلق بقضايا ذات عمومية ، وقد تكون نوعية ترتبط بمنحى معين من مناحي الحياة وبنشاط من نشاطاتها .

والقيم الإنسانية قد تعود ملكيتها إلى الآخر المحدد والمعروف جنساً وحضارة وثقافة ، وقد تعود ملكيتها للإنسانية في عمومها وشموليتها ، ويصعب تحديد من يملكها ، وتصنف على أنها من الإرث الإنساني العالمي .

ثانياً : ماذا يعني انتقاء القيم !

الانتقاء أساساً يعني الاصطفاء والاختيار ، وكل ذلك يعني التدقيق في كنه الشيء ومفرداته ومكوناته ، وذلك هو واقع اختيار القيم واصطفائها لتضاف إلى نسق القيم الإسلامية ، وتمثل في ذات الوقت المرتكز الثالث من مرتكزات منهج الطرح الإسلامي ، إن انتقاء القيم الإنسانية ينبغي أن يكون دقيقاً وحاذقاً حتى يتواءم مع طبيعة القيم التي ينتظمها نسق القيم الإسلامية .

يتمم ما تقدم أن انتقاء القيم الإنسانية يجب أن يتم كذلك بحيادية وموضوعية فلا وزن لعرق أو أصل التكوين البشري الذي ظهرت فيه القيمة ، ولا ثقل للمكان الذي انبعثت منه ، ولا قيمة للزمان الذي أينعت فيه وازدهرت ، إن انتقاء القيم يتم بحيدة وموضوعية وتجرد ، ولا يعبأ إلا بالقيمة في حد ذاتها وبما تحققه للإنسانية من سمو وارتقاء بشكل عام أو في مجال من مجالات الحياة .

ومسألة الانتقاء تتم وفق معايير ومقاييس محددة ومعروفة ومعتمدة ، ولعل أهم تلك المقاييس والمعايير على الإطلاق يتمثل في تواؤم القيم المصطفاة مع الأصول والقواعد المرجعية ، بعد ذلك يأتي معيار أهمية القيمة للمجتمع المسلم وحيويتها بالنسبة لتقدمه ورقيه ، فالقيمة لا تُختار لما تتمتع به من سمعة وانتشار في مجتمعاتها ، ولا لما تكتسبه من جاذبية وإبهار على مستوى العالم الخارجي .

ثالثاً : لماذا يتم اللجوء إلى القيم الإنسانية ! :

اللجوء إلى القيم الإنسانية ـ كما سبق وأوضحنا ـ يعد تعبيراً تلقائياً عن النزعة الإنسانية للإسلام كمعتقد وكنظام اجتماعي الذي لا يرى ضيراً في اجتباء القيم من أي مكان وزمان لكي تملأ الفراغ التشريعي الذي يقصد به مواكبة التطورات والمستجدات التي تلم بالمجتمع الإنساني بشكل عام والمسلم بشكل خاص .

من خلال ما تناولنا بخصوص أسس ومرتكزات منهج الطرح الإسلامي يلاحظ أن **الأساس الأول** هو الذي يتصل بأصل الإسلام وجوهره ، وهو ما ينبغي أن يُتّبع دون تغيير أو تبديل أو تعديل ، أما **الأساس الثاني** فهو الذي يتعلق بإطلاق القدرة الإبداعية للعقل المسلم فيبتكر من القيم ما يرى فيه الفائدة والصلاح للفرد وللمجتمع **والأساس الثالث** ينصرف إلى النزعة الإنسانية للإسلام التي تجعله يتبنى القيم الإنسانية السامية التي تتفق مع أصوله وقواعده .

الفصل الرابع

الخصـــائص والسمـــــات

ينفرد منهج الطرح الإسلامي المستخدم في هذا العمل الموسوعي بمجموعة من الخصائص والسمات تجعله متوائماً مع طبيعة المرجعيات الشرعية التي ينطلق منها ومع الأهداف والغايات التي يتوخاها ، ومع أدوات وآليات وطرائق التحليل التي عن طريقها يتعامل مع المتغيرات والمستجدات والجوانب المتغيرة في الإنسان .

ومن أول خصائص المنهج وسماته أنه ينظر إلى مجموع حركة الإنسان في الكون نظرة كلية شاملة ، فهو يتعامل مع حركة الإنسان على أنها حركة واحدة موزعة على عدة اتجاهات ، ثم يتولاها جميعاً بالتناول والتحليل من منطلق واحد وبأسلوب محدد ، فالمنهج إذن يعالج كل عناصر الحركة من سياسية واقتصادية وحضارية وثقافية .. إلخ .

كذلك من خصائص المنهج أنه يقيم علاقة وطيدة بين الشعيرة كنسك وعبادة وبين الشريعة كعلاقات ومعاملات وحدود ، ويجعل الإسلام مزيجاً من الأمرين اللذين يدعم كل منهما الآخر ، وهذه السمة لا تتوفر لغير منهج الطرح الإسلامي .

ومرة أخرى ومن خلال سمة أخرى من سمات المنهج يزاوج بين الروح والمادة في علاقة وطيدة لا تعطي فرصة للفصل بين شقي الإنسان ، كما تفعل المناهج الأخرى .

فالمنهج يتعامل مع الإنسان على أنه كتلة واحدة تمتزج فيهما الروح والمادة ، ويلتزم بالتعامل معهما معاً ، والنهوض بهما معاً ، في حالة فريدة من التوازن والتناغم البديع .

كذلك من سمات هذا المنهج أنه يدعم المحلل (المفكر الباحث) بمساندة قوية من الأصول والقواعد والمرجعيات الشرعية التي تحصن العقل ضد الزلل والشطط وتحميه من طغيان القيم الدخيلة ، ومناهج الآخر التي تعتمد بشكل مطلق على العقل دون حفيظ أو رقيب .

أما آخر سمات منهج الطرح الإسلامي فتتبلور في أنه يشترك مع الطروحات والرؤى والآراء التي قدمت من قبل عبر مراحل التاريخ الإسلامي في الأصل والغاية ، ولكنه يختلف معها فيما يتعلق بطبيعة القضايا والإشكاليات والمتغيرات والمستجدات التي يعالجها .

ما تقدم من خصائص وسمات منهج الطرح الإسلامي سوف نقوم بتفصيلها من خلال المباحث الخمسة التالية :

المبحث الأول : النظرة الكلية لمجموع حركة الإنسان في الكون .

المبحث الثاني : العلاقة العضوية الوثيقة بين الشعيرة والشريعة .

المبحث الثالث : العلاقة العضوية الوطيدة بين الروح والمادة .

المبحث الرابع : المساندة بين الأصول والأسس والعقل البشري .

المبحث الخامس : واحدية الأصل والغاية ومواءمة التطور والعرض .

المبحث الأول

النظرة الكلية لمجموع حركة الإنسان في الكون

يتفاعل الإنسان مع عناصر الوجود وموجودات الكون في حركة ذات عناصر ومفردات ، يختص كل عنصر أو مفردة بمجال معين من مجالات الحياة ، فالسياسة والاقتصاد والإدارة والثقافة والحضارة كلها مفردات وعناصر لتلك الحركة ، ومنهج الطرح الإسلامي بدوره يتعامل مع عناصر حركة الإنسان بشكل كلي شامل ، لا يتناول عنصراً دون الآخر ، فهو يحلل السياسة والاقتصاد والإدارة والثقافة والحضارة وغيرها كعناصر جزئية تجمعها حركة الإنسان الكلية في الكون ، ونفصل ذلك فيما يلي :

أولاً : الحركة والنشاط والتفاعل كلية واحدة :

يتفاعل الإنسان ويتحرك في كافة الاتجاهات وذلك بحكم القوانين الطبيعية ونواميس الكون ، إلا أنه يكثف تفاعله وحركته في اتجاه معين على حساب الآخر ، وهذا يعود إلى الاهتمام الذاتي بالإضافة إلى عوامل أخرى اجتماعية وسياسية ، وتتعامل كثير من المناهج مع حركة الإنسان وتفاعلاته من وجهات أحادية ، حيث يقتصر التحليل على جانب أو اتجاه دون الآخر ، على اعتبار أن الإنسان لا يبدي ولا يظهر إلا هذا النوع من النشاط ، وهنا يبدو قصور هذه المناهج لأنها تعمد إلى تحليل ما هو قائم أو كائن أو ظاهر .

إن هناك تفاعلاً وتأثيراً متبادلاً بين عناصر حركة الإنسان ونشاطه في الكون وهذا التفاعل والتأثير المتبادل يساعد في توحيد عناصر الحركة وإبرازها على أنها كلية واحدة ، وقد يكون من الصعب فصل كل عنصر من عناصر الحركة والتعامل معه على انفراد ، لأن ذلك

الفصل سوف يجرده من تأثره وتأثيره في غيره من العناصر ، وهذا ما يؤدي عادة إلى قصور مناهج التحليل التي تعمد إلى القيام بعملية الفصل هذه ، في حين يتعامل منهج الطرح الإسلامي بطريقة مثالية مع عناصر حركة الإنسان ونشاطه في الكون .

ثانياً : منهج الطرح الإسلامي يعالج كل عناصر حركة الإنسان :

ينفرد منهج الطرح الإسلامي بأنه يعالج كل عناصر حركة الإنسان في الكون ، وذلك لأنه يعمد إلى تحليل ما ينبغي أن يكون ، أي أنه يحلل حركة الإنسان ويضع نموذجها المثالي الذي ينبغي أن تكون عليه ، مثل سلوك المسلم السياسي والاقتصادي والإداري والحضاري .. إلخ ، وهذه السمة التي ينفرد بها منهج الطرح الإسلامي تمنحه إمكانية تقديم طروحات ورؤى وآراء تغطي جميع سلوكات الإنسان وحركته سواء في المجتمع أو في الكون .

ومن ثم فقد جاءت جزئيات هذا العمل لتشمل كافة سلوكات الإنسان وحركته بالشكل الذي أوضحنا ، فبدأت بالسلوك أو الحركة السياسية ثم السلوك الاقتصادي فالسلوك الإداري ثم السلوك الحضاري فالمنطق الثقافي ثم النشاط الاجتماعي وهكذا .

المبحث الثاني

العلاقة العضوية الوثيقة بين الشعيرة والشريعة

من سمات منهج الطرح الإسلامي كذلك أنه يقيم علاقة عضوية وثيقة بين الشعيرة والشريعة ، وهو بذلك يتعامل مع الإسلام برؤية شمولية تجمع بين شقي الإسلام : شق النسك والعبادة ، وشق النظام الاجتماعي المتكامل ، ولذلك قيمته العظيمة بالنسبة للطروحات التي يتوصل إليها المنهج ، فهي تمثل رداً مقنعاً وبليغاً على كل من أراد أن يصور الإسلام على أنه الشعيرة والنسك ليس إلا ، ويهدف إلى تجريده من حقيقته الأبدية الخالدة كنظام اجتماعي أمثل ، ونوضح ذلك فيما يلي :

أولاً : طبيعة الشعيرة وأهميتها :

الشعيرة على العموم هي ما ندب إليه الشرع وأمر بالقيام به ، وبالخصوص تعني العبادة ، وكذلك النسك يحمل معنى الشعيرة وهي العبادة التي فرضها الله في شريعة معينة للتقرب إليه ، وعليه فالشعيرة تعني العبادة ، والعبادة في عمومها هي الخضوع لله والإذعان له والتذلل من خلال القيام بأفعال تدل على ذلك فرضها الله بكيفية وهيئة معينة .

فالشعيرة هي علاقة ذات خصوصية بين العبد وربه ، فرضها الله على عباده لعبادته وطاعته ، وهذه العلاقة مباشرة ولا يتدخل فيها أو يطلع على خفاياها أي أحد من البشر ، وبذا يكون الشق الأول من الإسلام هو علاقة بين العبد وربه ، وهذه هي الدائرة الأولى والأهم في حياة الإنسان وفي علاقاته على الإطلاق ، وللشعيرة التي هي العبادة جانبان :

جانب ظاهري يتجسد في أفعال وسلوكات تؤدى بهيئة وطريقة معينة ، وجانب خفي يتعلق بقلب الإنسان ومدى إخلاصه الطاعة والعبادة لله .

وللشعيرة والعبادة أهميتها البالغة في كونها تهذب الجوارح ، وتتخول النفس بالخشوع والتقوى والصلاح ، حيث تقوّم الفكر وتطمئن القلب وتضبط السلوك ، ومن ثم يكون الإنسان مهيئاً لأن يتعامل ويتفاعل مع نفسه ومع الناس على أساس من الانضباط والتقوى والبر ، والعلاقة مع النفس ثم العلاقة مع الناس هما الدائرتان اللتان يتحرك فيهما الإنسان في الحياة ، وهما يتبعان الدائرة الأولى ، فإن صلحت صلحتا وإن فسدت فسدتا .

ثانياً : طبيعة الشريعة وأهميتها :

الشريعة هي ما وضعه الله لعباده من العقائد والأحكام ، وشريعة الإسلام هي ما وضعه الله من عقائد وأحكام ونزلها على الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم ونقصد بالشريعة في هذا العمل ما جاء في الشرع مستهدفاً تقويم الأفكار وضبط السلوكات في دائرتي العلاقة بين الفرد ونفسه وبين الفرد وغيره .

وللشريعة أهميتها العظيمة في كونها تضبط سلوكات الفرد وتقوّم أفكاره على الدائرتين المتعلقتين بنفسه وبالآخرين ، ومعنى ذلك أن الدائرة الأولى الأرقى والأسمى تتولى ضبطها الشعيرة ، أما دائرة العلاقات الإنسانية فتتولى الشريعة ضبطها .

ثالثاً : علاقة الشعيرة بالشريعة :

من حيث المصدر تتنزل الشعيرة والشريعة من عند الإله الخالق في كتابه العزيز ومن سنة الرسول الكريم ، ومن حيث الهدف والغاية تتولى الشعيرة علاقة العبد بخالقه فتهيئه لأن

يكون مثالياً في علاقاته بالآخرين التي تتولاها الشريعة بالتقويم والضبط ، ومن ثم فالإنسان في كافة تفاعلاته وعلاقاته يعيش بين الشعيرة والشريعة .

رابعاً : منهج الطرح الإسلامي يربط بين الشعيرة والشريعة :

تعويلاً على أهمية كل من الشعيرة والشريعة في حياة الإنسان وعلاقتهما العضوية ، فقد جعل منهج الطرح الإسلامي من هذه العلاقة سمة من سماته لأنه يخطط سلوك الفرد المسلم على أساس ما تقود إليه الشعيرة والشريعة من تقويم وضبط ومثالية ، وعلى أساس أن المنهج يتعامل مع الفرد وأفكاره وسلوكاته في كلية واحدة تنظمها دوائر ثلاثة : الأولى بينه وبين خالقه ، والثانية بينه وبين نفسه ، والثالثة بينه وبين الناس .

المبحث الثالث

العلاقة العضوية الوطيدة بين الروح والمادة

لعل الإسلام هو الدين الوحيد الذي يوازن بين الروح والمادة ويتخولهما معاً بالاهتمام والرعاية ، ولا يفصل بينهما ، بل يتعامل معهما في ذات الإنسان ككلية واحدة ، وعليه فإن المنهج يجعل من سماته التعامل بنفس المنطق ، حيث يهتم بالروح والمادة بوصفهما قوام كيان الإنسان ، وتوضيح ذلك يتم من خلال الآتي :

أولاً : تركيب الإنسان من الروح والمادة :

يتركب الكيان الإنساني من مزيج متداخل من الروح والمادة ، والروح هي ما تحيى به الأجسام وتتحول بموجبه عناصرها إلى كيان يحمل صفة الحياة ويستخدم منهج الطرح الإسلامي مدرك الروح في هذا العمل للدلالة على الجانب القيمي السامي في الإنسان الأكثر ثباتاً ورسوخاً ، والذي يسير بالإنسان دوماً في سبيل القيم والفضائل والأخلاق وينتهي إلى صراط الله المستقيم ، وهذا الجانب غير محسوس أي لا يدرك بالحواس والجوارح ولكنه يدرك بالعقل ويستشعر بالوجدان .

أما المادة فهي العناصر المادية المحسوسة التي تلمسها الجوارح ، وعليها ينتصب الكيان المادي للإنسان ، ويستعمل منهج الطرح الإسلامي مدرك المادة في هذا العمل للدلالة على الجانب العرضي الزائل الفاني في الإنسان وهو الدائم التغير والتبدل ، وينزع بالإنسان نحو التدني ، والالتفات إليه يلهي الإنسان عن الترقي بالروح والسمو بالجوهر إلى معية الله سبحانه وتعالى .

ثانياً : التوازن مطلوب بين الروح والمادة :

لقد خُلق الإنسان من روح ومادة ، وجعل الله لكل منهما دوره ومهمته في حياة الإنسان ، فالروح ترمز للفضيلة والسمو ، والمادة تعني الرذيلة والتدني وكل منهما يتنازع الإنسان ، فإذا سادت الروح سمت بالإنسان عن الدنايا ، وترقت به نحو الفضائل والقيم والمثل الخالدة ، أما إذا غلبت المادة فستجذب الإنسان نحو الدنايا وتنحدر به إلى الرذائل التي تغذي الجسد الفاني الزائل .

وليس في مقدور الإنسان السوي الرشيد أن يُغلّب جانباً على الآخر ، أو يهتم بشق دون الآخر ، فالانصراف المطلق إلى ترقية الشق الروحي يجرد الإنسان من خصائص وسمات الإنسانية والبشرية وينزع به نحو الملائكية والمخلوقات منزوعة الشهوة والمجبولة على الطاعة ، كما أن الاهتمام الصرف بالمادة ينحدر بالإنسان إلى مرتبة الحيوان الذي لا تحركه إلا شهوته الغريزية البهيمية ، ومن ثم فقد أصبح من خصائص الإنسان السوي أن يوازن بين الروح والمادة ، وقليل من الناس هم الذين يمكنهم تجاوز هذه العقبة وإحراز التوازن المطلوب بين الروح والمادة وتحقيق معادلة الإنسان المثالي .

ثالثاً : منهج الطرح الإسلامي يقيم توازناً بين الروح المادة :

إن منهج الطرح الإسلامي الذي استخدم في جزئيات هذا العمل يرمي إلى تحقيق معادلة الإنسان المثالي حيث يفترض قيام توازن بين الروح والمادة في ذلك الإنسان ، وهذا هو نهج الإسلام الذي يسعى إلى إقامة ذلك التوازن فالإنسان من وجهة نظر الإسلام مزيج متوازن من الروح والمادة ، والشرع يرى ضرورة أن ينعم الإنسان بما سخره له الله من عناصر الوجود وموجودات الكون دون إسراف أو تقتير ، وضرورة أن يسمو بروحه نحو

الفضائل والقيم والمثل ، وفي ذلك جاء قول الحق تبارك وتعالى " وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنسى نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين " .[١]

إن المسلم أراد الله له أن يكون على هذه الشاكلة يشبع متطلبات الجسد بوسطية واعتدال ، ويسمو بروحه فيجاهد نفسه ويجبرها على الطاعة ويلزمها بالتقوى ، وإذا كان هذا هو وضع المسلم وهذه هي حالته ، فإن منهج الطرح الإسلامي يتعامل معه وفق هذا الوضع وحسب هذه الحالة ، وجاءت كافة التحليلات للتعامل مع المسلم على أنه المتوازن روحاً ومادةً وجوهراً ومظهراً وقلباً وقالباً .

[1]. سورة القصص : ٧٧ .

المبحث الرابع

المساندة بين الأصول والأسس والعقل البشري

إن ثمة علاقة تبادلية بديعة بين الأصول والقواعد التي توجد بمصادر منهج الطرح الإسلامي وبين العقل المسلم ، وهذه العلاقة هي سمة من سمات ذلك المنهج ، وتمتد هذه العلاقة إلى مصادر المنهج ذاتها التي هي المرجعيات الشرعية ، والعلاقة المذكورة علاقة مساندة وتوزيع أدوار ، وتحقيق ذلك فيما يلي :

أولاً : أهمية المرجعيات والأصول والقواعد للعقل المسلم :

المرجعيات الشرعية هي مصادر منهج طرح الإسلامي وهي في ذات الوقت تحوى الأصول والقواعد التي تمثل أسس وقوام الطروحات والآراء والرؤى ، وللمرجعيات وما تحويه من أصول وقواعد أهمية مطلقة للعقل المسلم ، فهي تقدم له قوام طروحاته وصلب آرائه ووجهاته ، وهي كذلك تحفظه من الزلل وتحصنه ضد الشطط ، وتهديه إلى سواء السبيل ، وذلك على عكس العقل غير مسلم الذي يفتقر إلى هذه المحصنات ويفتقد هذه الأسيجة ، فهو يعمل على هدي من هـــواه ، وقد يلجأ إلى خبرات الغير وتجاربه والموروثات الثقافية والحضارية ، وكلها لا تسلم من الزلل ولا تأمن الخطأ .

إن دور المرجعيات الإسلامية الشرعية بالنسبة للعقل المسلم يتمثل في تقديم المدد والعون بالأصول والقواعد ، ويتمثل كذلك في المساندة والدعم بالحفظ والحرص ، وهكذا يظل العقل المسلم في حماية المرجعيات تكتنفه بكنفها وتحرسه بحرزها فيكون دوماً في مأمن ، وهذا هو النهج الذي ترسمه صاحب هذا العمل من خلال منهج الطرح الإسلامي .

ثانياً : دور العقل المسلم وتبعاته :

أما العقل المسلم فدوره فعال وحاسم ، فهو يدخل مع المرجعيات الشرعية في علاقة تبادلية تقوم على التناغم والتناسق ، فعندما يتم تحصين العقل المسلم وتسييجه — كما سبق وأوضحنا — يبدأ في مباشرة دوره وهو في مأمن ، وتتمثل أول **تبعات** ذلك الدور الحاسم والمهم في البحث الدائب عن الأصول والقواعد واستنباطها من المرجعيات الشرعية ، وهو في ذلك يستخدم كافة مقدراته وجميع مكناته وملكاته في المعرفة العميقة والإطلاع الدقيق على تلك المرجعيات ، وتتجسد **ثاني تبعات** ذلك الدور في تحليل الأصول والقواعد وتفسيرها بالشكل الأصولي العلمي تمهيداً لمضاهاتها بالمتغيرات والمستجدات والإشكاليات محل الطرح والرؤية ، وتتحدد **ثالث تبعات** ذلك الدور في دراسة وبحث المتغيرات والمستجدات والإشكاليات موضع الطرح وهذا يتطلب كذلك قدرات فائقة للإلمام بتلك المتغيرات والمستجدات بمدلولاتها ومضامينها العصرية المتداولة والمتعارف عليها ، وتتعين **رابع تبعات** ذلك الدور في صياغة الطرح وتقديم الرؤية وبسط الرأي بمواصفات خاصة تجمع أصالة الأصول والقواعد والمرجعيات ومعاصرة المتغيرات والمستجدات ، وتتشكل آخر تبعات ذلك الدور في وضع ذلك الطرح على أرض الواقع ودمجه في نسيج المجتمع ومراقبته وتخوله بالتقويم الدائم .

المبحث الخامس

واحدية الأصل والغاية ومواءمة التطور والعرض

ومن سمات منهج الطرح الإسلامي أخيراً أنه لابد أن يشترك مع كافة الطروحات الإسلامية عبر التاريخ الإسلامي في الأصل الواحد الذي نبعت منه واعتمدت عليه جميعها ، وكذا في الغاية والمقصد الذي ينبغي أن تقود إليه كافة الطروحات حاضرها وسالفها ، وهي رفعة شأن الإسلام وإقامة مجتمعه المثالي الذي تزدهر فيه وتينع عقيدة التوحيد ونظامها الاجتماعي ، ثم تختلف المناهج والطروحات الناتجة عنها فيما يتعلق بدورها في مواءمة ومضاهاة التطورات والمتغيرات والمستجدات التي تختلف بطبيعتها من زمان إلى زمان ومن مكان إلى آخر ، والتوضيح فيما يلي :

أولاً : الأصل واحد لا يتغير ولا يتبدل وكذلك الغاية :

الأصل هو المرجعية الشرعية التي يستنبط منها الأصل والقاعدة التي تأسس عليهما الطروحات والرؤى والآراء ، وقد سبق لنا وفصلنا تلك المرجعيات ، ومن شأن كافة المناهج على مر التاريخ الإسلامي وفي جميع أنحاء العالم أن تلتجئ إلى هذه المرجعيات المصادر لكي تستنبط منها الأصول والقواعد ، وعليه فالأصل واحد ومحدد كما أن ذلك الأصل ثابت راسخ لا يتغير ولا يتبدل مع الزمن .

وقد عمد علماء الأمة المجتهدون إلى الاعتماد على تلك المرجعيات المصادر لكي يستنبطوا منها الأصول والقواعد التي يؤسسون عليها طروحاتهم وآراءهم ، وكان ذلك هو دأب

العلماء في جميع العصور ، فقد انطلق الجميع من تلك المرجعيات ، وشرعوا يعالجون المستجدات والمتغيرات التي تعن لهم في عصورهم مهما اختلفت وفي أماكنهم مهما تباعدت.

ولم يتفق علماء الأمة حول المصادر المرجعية فقط بل اتفقوا كذلك حول الغايات والمقاصد ، فغايات ومقاصد تلك الطروحات والرؤى والآراء محددة ولا خلاف حولها فهي تدور دوماً حول رفعة شأن الدين وإقامة المجتمع المسلم على القيم والفضائل والمثل حتى يعبد الله على حق ، وعليه فقد اتفق علماء الأمة في كل العصور والأزمان وفي كل الأماكن والبلدان حول المصدر والمنبع وحول المصب والمقصد .

ثانياً : الاختلاف في مواءمة التطور والعرض :

فيما بين المصدر والنبع والمقصد والمصب كان هناك المتغيرات والمستجدات التي تختلف من زمان إلى آخر ومن مكان إلى آخر ، فكان لكل زمان متغيراته ومستجداته وكذلك لكل مكان ، وكان على علماء الأمة أن ينطلقوا من المصدر الواحد والمرجعية المشتركة لمعالجة المتغيرات والمستجدات المختلفة والمتباينة مستهدفين المقصد والغاية الواحدة .

لقد كان اختلاف وتباين المتغيرات والمستجدات من عصر إلى آخر ومن مكان إلى آخر كفيلاً بأن يقود إلى اختلاف الطروحات والآراء والرؤى بالرغم من واحدية الأصل والغاية ، فلكل عصر مستجداته ومتغيراته ولكل مكان تطوراته وأحداثه ، فعلينا والحال كذلك أن نتفق مع أسلافنا في الأصل والأساس والمقصد والغاية ، ونختلف معهم في طبيعة المتغيرات والمستجدات والقضايا والإشكاليات ، ومن ثم الطروحات والآراء والرؤى المترتبة عليها .

الفصل الخامس

الأدوات والآليـــــــــــات

ما هي الأدوات والآليات التي سيستخدمها صاحب منهج الطرح الإسلامي لكي يتمكن من استنباط القواعد والأصول التي تبنى عليها وتؤسس الطروحات والآراء والرؤى ، وتتميز تلك الأدوات والآليات بالخصوصية حيث تتواءم مع طبيعة المنهج ، وطبيعة المصادر والمرجعيات ، وطبيعة المتغيرات ، والمستجدات وطبيعة الطروحات والآراء والرؤى .

ويمثل المفكر الباحث أول أدوات وآليات المنهج ، والمفكر الباحث هو ذلك العالم المسلم الذي تتمثل مهمته في دراسة المتغيرات والمستجدات ، ثم البحث في المرجعيات المصادر عن الأصول والقواعد التي تضاهيها ، ثم يقوم بتكييف ومضاهاة المتغيرات مع الثوابت وإخراج الطرح ، ثم دمجه في الحياة الاجتماعية ومراقبة تفاعله في تلك الحياة ، ثم تخوله بالتقويم .

كذلك تمثل البيئة أو الوسط آلية أو أداة مهمة من أدوات أو آليات منهج الطرح الإسلامي ، وهذه الآلية قد تكون مجتمعاً مسلماً وقد تكون أقلية مسلمة يطبق الشرع الإسلامي وعلى علم بالإسلام شعيرة وشريعة ، وهذه الآلية تتمثل أهميتها في كونها تفرز المتغيرات والمستجدات وتستقبل الطرح وتتفاعل معه وتستجيب له وتحتويه وتستوعبه وتفرز النتائج .

والمنهاج الإسلامي كذلك يمثل إحدى أدوات منهج الطرح الإسلامي ، وللمنهاج دوره العام في المجتمع ، فهو يطبق شرع الله ويحقق مصالح الناس ويقضي حوائجهم ويعمر الأرض وينمي مواردها ويدافع عن الإسلام والمسلمين في الداخل والخارج ، وله كذلك دوره كأداة من أدوات منهج الطرح الإسلامي ، فهو يهيئ البيئة بتطبيق شرع الله ، وهو يساعد على تطبيق الطرح ، ويساعد العالم على القيام بمهامه فيما يتعلق بتطبيق منهج الطرح الإسلامي .

أما آخر أدوات وآليات منهج الطرح الإسلامي فتتمثل في أدوات التحليل ، وهي أساليب ووسائل البحث في مصادر المنهج وهي المرجعيات الإسلامية : القرآن الكريم والسنة المطهرة ونماذج دولة الرسول الكريم والخلفاء الراشدين ولكل مصدر أو مرجعية من هذه المرجعيات أدوات للبحث فيها وتحليل وتفسير نصوصها وفقه دلالاتها .

في هذا الفصل نتناول أدوات وآليات منهج البحث والطرح الإسلامي ، وذلك من خلال المباحث الأربعة التالية :

المبحث الأول : المفكر الباحث .

المبحث الثاني : الوسط ـ البيئة .

المبحث الثالث : المنهاج الإسلامي (النظام السياسي) .

المبحث الرابع : أدوات البحث والتحليل .

المبحث الأول

المفكـــر الباحث

المفكر الباحث يمثل أول وأهم آليـات وأدوات مـنهج الطـرح الإسلامـــي ، فهـو الفاعـل الرئيسي الذي على عاتقه تقع كافـة تبعـات المـنهج ، وتتمثـل تلـك التبعـات أو المهـام في الآتي :

أولاً : فقه المرجعيات :

لعل أول ما ينبغي على المفكر الباحث الذي يعمل وفق مـنهج الطـرح الإسـلامي أن يفعلـه ويتمكن منه هو فقه المرجعيات وهي مصادر المنهـج ، وفقه المرجعيات يعني القدرة الفائقـة على دراسة المرجعيات واستيعاب دقائقها وتفاصيلها ، وينطبق ذلك على كل من : القرآن الكـريم والـسنة المطهـرة ونمـاذج دولـة الرسـول الكـريم صـلى الله عليـه وسـلم وخلفائه الراشدين .

ولكل مرجعية من المرجعيات المذكورة وسائل وأدوات فهمهـا واسـتيعاب دقائقهـا والتبحـر فيها ، فمثلاً بالنسبة إلى القرآن الكريم ينبغي البحث عن التفاسير الأحدث والـتي تواكـب المتغيرات والمستجدات ، كما يجب التركيز على أسباب نـزول الآيـات ، والتركيـز كـذلك على الوقائع الخاصة التي تحمل أحكاماً عامـة ، وغـير ذلـك مـن أدوات خاصـة بدراسـة القرآن الكريم .

وبالنسبة إلى السنة المطهرة ينبغي اصطفاء الصحاح التي تحمل الأحاديث الصحيحة ويـتم توزيعها حسب الموضوع ، ويقترن بالصحاح كذلك أهم وأصح وأشهر الكتب التي وردت في السيرة النبوية فهي تدعم صحاح الحديث .

وبالنسبة إلى نموذج دولة الرسول الكريم ودولة الخلفاء الراشدين فينبغي الإطلاع على المصادر التاريخية ذات الثقة والدقة في التاريخ الإسلامي ، ومصادر حياة الصحابة وبالذات الخلفاء الراشدين .

ثانياً : علم المتغيرات والمستجدات :

بعد أن يتفقه المفكر الباحث في المرجعيات الشرعية التي يعتمد عليها المنهج كمصادر مطلقة لاستنباط الأصول والقواعد عليه أن يعلم بدقة وعمق كل ما يحيط بالمتغيرات والمستجدات ويدرسها دراسة الباحث المتخصص ، فيُلَم بظروفها ويفهم واقعها ويستوعب علاقاتها بالحياة الاجتماعية ويحلل تفاعلاتها ، وعندئذ يكون المفكر الباحث قد جمع بين فقه المرجعيات وعلم المتغيرات والمستجدات ، والمتغيرات والمستجدات في جلها ظواهر حياتية كونية تحتاج إلى البحث والتنقيب ، وقد يتطلب ذلك الاستعانة بمناهج الغير وأدواته ووسائله ، والوقوف على آخر ما توصل إليه بخصوص تلك الظواهر وهذا أمر محبذ ومطلوب ، حتى يُقَدر للمفكر الباحث الفهم الدقيق والاستيعاب العميق للمتغيرات المستجدات ، ومعنى ذلك أن كل السبل متاحة ومكفولة للمفكر الباحث لدراسة المتغيرات والمستجدات .

وقد يثار في هذا السياق سؤال مفاده : بأي من الأمرين يبدأ المفكر الباحث ؟ بفقه المرجعيات أم بعلم المتغيرات والمستجدات ؟ قد يحدث أن يبدأ المفكر الباحث بدراسة أصولية منهجية يمكنه من خلالها فقه المرجعيات ، ثم يردف ذلك بالتفرغ لدراسة المتغيرات والمستجدات ، ثم يشرع في استكمال عملية صياغة الطروحات ، وقد يحدث العكس ، فيبدأ المفكر الباحث بدراسة متخصصة مستفيضة للعلوم والظواهر الحياتية ، ثم يردف ذلك بالتفرغ والعكوف على فقه المرجعيات ، ثم يبدأ في مواصلة عملية صياغة

الطرح والرأي ، وما يستخلص مما تقدم هو أن ترتيب عمليتي فقه المرجعيات وعلم المتغيرات والمستجدات ليس بالأمر الحاسم بالنسبة للمفكر الباحث ، ولا يؤثر جوهرياً في مسار المنهج أو في دقة وموضوعية الطروحات .

ثالثاً : البحث في المرجعيات (المصادر) واستنباط الأصول والقواعد :

بعد أن يتهيأ المفكر الباحث علمياً وفكرياً بفقه المرجعيات وعلم المتغيرات والمستجدات ، يمكنه الانتقال إلى المرحلة التالية حيث يعمد إلى البحث في المرجعيات (المصادر) عما يضاهي المتغيرات والمستجدات ويوائمها من الأصول والقواعد التي يستنبطها استنباطاً بحذق ومهارة ، والاستنباط هو أرقى العمليات البحثية والفكرية والعقلية وأهمها ، فهي الأساس الذي سيبنى عليه الطرح فيما بعد والاستنباط يدخل فيه الاجتهاد مقترناً به وداعماً له ، ولا جرم فالمفكر الباحث هو مجتهد من الطراز الأول ، يبدو اجتهاده جلياً في كافة مراحل تطبيقه لمنهج الطرح الإسلامي التي تتدرج في : فقه المرجعيات ثم في علم المتغيرات والمستجدات ، ثم في البحث في المرجعيات واستنباط الأصول والقواعد ، ثم في صياغة الطرح ، ثم في دمجه في الحياة الاجتماعية ، وأخيراً في مراقبة الطرح وتخوله بالتقويم .

رابعاً : صياغة الطرح :

بعد أن ينهي المفكر الباحث عملية البحث في المرجعيات (المصادر) باستنباط الأصول والقواعد يعمد إلى صياغة الطرح ، وصياغة الطرح عملية علمية منهجية تتأسس على قواعد وخطوات فكرية منطقية تنتهي برؤية أو رأي أو نظرية متماسكة ومرتبة في شكل بناء متماسك يجمع بين قوة الأصول والقواعد وتماسكها ومثاليتها وسمو غاياتها ورقي مقاصدها

وبين رجاحة العقل وحصافة الفكر ورصانة الفكرة وقوة الحجة وبروع المنطق وقدرته على الإقناع والنفاذ إلى النهى والألباب .

وهنا يلفت الانتباه بعض الآراء التي ترى بأن الإسلام لا يعرف النظرية ، وذلك تحت دعوى أن النظرية هي صياغة بحتة يقوم بها العقل البشري في شكل بناء فكري علمي منطقي ينتهي بقوانين ، أما الطرح الإسلامي فهو بمثابة أصول وقواعد لا يفعل إزاءها المفكر الباحث إلا الكشف عنها واستنباطها ، وهذه الدعوة لا تحمل الحقيقة كاملة ، فالإسلام يعرف النظرية ولكن بخصوصية وتفرد يتواءمان مع طبيعة الإسلام الذي يقدم الأصول والقواعد في المرجعيات (المصادر) التي يقوم المفكر الباحث بالبحث عنها واكتشافها ثم استنباطها ثم صياغة الطرح في شكل بناء فكري يبدو في نظرية متكاملة تجمع بين الأصول والقواعد وبين المتغيرات والمستجدات ، وهذا الجمع هو عملية تأصيل وتنظير غاية في الدقة والإحكام ، ولو قلنا بأن الطرح الإسلامي يقتصر على مرحلة البحث والكشف عن الأصول والقواعد واستنباطها ، لكان ذلك غير كاف للتعبير عن وجهة نظر الإسلام في المتغيرات والمستجدات ، فتلك الوجهة لا يمكن أن تتضح وتعبر عن قدرة الإسلام على الاحتواء والاستيعاب إلا إذا خرجت في شكل صياغة محكمة تمثل نظرية في حد ذاتها ، وعندئذ يكتمل الطرح ويؤدي دوره المنوط به في مواجهة متغيرات الزمن ومستجدات الأيام ، ومن ثم يمكن التأكيد على أن الإسلام يعرف النظرية في طروحاته وصياغاته البديعة .

خامساً : دمج الطرح في الحياة الاجتماعية :

يواصل المفكر الباحث جهوده واجتهاداته بعد صياغة الطرح في شكل نظرية مؤصلة مرجعياً وموثقة فكرياً ، حيث يسدي تلك الطروحات إلى الحياة الاجتماعية ، ويدمجها في

تفاعلاتها ويحيكها في نسيجهـا ، لينظر مدى قابلية الطرح للاندماج والتفاعل والتلاقي والعناق مع واقع الحياة والذوبان في فيضه المتدفق ، ومدى قبول تلك الحياة للطرح واستيعابها له ، فإما أن يتم التلاقي والعناق والذوبان فيؤتي الطرح أكله ولا يظلم منه شيئاً ، وإما أن يحدث اغتراب وتنافر ، وهنا لابد من تدخل المفكر الباحـث مرة أخرى ، الذي كان يرقب عن كثب لكي يتولى الأمر ويواصل البحث في واقع العلاقة بين الطرح والحياة الاجتماعية وينقب عن أسباب الاغتراب والتنافر ، ويظل كذلك إلى أن يصل إلى الوضعية المأمولة لتلك العلاقة وهي العناق والذوبان .

سادساً : مراقبة الطرح وتخوله بالتقويم :

بنهاية الخطوة السابقة يصبح الطرح جزءً من الحياة وخيطاً في نسيجها ، وهنا يوضع على محك التجربة ، ويظل العالم المسلم على اتصال وثيق بطروحاته ، يرقبها ويحلل علاقاتها بالواقع ، والطرح في هذه الحالة قد يصادف من المتغيرات والمستجدات ما يؤثر على علاقاته بالواقع ، فيعوق تفاعلاته ويظهره بشكل قاصر ، وفي هذه اللحظة يتحتم على العالم المسلم التدخل السريع والمباشر من أجل إصلاح أية إختلالات وتوضيح الغموض أو التداخلات التي يمكن أن تصيب الطرح في علاقاته مع مجريات الحياة وتطوراتها وتفاعلاتها ، والعالم المسلم رقيب حريص على طروحاته لا يغفل عنها ، لأن الزمن والأيام بمتغيراتها ومستجداتها قد تؤثر عليها ، وتقويم الطرح لا يعني أنه مختل أو منقوص ولكن هذه طبائع الأمور ، ولابد من تنقيته أول بأول من شوائب المتغيرات إرسابات المستجدات.

المبحث الثاني

الوسط – البيئة

الوسط أو البيئة يمثل الأداة الثانية من أدوات منهج الطرح الإسلامي ، وهذه الأداة تعتبر ذات خصوصية لأنها أداة اجتماعية جماعية ، وليست أداة ذات طبيعة ميكانيكية مثل سواها ، ويمكن معالجة الوسط أو البيئة كأداة من أدوات منهج الطرح الإسلامي من خلال الآتي :

أولاً : المقصود بالوسط ـ البيئة :

الوسط أو البيئة هي ذلك الإطار العام الذي يحوي بداخله مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة التي تتفاعل بشكل مستديم لتضفي على البيئة سمات الدينامية والحيوية والنشاط ، وتتسم كل بيئة بخصائص تميزها عن غيرها ، ولا تشمل البيئة بالضرورة المجتمع بكامله ، فقد تتمثل البيئة في أقلية داخل المجتمع ولكنها تحوي من التفاعلات والسمات الخاصة ما يجعلها إطاراً عاماً داخل المجتمع .

وتشتمل البيئة دوماً على متغيرات ومستجدات تحدث بفعل عوامل ذاتية تلقائية أو بفعل عوامل مفروضة من الخارج أو من الداخل ، وتفرز هذه المتغيرات والمستجدات إفرازات ذات خصائص وقواسم مشتركة قد تتجه للخارج وقد تحتفظ بها البيئة في داخلها ، وتنقسم البيئات من حيث علاقتها بالخارج إلى أشكال عديدة : فهناك البيئة المُرسِلة ، وهناك البيئة المُستقبلة ، وهناك البيئة المتحاورة. [1]

[1] للتفصيل يمكن الرجوع إلى المجلد الثالث : الإدارة العامة والمحلية في الإسلام ، الجزء الأول : الإدارة العامة في الإسلام ، الفصل الثاني.

ثانياً : خصوصية الوسط ـ البيئة أداة منهج الطرح الإسلامي :

للبيئة التي تمثل أداة من أدوات منهج الطرح الإسلامي خصوصيتها ، وتتمثل هذه الخصوصية في الآتي :

❖ **مجتمع مسلم** : أول أشكال الخصوصية هو أن يكون المجتمع مسلماً ، أي أن أغلبيته تنتمي إلى عقيدة الإسلام ، والانتماء إلى عقيدة الإسلام له أشكال عديدة سوف نستعرضها تباعاً ، إلا أن أهم تلك الأشكال يتمثل في اعتناق الإسلام .

❖ **أقلية مسلمة** : ثاني أشكال الخصوصية هو أن يكون الوسط ــ البيئة أقلية وليست أغلبية ، وهذه الأقلية تدين بالإسلام ، وتمثل في ذاتها إطاراً عاماً له سماته الثقافية والحضارية وعاداته وتقاليده ، وبالرغم من أن هذه الأقلية توجد في مجتمع أشمل وأعم إلا أنها تمثل في ذاتها بيئة أو وسطاً يجسد إحدى أدوات منهج الطرح الإسلامي ، فالأقلية المسلمة في هذه الحالة تمثل بيئة مع أنها توجد في مجتمع غير مسلم ، وقد تتأثر ببعض خصائص ذلك المجتمع ولكنها لا تتصل بالمسائل المعتقدية .

❖ **البيئة تطبق الشرع الإسلامي** : ثالث أشكال الخصوصية في البيئة التي تمثل أداة لمنهج الطرح الإسلامي هو أن تلك البيئة تطبق الشرع الإسلامي أحكاماً وحدوداً من خلال جهات لها طابع المؤسسية والرسمية كالمحاكم ووزارات الأوقاف والشئون الإسلامية .

❖ **أفراد البيئة على علم بالإسلام شعيرة وشريعة** : هذا الشكل يختلف عن الذي سبقه ، فالشكل السابق يرتبط بالجهات الرسمية التي تتولى تطبيق الشرع ، أما هذا الشكل فيتعلق بأفراد البيئة ، حيث ينبغي أن يكونوا على علم بالإسلام كشعيرة ونسك وكتشريعات ونظم اجتماعية ، وهذا العلم ضروري للتعامل مع البيئة كأداة من أدوات

منهج الطرح الإسلامي ، ومع الأفراد كعناصر لتلك البيئة ، ومعنيين ومخاطبين بالطروحات التي تمثل مخرجات المنهج .

❖ **ثانوية روابط الاندماج والانتماءات غير المعتقدية** : كذلك من أشكال الخصوصية التي تتسم بها البيئة أو الوسط هو أنها تنجذب إلى بعضها وتتماسك جزئياتها عبر رابطة أساسية هي رابطة الأخوة الإسلامية ، وما غير هذه الرابطة لا يعتد به ، ولا يعول عليه لأنه أضعف من رابطة الانتماء إلى عقيدة التوحيد .

ثالثاً : الوسط ـ البيئة موضع ومحك تطبيق الطروحات :

ثم كيف يمكن اعتبار البيئة أداة من أدوات منهج الطرح الإسلامي ؟ تؤدي البيئة أو الوسط جملة من المهام لمنهج الطرح الإسلامي تجعل منها أداة من أدواته ، وتتمثل هذه المهام في الآتي :

❖ **إفراز المتغيرات وإخراج المستجدات والتطورات** : تبدأ مهام البيئة من حيث كونها الإطار العام الذي يحتوي المتغيرات ويحرك المستجدات ويحفز التطورات .

❖ **استقبال الطرح** : إذا كانت البيئة هي منبع المتغيرات والمستجدات والتطورات التي تتطلب التطويع والاحتواء والاستيعاب ، فإنها في ذات الوقت مسرح استقبال الطروحات التي أخرجها منهج الطرح ، حيث أن تلك الطروحات قد أعدت خصيصاً لتلك البيئة .

❖ **التفاعل مع الطروحات والاستجابة لها** : بعد أن تقوم البيئة باستقبال الطرح تبدأ في التفاعل معه والاستجابة له ، ويصل التفاعل والاستجابة إلى مداها لتتحول إلى تلاقي وعناق وذوبان .

❖ **الاحتواء والاستيعاب** : بعد تفاعل البيئة مع الطرح واستجابتها له تقوم باحتوائه واستيعابه ، وهنا يباشر دوره في احتواء المتغيرات واستيعاب المستجدات .

❖ **إفراز النتائج** : آخر المهام التي تؤديها البيئة تتمثل في إفراز النتائج التي توضح مدى نجاح الطروحات في تحقيق أهدافها ، فنتائج الطرح هي مقياس الحكم على نجاحه أو إخفاقه ، وكل ما تقدم يفيد أن البيئة هي بالنسبة للمنهج وطروحاته بمثابة الحرث الذي يستقبل البذور فيستنبتها ثم يرعاها حتى تؤتي أكلها .

المبحث الثالث

المنهاج الإسلامي [النظام السياسي]

ننتقل إلى تناول الآلية الثالثة من آليات منهج الطرح الإسلامي ، وهي المتعلقة بالمنهاج الإسلامي ، والمنهاج يعد آلية نظامية تنظيمية ، أما البيئة فهي آلية اجتماعية ، في حين كان المفكر الباحث هو الآلية العقلية الفكرية ، ما هو المنهاج الإسلامي ؟ وما هو دوره بشكل عام ؟ ما هو دوره كأداة من أدوات منهج الطرح الإسلامي ؟ فيما يلي التفصيل :

أولاً : ماهية المنهاج الإسلامي[1] :

المنهاج الإسلامي هو ذلك الكيان المتكامل الذي يحوى بداخله جملة من المفردات التي تعمل سوياً في تناغم وتفاعل من خلال علاقات عضوية متبادلة تؤدي إلى تماسك المنهاج وظهوره في شكل قوي متماسك ذي خصائص وسمات خاصة ، والمنهاج بهذا الشكل هو أهم أداة نظامية في المجتمع الإسلامي حيث يتولى مهمة السياسة والحكم في الإسلام عن طريق أصول وقواعد شرعية تحدد له وظائفه وكيفية أدائه لتلك الوظائف ، ومسارات حركته وأهدافه وغاياته ، وعلاقته بالدولة الإسلامية وبالمجتمع ، وعليه فهو الذي يسوس المسلمين ويحكمهم بشرع الله .

إضافة إلى ما تقدم يعتبر المنهاج هو أداة تطبيق الشريعة ، والذي ينقلها إلى أرض الواقع ، ويجعل منها الضابط لسلوكات وتفاعلات أفراد المجتمع بشقيها الروحي والمادي ، والمنهاج وفق ما تقدم هو قرين الشريعة ، ويعد أحدى لزومياتها ، وقد تعجز عن تحقيق غاياتها إذا لم يكن المنهاج لها قريناً .

[1] للتفصيل يمكن الرجوع إلى المجلد الأول : السياسة والحكم في الإسلام ، الجزء الثاني : نحو صياغة نظرية سياسية إسلامية معاصرة ، الفصل الرابع .

والمنهاج هو أداة الحكم في الإسلام ينطلق من منطلقات معينة ، وله أهدافه وغاياته التي حددتها له المرجعيات الشرعية ، وله كذلك أدواته وآلياته التي يعتمد عليها في القيام بمهامه ووظائفه من أجل تحقيق أهدافه وغاياته ، ويعمل المنهاج الإسلامي في ظل نسق من القيم السياسية يساعده في حركته وتفاعلاته .

ثانياً : دور المنهاج الإسلامي :

للمنهاج الإسلامي دور محدد في المجتمع المسلم عينته له المرجعيات الشرعية ، وهذا الدور يلتقي دوماً مع أهداف الدولة الإسلامية إلى درجة التطابق ، فيصبح دور المنهاج هو أهداف الدولة الإسلامية ، ويتمثل ذلك الدور في الآتي :

❖ تطبيق شرع الله : أول مهام أو أدوار المنهاج الإسلامي يتمثل في العمل على تطبيق شرع الله ، وذلك بتحديد الآليات والوسائل التي تتولى القيام بذلك ومراقبة تلك الآليات ومراقبة حركتها ونشاطها ، ومن ثم فالمنهاج يمثل المرجعية الحركية الأولى في المجتمع المسلم ، فهو النموذج الأول الذي يصيغ النماذج الفرعية وأدوات الحركة والتنظيمات والإجراءات ويرسم لها حركتها ودورها ويراقب نشاطها ثم يتخولها بالتقويم .

❖ تحقيق مصالح الناس وقضاء حوائجهم : ثاني مهام أو أدوار المنهاج الإسلامي يتمثل في تحقيق مصالح الناس وقضاء حوائجهم ، فهو يوفر لهم الأمن ويساعدهم على الحياة ويُشبع حاجاتهم الروحية والمادية ، وهذه المهمة تنصرف إلى النواحي والأبعاد المادية الاجتماعية .

❖ إعمار الأرض : تلتقي هذه المهمة مع المهمة السابقة حيث توسعان من مهمة المنهاج في النواحي والأبعاد المادية الاجتماعية ، وإعمار الأرض ينصرف إلى الإنماء في كافة المجالات والنواحي ، ويملك الإسلام نموذجاً خاصاً به في الإنماء الاقتصادي .

❖ الدفاع عن الإسلام داخلياً وخارجياً ونشره في بقاع الأرض : كذلك يتولى المنهاج الإسلامي مهمة الدفاع عن الإسلام داخلياً في مواجهة الفتن الداخلية وعوامل عدم الاستقرار والخروج على الإجماع والطاعة ، وخارجياً بالتصدي لمحاولات الاعتداء على الدول الإسلامية فرادى أو جماعات وذلك بكافة السبل السياسية والدبلوماسية والعسكرية.

ومن مهام المنهاج كذلك نشر الإسلام والدعوة إليه من خلال وسائل محددة ومبتكرة ، والدعوة إلى الإسلام ليست بالحرب أو العنف أو بإدخال الناس في الإسلام عنوة ، ولكن بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالحسنى والحجة والاكتفاء بالتبليغ وإيكال مهمة الإيمان إلى الله سبحانه وتعالى .

ثالثاً : دور المنهاج كأداة من أدوات منهج الطرح الإسلامي :

والآن ما هو دور المنهاج كأداة من أدوات منهج الطرح الإسلامي ؟ يقوم المنهاج بثلاثة مهام أساسية في إطار دوره كأداة من أدوات منهج الطرح الإسلامي ، ويمكن تناول المهام الثلاثة من خلال الآتي :

❖ تهيئة البيئة لاستقبال الطروحات الإسلامية : تتمثل تهيئة البيئة في تطبيق الشرع ، والأخيرة تعد الوظيفة الأولى والمهمة الأساسية من مهام المنهاج بشكل عام ، ولولا تهيئة البيئة بتطبيق الشرع لما أمكن تطبيق الطروحات الإسلامية التي تعد من مخرجات منهج الطرح الإسلامي ، ومن ثم فالمنهاج الإسلامي يعد أول وأهم الأدوات التي تساعد المفكر الباحث ، فالأخير هو أداة عقلية فكرية ، أما البيئة فهي أداة اجتماعية في حين يمثل المنهاج الإسلامي الأداة النظامية التي تهيئ البيئة وتعدها بتطبيق شرع الله وإقامة النظام الاجتماعي الإسلامي بكل أنظمته الفرعية وعلاقاته التبادلية وتنظيماته وتفاعلاته ذات الخصوصية .

معنى ما تقدم أن أي بلد إسلامي لا يمكن أن يكون عاملا مساعداً أو أداة من أدوات منهج الطرح الإسلامي إلا إذا قام على شئونه وتولى أموره المنهاج الإسلامي ، الذي يقوم بدوره بتهيئة وإعداد ذلك البلد ليكون تلك الأداة التي تساعد منهج الطرح الإسلامي وتعد من لزومياته ، وبمنطق المخالفة لا يصلح أي بلد إسلامي لأن يكون أداة من أدواة منهج الطرح الإسلامي لا يقوم على شئونه ويتولى أمره المنهاج الإسلامي الذي يقوم بدوره بتطبيق الشرع الإسلامي ، وذلك على الرغم من كون البيئة تمثل مجتمعاً أو أقلية مسلمة ، وأفرادها يطبقون الشرع الإسلامي ويقدسون الروابط العقيدية التي تربط بينهم على ما سواها ، وهذا يفضي إلى القول بأن المنهاج الإسلامي ضرورة واجبة لجعل البيئة مهيأة لاستقبال الطروحات الإسلامية .

❖ تطبيق الطروحات الإسلامية مخرجات منهج الطرح الإسلامي : أما ثاني مهام المنهاج الإسلامي بوصفه أداة من أدوات منهج الطرح الإسلامي فتتمثل في كون المنهاج هو المفوض والمنوط به شرعاً واجتماعياً تطبيق الطروحات والآراء والرؤى التي تمثل مخرجات المنهج ، والتطبيق يعني نقلها من طور الفكر والنظرية إلى طور الحركة والفعل والواقع أي إلى نظم وتنظيمات وإجراءات وسلوكيات ، ثم تفعيل تلك الأشكال الحركية والنماذج العملية ، ثم مراقبة الالتزام بها والبحث في توفير سبل ذلك الالتزام ، وأخيراً القيام بعملية مراجعة دائمة لتلك الطروحات وتقويمها وتصحيح مسارها وتنقيتها من أي خلل أو انحراف يصيبها .

❖ مساعدة المفكر الباحث : آخر مهمات المنهاج الإسلامي بوصفه أداة من أدوات منهج الطرح الإسلامي هو أنه يساعد المفكر الباحث على القيام بمهمته ، والمساعدة تبدأ من المهمتين السابقتين ثم تتشعب لتأخذ عدة مسارات على النحو التالي :

- توفير جو الاجتهاد وتشجيع حرية التعبير عن الرأي وبناء الثقة بالنفس لدى العلماء حتى تتاح لهم فرصة العطاء والإسهام ومتابعة المتغيرات المتلاحقة والمستجدات الكثيفة بالطرح والمعالجة والتناول والرأي الذي يعبر عن المنطق الثقافي والذات الحضارية لأبناء الإسلام ، فهذه الطروحات هي المنطق الثقافي الذي يعكس الثقافة الإسلامية .

- توقير العلماء وإجلالهم وتقدير اجتهاداتهم وجهودهم وإنزالهم منازلهم ، فلا خير في أمة لا توقر علماءها .

- حمل المجتمع على أن يحذو حذو المنهاج في احترام العلماء وتقدير جهودهم والالتزام بما يصدر عنهم من طروحات وآراء .

- إسناد المسؤولية إلى العلماء حيث أنهم أهل لها ، ويكون دأب المنهاج العمل على أن يوسد الأمر إلى أهله ، ففي ذلك فلاح البلاد والعباد ، والعلماء هم أولى الناس بحمل الأمانة .

- استشارة العلماء في كل ما يهم الأمة ، وعدم الإنفراد بالرأي أو الاعتماد على غير المؤهلين .

المبحث الرابع

أدوات التحليل الحرفية

فيما تقدم تناولنا أدوات وآليات منهج الطرح الإسلامي ذات الطبيعة الفكرية العقلية ممثلة في المفكر الباحث ، وذات الطبيعة الاجتماعية مجسدة في البيئة ، وذات الطبيعة النظامية التنظيمية معينة في المنهاج الإسلامي ، وأخيراً نتناول أدوات التحليل ذات الطبيعة الحرفية ، وهي عبارة عن أدوات ترتبط بشكل مباشر بكل مرجعية أو مصدر من مرجعيات أو مصادر منهج الطرح الإسلامي ، ويمكننا تفصيل ما تقدم من إجمال فيما يلي :

أولاً : المقصود بأدوات التحليل الحرفية :

نقصد بأدوات التحليل الحرفية طرق وأساليب البحث والتنقيب والاستدلال والقياس والاستنباط وغيرها التي يستعين بها المفكر الباحث وهو بصدد إعداد وصياغة الطروحات والآراء ، وهناك من هذه الأساليب والطرق ما يتسم بالعمومية أي بالصلاحية للتعامل مع كافة المرجعيات المصادر الخاصة بمنهج الطرح ، وهناك من هذه الأساليب والطرق ما يخص مرجعية أو مصدر دون غيره ، وقد يكون هناك اختلاف أو تباين بين الطرق والأساليب التي تلزم للمرجعيات الشرعية والأخرى التي تلزم للظواهر الحياتية والمتغيرات والمستجدات المرتبطة بها .

ثانياً : أدوات البحث والتحليل الخاصة بالقرآن الكريم :

ما من شك في أن القرآن الكريم يمثل أهم وأسمى المرجعيات الإسلامية على الإطلاق التي يعتمد عليها كمصادر لمنهج الطرح الإسلامي ، يستقي منها طروحاته ، ويستنبط منها الأصول والقواعد التي يرتكن عليها في بناء وصياغة تلك الطروحات ، وعليه ينبغي الإشارة

إلى أهم أدوات البحث والتحليل الخاصة بالقرآن الكريم والتي يستخدمها المفكر الباحث في منهجه المشار إليه :

❖ اصطفاء التفاسير المناسبة : تعددت التفاسير التي أوضحت معاني ألفاظ القرآن الكريم وتابعت دلالات الآيات وأسباب نزولها ومناسباتها الخاصة وأحكامها العامة ، وجديد ما أثبته العلم من الحقائق التي وردت به ، ويعتبر اصطفاء التفاسير المناسبة من أهم أدوات البحث والتحليل الخاصة باستنباط الأصول والقواعد من الذكر الحكيم والتفاسير المناسبة هي تلك التي يتوافر فيها ما يلـــي :

- تشير بدقة إلى المعاني الموضوعية لألفاظ ومفردات القرآن الكريم ، أي كما وردت في الآيات ووفق مقاصدها الحقيقية الدقيقة .

- تتضمن أسباب النزول حسب أشهر الروايات وأكثرها دقة وواقعية وموضوعية وقبول لدى جمهور المفسرين وأهل العلم ، والبعد عن غريب الروايات ، والتي مصدرها الإسرائيليات .

- تتضمن الإشارة إلى المناسبات الخاصة التي حملت أحكاماً عامة ، وكيف امتدت تلك الأحكام إلى الوقت الراهن ، وكيف يمكن القياس على تلك المناسبات .

❖ أسباب نزول الآيات : التدقيق في أسباب نزول الآيات من أهم أدوات البحث والتحليل الخاصة بالقرآن الكريم ، وهنا ينبغي الوقوف على أشهر الروايات وأكثرها صدقية وثقة ، وكذا من حيث الموضوعيـــة والقبول المنطقي .

❖ متابعة الدراسات التي توصلت إلى دلالات ومضامين جديدة لبعض آيات ومعاني القرآن الكريم ، ومعلوم أن القرآن العظيم يحمل من الدلالات والمعاني والحقائق والأسرار ما لم يتم التوصل إليه حتى الآن ، والتي يتم التوصل إليها تباعاً مع البحث الجاد والعلم

الدقيق ، ومتابعة تلك الدراسات يمثل أداة مهمة من أدوات البحث والتحليل الخاصة بهذا الكتاب المعجز .

❖ خصوصية الوقائع وعمومية الأحكام : من الأدوات ذات الأهمية في القياس الأداة الخاصة بالوقائع التي تحمل أحكاماً عامة ، فهذه الأداة تمثل رابطة مهمة تربط بين كثير من وقائع العصر وتطوراته ووقائع نزلت فيها آيات محكمات ، وعليه فأحكام الوقائع الخاصة تسري على التطورات والمتغيرات والمستجدات المعاصرة .

❖ تفسير الآيات بالآيات : كثير من آيات الذكر الحكيم يفسر بعضها بعضاً ، وهذا يُجنّب المفكر الباحث الاعتماد على التفسيرات الاجتهادية أو المأخوذة من روايات منقولة ، والاعتماد على هذه الأداة بوصفها أداة صادقة ودقيقة يجعل استنباطات المفكر الباحث عالية الصدقية رفيعة الموثوقية لأنها نابعة من القرآن نفسه .

❖ الآيات التي يمكن تجميعها في إطار واحد : ترد آيات في مواضع متفرقة في الذكر الحكيم وهي تقدم ملامح ومشاهد من وقائع معينة ، وباستعراض تلك الآيات وترتيبها في أماكنها يكتمل الشكل العام النهائي للواقعة أو الحدث ، وذلك يفيد في فهم كثير من الآيات عندما يتم التعامل معها كملمح أو مشهد من تلك الواقعة .

❖ تفسير الآيات بالأحاديث النبوية الشريفة : كذلك من أهم ما يمكن الاعتماد عليه في تفسير آيات الكتاب العزيز هو الأحاديث النبوية الشريفة الصحيحة ، فهي مصدر تبدو أهميته في صدقيته المطلقة وسهولته ويسره ، وعليه فهو أداة يمكن أن يستخدمها المفكر الباحث بثقة واطمئنان في تفسير آيات القرآن والتعامل مع دلالاتها ومعانيها ، وتسهيل عملية الاستنباط الخاصة بالأصول والقواعد التي ترتكز عليها الطروحات والآراء .

❖ فقه أصوليات وقواعد التفسير والتحليل : لتفسير وتحليل آيات الذكر الحكيم أصوليات وقواعد حتى يتم المعنى ويكتمل الغرض ، ومن ذلك :

ـ تفسير الآيات في سياق ترتيبها الواردة به في الكتاب العزيز ، ولهذا الأمر أهميته في عدم انتزاع الآية من سياقها وتفسيرها مجردة من ذلك السياق ، ومن ثم يأمن المفكر الباحث الاختلاط أو اللبس أو تداخل المعاني والدلالات وتباين المقاصد والغايات .

ـ تفسير الآيات كاملة وتجنب الاكتفاء بتفسير صدرها أو عجزها أو عبارات منها ، لأن ذلك يؤدي إلى اختلال المعاني والدلالات والمقاصد ، ويؤدي كذلك إلى تجزئة الآيات وتفسير تلك الأجزاء بشكل متفرق ، مما يفسد مهمة النص ويذهب بالفائدة المرجوة ، وقد يأتي بمعنى مختلف ودلالة عكسية .

ثالثاً : أدوات البحث والتحليل في السنة المطهرة :

المصدر الثاني الذي يعتمد عليه منهج الطرح الإسلامي في استقاء واستنباط الأصول والقواعد بعد كتاب الله العزيز هو السنة النبوية المطهرة ، وقد سبق لنا تعريف السنة النبوية المطهرة والتأكيد على قيمتها التشريعية ، وعليه فالتعامل مع هذا المصدر العظيم والمرجعية المهمة يحتاج إلى أدوات بحثية ووسائل علمية تتفق مع قيمتها السامية ومنزلتها الرفيعة ، ويمكن الإشارة إلى بعض تلك الأدوات في الآتي :

❖ العلاقة بالقرآن الكريم : أهم الأدوات التي يستعان بها عند البحث في السنة المطهرة هو استيعاب وفهم علاقة السنة بالقرآن الكريم ، وقد سبق لنا وتناولنا جوانب هذه العلاقة في : التفسير لما خفي ، والتفصيل لما أجمل ، والإكمال لما ترك عن قصد وغاية ، وهذه الجوانب الثلاثة توضح منزلة السنة وتنبه إلى طبيعة الموضوعات التي يتم فيها تبادل

الأدوار بين القرآن والسنة ، وعلى المفكر الباحث أن يستوعب هذه الأبعاد أو الجوانب الثلاثة ، ويعلم صلتها بالوحدة الموضوعية للأحاديث الشريفة .

❖ الدور التشريعي : كذلك من الأدوات المتعلقة بالتعامل مع السنة النبوية الشريفة فقه دورها التشريعي ، وعلى هذا الأساس تقسم الأحاديث الشريفة إلى ثلاثة أقسام : القسم الأول : الأحاديث التي صدرت عن وحي من الله جل وعلا ، وهي الأعلى مرتبة في التشريع ، والقسم الثاني : الأحاديث التي صدرت عن شخص الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم دون وحي ، والقسم الثالث : الأفعال والسلوكات والأقوال الناتجة عن التشاور مع الصحابة وعموم المسلمين .

❖ اختيار الصِحاح : أيضاً من الأدوات المهمة في التعامل مع السنة المطهرة اختيار الصِحاح ، وأشهرها البخاري ومسلم ، وكذا الحذر من نقص التحقيقات التي أعدها المحققون أو الشروحات التي قدموها لتوضيح وتفسير الصِحاح .

رابعاً : أدوات البحث والتحليل في نموذج دولة الرسول الكريم ودولة الخلفاء الراشدين :

النموذج الوحيد الذي يعتمد عليه منهج الطرح الإسلامي كمصدر من مصادره هو نموذج دولة الرسول الكريم ودولة خلفائه الراشدين ، نظراً لما يتسم به هذا النموذج من خصائص تجعله الأول والأمثل الذي رسم ملامح أول دولة في الإسلام ، فما هي الأدوات التي يستخدمها المنهج للبحث في ذلك النموذج ؟ :

❖ إن نموذج الحركة في الدولتين يرسم الخطوط العريضة ولا يضع قوالب جامدة ، وينحو نحو المثالية فيما يتعلق بأولياء الأمور والهياكل والبُنى والنظم والسلوكات ،

وهذه المثالية تجعل من النموذج مادة للاستئناس والاسترشاد فيما يتعلق بالخطوط العريضة والملامح الرئيسية والأسس والأصول .

فسلوكات ولي الأمر وتصرفاته سواء في عهد النبوة الزاهر أو في عهد الخلافة الراشدة يقدم نموذج الحاكم المسلم وكيف يمارس مهامه وكيف تكون علاقاته مع أفراد الجماعة الإسلامية ، وكيف يقدمون له يد العون ويلتفون حوله في ولاء تام وتأييد مطلق .

❖ النموذج يفيد في القياس فيما يتعلق بالشكل العام للبُنى والهياكل السياسية والإدارية وكذا في التنظيمات ثم في الإجراءات ، وكذلك في السلوكات والممارسات التي يسلكها الفرد تجاه أجهزة الدولة وتنظيماتها .

❖ تبدو عقلانية النموذج ورشده في كونه لا يغفل عوامل الزمان والمكان والأبعاد المتغيرة في الإنسان ، فأشار إلى أهميتها جميعاً وأكد على ضرورة أخذها في الحسبان ، وعلى اعتبارها وسيلة لمشاركة أبناء الأمة من الأجيال المتعاقبة في احتواء المتغيرات واستيعاب المستجدات وملء الفراغ التشريعي بتشريع ما لا نص فيه .

ومن ثم فإن النموذج يحتاج إلى تحليل دقيق وتفصيل عميق يشمل البُنى والهياكل والتنظيمات والإجراءات والسلوكات والممارسات ، وذلك من خلال قراءة جديدة ومراجعة متأنية لسيرة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وإدارته للدولة وسياسته لها ، ثم متابعة ذلك في عهد الخلفاء الراشدين ، وعليه فالنموذج يقدم الخطوط العريضة والأصول والقواعد للدولة الإسلامية في شكلها الواقعي التطبيقي .

خامساً : أدوات تحليل الظواهر الاجتماعية والطبيعية والمتغيرات والمستجدات :

لا يقتصر الأمر على البحث في أدوات التعامل مع القرآن والسنة ونموذج دولة الرسول والخلفاء بوصفها مصادر منهج الطرح الإسلامي ومرجعياته الأساسية ، ولكنه ينصرف

كذلك إلى تحليل الظواهر الاجتماعية والطبيعية والمتغيرات والمستجدات بوصفها متغيرات ومستجدات تحتاج إلى احتواء واستيعاب ، وينتج عنها إشكاليات تفرض ذلك الاحتواء والاستيعاب .

وتحتاج الظواهر بشقيها الاجتماعي والطبيعي وكذلك المتغيرات والمستجدات إلى مناهج خاصة في التعامل معها وتحليلها ، وهذه المناهج تختلف من ظاهرة إلى أخرى ومن متغير أو مستجد إلى آخر ، وتحتاج المناهج ذاتها إلى تطوير مستمر ومتابعة دائمة للإلمام بتقنياتها ..

الفصل السادس

التعامل مع الواقع المعاصر

لعل أهم ما ينبغي التأكيد عليه وإيضاحه هو ما يرتبط بعلاقة منهج الطرح الإسلامي بالواقع المعاصر ، والأخير يعني الظرف أو الحالة المعاشة ، وواقع المجتمعات الإسلامية مشحون بمتغيرات ومستجدات كثيرة ومتنوعة ، وقد جاء هذا المنهج خصيصاً للتصدي لتلك المتغيرات والمستجدات ومعالجتها بإبراز وجهة نظر الإسلام إزاءها ، ومن ثم احتواؤها واستيعابها .

ولا شك في أن لكل عصر متغيراته ومستجداته التي ترتبط بقضاياه وإشكالياته ، ومن ثم فالاختلاف بيّن بين عصر وآخر في طبيعة القضايا والإشكاليات ، وإذا كان الأمر كذلك فينبغي أن يتبع اختلاف المتغيرات والمستجدات وتباين القضايا والإشكاليات من عصر إلى آخر اختلاف المفكرين الباحثين المجتهدين الذين يعكفون على درس وتحليل تلك المتغيرات والمستجدات والقضايا والإشكاليات ، ثم معالجتها بما يضاهيها من أصول وقواعد مستنبطة من المرجعيات الإسلامية ثم استيعابها واحتواؤها .

إن الزمن الذي نعيش فيه والواقع الذي نحياه يزدحمان بالمتغيرات والمستجدات التي تنتج العديد من المسائل والإشكاليات ، وتتسم تلك المتغيرات والمستجدات بالجدة والغرابة ، وما ينتج عنها من مسائل وإشكاليات يتسم بالتعقيد والاختلاف مع قيمنا ومبادئنا ، ويتمثل السبب الرئيسي وراء ما تقدم في اندماج العالم وتوحده مكانياً وسهولة وسيولة العلاقات بين أجزائه .

إزاء ما أوضحنا من تطورات وتداعيات عمت العالم أجمع لم نملك وسيلة أو منهجاً للرد عليها ، فهي حديثة ، وما لدينا من وسائل ومناهج قديم بالي ، وهي معقدة ومتشابكة ، وما لدينا من وسائل وأدوات بسيطة قاصرة ، وهي تملك أدوات وآليات عدوانية مدمرة ، وما لدينا من مناهج لا يقوى على الرد لسطحيته وضحالته .

إننا في حاجة ماسة إلى علماء مجتهدين يقدمون طرحاً يشبه ما قدمه أسلافنا الأولون ، لقد انبرى هؤلاء الأوائل للتصدي للمتغيرات والمستجدات وما نتج عنها من مسائل وإشكاليات من خلال مناهج عميقة وجادة تعاطت مع تلك المتغيرات والمستجدات فاستوعبت مسائلها واحتوت إشكالاتها .

ولكن لماذا لم يقدر لنا النجاح في التعاطي مع المتغيرات والمستجدات ؟ واستيعاب مخلفاتها من الإشكاليات والمسائل مثلما فعل سلفنا الصالح ، الثابت أن أولئك المجتهدين جاهدوا وكافحوا وثابروا وأبدعوا وقدموا طرحاً عميقاً قويماً رشيداً ، أما نحن فلم يقدّر لنا أن نجتهد أو نجاهد أو نكافح أو نثابر أو نبدع طرحاً يتواءم مع متغيرات عصرنا ومستجدات زماننا ويستوعب مسائلها ويحتوي إشكالاتها ، وصممنا على مواجهة تلك المتغيرات والمستجدات بطروحات أسلافنا ومناهجهم ، فبدا الفارق جلياً بين متغيرات ومستجدات كل عصر ، وبدا التباين واضحاً بين مناهج وأدوات كل زمان ، ولم تتمكن مناهج وأدوات أسلافنا من التعاطي والتفاعل مع متغيرات زماننا ومستجدات عصرنا ، كذلك كان من العسير علينا الاكتفاء بطروحاتهم فهي لا تصلح لزماننا وعصرنا بل تصلح للزمن الذي ظهرت فيه وتوائم العصر الذي جاءت لتواجه متغيراته ومستجداته .

إن أي منهج يقدّر لنا أن نصيغه أو نتوصل إليه لابد أن ننشئه إنشاءً بعقلنا ومن قوام وصلب قريحتنا ، ومن ثم يسهل عليه التعامل مع متغيرات زماننا ومستجدات عصرنا ، ولقد شئنا أن يكون هذا هو واقع منهج الطرح الإسلامي ، فقد صغناه ليوائم تلك المتغيرات ويناسب تلك المستجدات ، فهو أمثل أداة وأجدر وسيلة للتعامل مع الواقع المعاصر .

إن واقعنا المعاصر فريد في متغيراته غريب في مستجداته ، فما هي طبيعة تلك المتغيرات وحقيقة تلك المستجدات ؟ وما هي أشكالها ونماذجها ؟ وما هي خصائصها وسماتها ؟ وما هي الإشكاليات التي تخلّفها ؟ وماذا عن إشكالية كون المتغيرات والمستجدات حتمية من

حتميات التطور الإنساني ؟ وأخيراً ما هي طبيعة العلاقة بين المتغيرات والمستجدات وبين الإبداع والابتكار والإسهام الإسلامي ؟ .

إن منهج الطرح الإسلامي بوصفه منهجاً صيغ خصيصاً للتعامل مع الواقع المعاصر يتوجب عليه التعامل مع الجوانب المتغيرة في حياة الإنسان ، فتلك الجوانب تتسم دوماً بالتغير والتطور ، وتعد إحدى مفردات الواقع المعاصر ، والجوانب المتغيرة في الإنسان تضاف إلى المتغيرات والمستجدات ، وتحتاج إلى معاملة خاصة يأخذها المنهج في اعتباره .

ومن لزوميات تعاطي منهج الطرح الإسلامي وتعامله مع الواقع المعاصر أن يتولى مهمة غاية في الأهمية وهي خاصة بالأصول والقواعد وتتجسد في تعصير تلك الأصول والقواعد ، فكيف يتم ذلك ؟ وماذا يعني ؟ وما هي نتائجه الفعلية ؟ .

كذلك يتولى منهج الطرح الإسلامي مهمة تطوير نماذج وأدوات الحركة ، وهي بدورها إحدى مفردات الواقع المعاصر التي يتوجب على المنهج التعامل معه .

على المنهج إذن أن يتفاعل ويتعاطى مع متغيرات الواقع المعاصر ومستجداته ، وعليه كذلك أن يتعامل مع الأبعاد المتغيرة في الإنسان ، وعليه أن يتولى تعصير الأصول والقواعد ، وعليه أخيراً أن يتحمل تبعة تطوير نماذج وأدوات الحركة .

إن قيام منهج الطرح الإسلامي بكل ما تقدم للتفاعل مع الواقع المعاصر ليقدم الدليل القاطع الذي طالما احتاج المسلمون إلى تقديمه ليثبتوا أن الإسلام يملك نظاماً اجتماعياً بديعاً يتجاوز الشعيرة والنسك الذي أراد المرجفون أن يصرفوه إليها ويحبسوه بداخلها ، ليظل دوماً منعزلاً بعيداً عن واقع الحياة بدفقها المتجدد وتيارها الهادر .

في هذا الفصل نستعرض أوجه وأبعاد تعامل منهج الطرح الإسلامي مع الواقع المعاصر من خلال أربعة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : طبيعة المتغيرات والمستجدات .

المبحث الثاني : الأبعاد المتغيرة في الإنسان .

المبحث الثالث : تعصير الأصول والقواعد .

المبحث الرابع : تطوير نماذج وأدوات الحركة .

المبحث الأول

طبيعة المتغيرات والمستجدات

الشكل الأول من أشكال تعامل منهج الطرح الإسلامي مع الواقع المعاصر هو المتغيرات والمستجدات ، في هذا المبحث نقدم تحليلاً ضافياً عن هذه المتغيرات والمستجدات من خلال الآتي :

أولاً : ماهية المتغيرات والمستجدات :

❖ المتغيرات :

المتغيرات هي كل شيء أو أمر موجود أصلاً ، ثم تطرأ عليه أغيار ، أو تلحق به أعراض ، فتغير من مفرداته أو قوامه أو شكله ، بما لا يجعله يثبت على حالة واحدة ، ومن هذا التعريف يمكننا تحديد ما يلي :

- المتغير هو شيء أو أمر ، والشيء محسوس مادياً أي تدركه الحواس والجوارح ، والأمر مدرك معنوياً أي يدركه العقل بمدلولاته دون قيام شكله أو تحديد هيئته أو جرمه .

- كذلك فالشيء أو الأمر موجود أصلاً وقائم فعلاً ، يسبق وجوده حدوث أو نشوء التأثير والتأثر الذي سيتلقاه من غيره ويتقبله ، والتغير أو التحول الذي سيبدو عليه .

- ثم إن الشيء أو الأمر يتعرض لتأثير شيء أو أمر آخر ، والتأثير هو فعل ذو قوة أو قدرة يفرزه ويباشره المؤثر ، ثم يضيفه أو يلحقه بالمتأثر .

- ثم إن الشيء أو الأمر المتأثر أي الذي تعرض للفعل ذي القوة أو القدرة ، يحمل خاصية القابلية لاستقبال ذلك الفعل والاستجابة له والتفاعل معه ، وهو ما يعرف بالتأثر .

ـ ثم تبدو نتيجة التأثير على الشيء أو الأمر الذي استقبل التأثير ، واستجاب لـه وتفاعـل معه فيما يعرف بالأثر ، ويتعين الأثر في الوضعية الجديدة التي استحال إليهـا المتـأثر ، تبدو هذه الوضعية في المكونات أو المفردات أو القوام أي الكيان العام ، كما تبدو في الـشكل أو الهيئة أي المظهر ، والأثر يمكن تلمسه وقياسه مادياً وكمياً ، وإذا لم يتيـسر الـتلمس أو القياس المادي الكمي فيمكن الإثبات بالطرق والأساليب المنطقية ، وببروز الأثر يطلق علـى الشيء أو الأمر " المتغير" .

ـ ما تقدم يعني أن المتغير لا يثبت على حالة واحدة ، فهو دائم التشكـل والتغـير ، ومن ثم اكتسب مسماه .

ـ ويبدو الأثر في عدة أشكال أو مظاهر :

□ الشكل الأول : التطوير أي انتقال المتغير من طـور إلى آخـر ، أو مـن حالـة إلى أخـرى حسب قوة التأثير واتجاهاته .

□ الشكل الثاني : التغيير أي جعل المتغير على غير ما كان عليه ، أي أُدخل عليه ما لم يكن فيه .

□ الشكل الثالث : التعديل أي التصحيح والتقويم من أمر الشيء بإخراجـه مـن حالـة إلى حالة أخرى تدفع به في اتجاه وضعه الأمثل وشكله المقبول وفق ما جاء من أجله .

❖ **المستجدات :**

المستجدات هي كل شيء أو أمر نشأ أو حدث على غـير مثـال سـابق ، وللمـستجد ثلاثـة حالات : الحالة الأولى ، أن ينشأ أو يحـدث مرتبطاً بغـيره ، والحالة الثانية ، أن ينـشأ

أو يحدث المستجد مترتباً على غيره ، والحالة الثالثة أن لا يرتبط المستجد بغيره ، ولا يترتب عليه .

ويرتبط المستجد بما يعرف بالإبداع والابتكار ، وهما لفظتان تعنيان إنشاء الشيء أو إحداث الأمر على غير مثال سابق أو غير مسبوق إليه

ثانياً : أشكال ونماذج المتغيرات والمستجدات :

ثمة ثلاثة أشكال أو نماذج أو أنماط من المتغيرات والمستجدات التي تجتاح العالم الإسلامي في الوقت الراهن ، ويمكن الإشارة إلى تلك الأشكال والنماذج في الآتي :

❖ **الشكل أو النموذج الأول :** أشياء وأمور قديمة بدت في شكل مختلف :

أشياء وأمور كثيرة بدت في العالم الإسلامي في الوقت الراهن بشكل مختلف ، وهذا الاختلاف بين وضعها القديم المألوف والمعروف ووضعها الجديد المستغرب هو سر ما بها من مشاكل وما تثيره من قضايا ، وهذا الاختلاف هو عينه الذي يحتاج إلى معالجة واحتواء واستيعاب ، وإيجاد نوع من الألفة بينه وبين المجتمعات الإسلامية بمرجعياتها وقيمها .

❖ **الشكل أو النموذج الثاني :** أشياء وأمور قديمة جاءت إلى المجتمعات الإسلامية من الآخر :

وهذا الشكل أو النموذج يقع في دائرة خاصة بين المتغيرات والمستجدات ، فهو متغير في ذاته ، ومن حيث منبعه الذي نشأ فيه وهو مجتمع الآخر ، أما بالنسبة إلى العالم الإسلامي فهو قد يعتبر مستجد لأنه لم يتواجد فيه من قبل ويعامل هذا الشكل أو النموذج

معاملة المستجد لأنه يحتوى ويستوعب بكامله حيث لا يوجد بخصوصه فارق بين حالة قديمة وأخرى جديدة .

❖ **الشكل أو النموذج الثالث : المستجدات الصريحة :**

وهذه أشياء أو أمور تنشأ أو تُستحدث في العالم الإسلامي ذاته أو في خارجه ثم ترد إليه ، وهي يجب أن تُحتوى أو تُستوعب بكاملها من خلال طروحات ورؤى وآراء إسلامية .

ثالثاً : خصائص وسمات المتغيرات والمستجدات التي تجتاح العالم الإسلامي في الوقت الراهن :

المتغيرات والمستجدات التي تجتاح العالم الإسلامي في وقتنا الراهن تتسم بسمات وخصائص تمثل سبباً رئيسياً فيما يترتب عليها وفيما تخلّفه من إشكاليات ومسائل تؤرق المجتمعات الإسلامية ، وتستثير الجهد الدائم والبحث المتواصل عن وسائل وآليات لاحتوائها واستيعابها وتلافي آثارها السلبية .

❖ **التغلغل في أشياء وأمور تبدو مثالية :**

لعل أول السمات التي تتسم بها المتغيرات والمستجدات التي يعاني منها العالم الإسلامي في وقتنا الراهن وتجدر الإشارة إليها بوصفها الأخطر والأدهى ، هي أن تلك المتغيرات والمستجدات تتغلغل في أشياء وأمور تبدو عليها أمارات المثالية والنموذجية ، ومن هنا فقد لا يفطن إليها أفراد المجتمعات الإسلامية ، بل ربما تعامل على أنها قيم ومبادئ ومثل ، ومن ثم يلتبس الأمر على أبناء المجتمعات الإسلامية ، وتبدو تلك المتغيرات والمستجدات غامضة ومبهمة ، ويصعب تفسيرها والفصل بينها وبين القيم التي تلبست بها إلا على المتخصصين الذين ينبغي أن يعكفوا على الأشياء والأمور التي تغلغلت فيها ويقوموا بعملية فرز واسعة النطاق .

❖ الكثافة وصعوبة التحليل :

كذلك تتسم المتغيرات والمستجدات بأنها تطرأ بشكل كثيف كقطع الليل المظلم ، فتأتي في حزم متراصة ومتداخلة ، بحيث يصعب الفصل بينها وإخضاعها للتحليل والتشريح والتفسير ، وهذا يؤكد على ما سبق وأوضحناه في البند السابق من أنها بذلك الوصف تحتاج إلى متخصصين لديهم المقدرة على اجتثاثها وتشخيصها بدقة حتى يمكن العمل على تقديم الرؤية الإسلامية بخصوصها .

❖ سرعة الحدوث والتأثير في المجتمعات الإسلامية :

إضافة إلى ما تقدم يُلاحظ أن المتغيرات والمستجدات ونظراً للظروف التي يمر بها العالم من توحد مكاني وسرعة في الاتصال ، تعبر حدود العالم الإسلامي بسرعة فائقة ، وتلتحم بمكوناته الثقافية والحضارية ، وتترك آثارها في تلك المكونات بنفس السرعة ، وذلك ناتج عن مواءمة الظروف الدولية السياسية والتقنية التي نتج عنها سرعة استجابة المجتمعات الإسلامية لتأثير تلك المتغيرات والمستجدات ، إضافة إلى أن العالم الإسلامي ليس لديه من القيم الإسلامية ما يمثل حائط صد في مواجهة تلك المتغيرات والمستجدات .

❖ العمومية والشمول لكافة أمور الحياة :

كذلك من خصائص المتغيرات والمستجدات أنها تعم كافة أمور الحياة من سياسية واقتصادية وثقافية وحضارية وإدارية واجتماعية ، كما أنها تشمل علاقات الإنسان وتفاعلاته داخل المجتمع ، وبذا فهي تحيط بالإنسان في المجتمع الذي يعيش فيه وتحاصره من كل الاتجاهات ، ولا فكاك أمامه إلا من خلال نسق من القيم يستطيع بموجبه ترسيخ ذاته الحضارية ومنطقه الثقافي .

❖ الارتباط العضوي بحتميات التطور الإنساني :

ومن الخصائص الخطيرة والحساسة كذلك التي تتسم بها المتغيرات والمستجدات التي تجتاح العالم الإسلامي في الوقت الراهن ما يكمن في الارتباط العضوي بين هذه المتغيرات والمستجدات وبين حتميات التطور الإنساني ، فمعلوم أن التطور الإنساني يتم عبر متغيرات ومستجدات تنقله من دورة تاريخية إلى أخرى من دورات التاريخ ، وهذه الدورات تندس في ثناياها المتغيرات بكافة أشكالها وتوجهاتها والمستجدات بجميع نماذجها وصورها ، وتختلط جميعها على أنها حتميات التطور الإنساني ولزوميات الترقي البشري ، وتجتاح كافة المجتمعات ومنها الإسلامية بهذه الكيفية وتحت هذا الستار الإنساني العالمي ، ومن ثم يصبح من الصعب أن يفطن إليها إلا المتخصصين الذين يتخولونها بالتحليل والتشريح والتفسير الدقيق .

رابعاً : الإشكاليات التي تخلّفها المتغيرات والمستجدات :

إذا كان ما تقدم هو واقع المتغيرات والمستجدات وتشخيص خصائصها وسماتها ، فما هي إذن الإشكاليات التي تخلّفها داخل المجتمعات الإسلامية وتثير قلاقل وفتناً لا حصر لها ، يمكننا الإشارة إلى تلك الإشكاليات في الآتي :

❖ الغرابة على المجتمعات الإسلامية :

مما لا شك فيه أن ثمة حالة من الاغتراب بين المتغيرات والمستجدات وبين المجتمعات الإسلامية كمرجعيات وقيم وأفكار وسلوكات ونماذج وأدوات حركية ، وهذه الحالة تجعل المجتمعات الإسلامية تعاني من انعدام التجانس والسلاسة في التفاعلات الاجتماعية .

❖ عدم القبول والرفض من المجتمعات الإسلامية :

يعقب الإشكالية السابقة إشكالية أخرى تتبلور في عدم قبول قطاع عريض من المجتمعات الإسلامية للمتغيرات والمستجدات الوافدة ورفضها بشكل مطلق ، وهذا الموقف من المجتمعات الإسلامية يجزئها إلى أجزاء تختلف حول قبول أو رفض تلك المتغيرات والمستجدات ، ويظل المجتمع المسلم يعاني من الانقسام على نفسه ، ولا يجبر ذلك إلا علماء الأمة الذين يقدمون الطروحات والرؤى التي تمثل القول الفصل والإجابات الشافية على تلك المنغصات .

❖ التناقض والتصادم مع مكونات المجتمعات الإسلامية الثقافية والحضارية :

الغرابة وعدم القبول والرفض تقود جميعها إلى التناقض والتصادم بين المتغيرات والمستجدات وبين المكونات الثقافية والحضارية للمجتمعات الإسلامية ، سواء كانت هذه المكونات ذات هوية إسلامية أو ذات هوية قومية محلية ، وهذا التصادم يقود بدوره إلى حالة من الخلط وعدم وضوح الرؤية داخل المجتمعات الإسلامية ، ينعكس في الغالب على المنطق الثقافي الإسلامي والذات الحضارية للإسلام ، فيبرزهما على أنهما الأضعف ، ويضعهما في حالة دفاع دائمة عن النفس .

❖ التخريب داخل المجتمعات الإسلامية :

كذلك تخلّف المتغيرات والمستجدات نوعاً من التخريب داخل المجتمعات الإسلامية وهذا التخريب ينال القيم والسلوكات والأفكار والعادات والتقاليد وينشأ هذا التخريب كنتيجة للصراع الذي أشرنا إليه لتونا بين المتغيرات والمستجدات وما تحمله من قيم وأفكار وبين المكونات الثقافية والحضارية الإسلامية ، ويتعمق هذا المعنى إذا أدركنا أن قطاعات عريضة من المجتمعات الإسلامية تستسلم للقيم والأفكار التي ترد في ثنايا المتغيرات

والمستجدات ، وتكون النتيجة النهائية هي إفراغ كثير من القيم الإسلامية من محتوياتها ومضامينها السامية الخالدة .

❖ الفصل التعسفي بين المجتمعات الإسلامية ومرجعياتها :

وفي نهاية المطاف نصل إلى أهم النتائج وأشدها خطورة على الإطلاق ، وهي المتعلقة بالفصل التعسفي بين المسلمين ومرجعياتهم التي تهتز ثقتهم بها ويستبدلونها في كثير من الأحيان بالمتغيرات والمستجدات التي تروي ظمأ الكثيرين غدق التقدم المزعوم والمدنية الزائفة ، والتقليل من شأن المرجعيات الشرعية الإسلامية في العالم الإسلامي حقيقة واقعة يلمسها القاصي والداني وهي التي دفعت المسلمين إلى ما هم فيه الآن من تمزق وضياع ! .

خامساً : إشكالية كون المتغيرات والمستجدات حتمية من حتميات التطور الإنساني :

والآن ننصرف إلى مناقشة إشكالية عويصة في هذا السياق ، وهي الإشكالية المتعلقة بكون المتغيرات والمستجدات تمثل حتمية من حتميات التطور الإنساني ، وهذه حقيقة لا مراء فيها ، وهذه الحقيقة تفرض معها أمراً يعد من قبيل المسلمات ، وهو أن المجتمعات الإنسانية جميعاً بما فيها المجتمعات الإسلامية لابد أن تقبل بالمتغيرات والمستجدات حتى يمكنها أن تسير في ركب التطور والتقدم ، وإلا فستنقطع بها السبل وتظل نهباً للتخلف ! .

بالفعل المتغيرات والمستجدات هي إحدى حتميات التطور البشري ، ولا يمكن للمجتمع الإنساني أن يتطور أو يرتقي إلا بها ، ولعل قراءة سريعة للتاريخ الإنساني أو لإحدى حقبه تقدم الدليل على صحة هذه المسلّمة وأنها لا تزال على سالف عهدها من الاستقامة والصواب ، فالتاريخ الإنساني يتكون من حلقات متشابكة ، وكل حلقة بمثابة حِقبة أو دورة ، والدورة التاريخية قوامها وصلبها المتغيرات والمستجدات ، وبدونها يظل التاريخ

راكداً لا يتحرك ، وكأن المتغيرات والمستجدات هي المحفزات والمحركات التي تبث في التاريخ الدينامية والحيوية ، فيندفع تياره متدفقاً هادراً .

وإذا جاز التسليم بأهمية وحتمية المتغيرات والمستجدات لحركة التاريخ الإنساني وتطور المجتمع البشري وانتقاله من طور إلى آخر ، فلا يجوز في ذات الوقت أن نغفل التسليم بمسلمة أخرى ملازمة للمسلمة السابقة ومفادها أن المتغيرات والمستجدات تنقل المجتمع الإسلامي من طور إلى آخر، ولكن ذلك التطور لا يعني دوماً سمو الرقي ومثالية التطور ، إذ ربما نقلت المتغيرات والمستجدات المجتمع البشري من طور رفيع القيم سامي المبادئ والمثل إلى طور آخر لا قيم فيه ولا مبادئ بل انحطاط ورذائل ، وخلاصة القول مما تقدم أن المتغيرات والمستجدات لا تمثل قيمة في حد ذاتها ولا تقود بالضرورة إلى الفضيلة بالرغم من أنها تحرك المجتمع الإنساني وتنقله من طور إلى آخر أو من وضعية إلى أخرى .

إن المتغيرات والمستجدات وفق ما قدمنا من تحليل هي تغييرات في حد ذاتها ولكنها ليست دوماً في اتجاه القيم الإنسانية السامية التي تتفق مع الفطرة السوية ، وكثيراً ما تختلف تلك المتغيرات والمستجدات مع المرجعيات والقيم الإسلامية ، ومن ثم تبقى المتغيرات والمستجدات من المسائل التي تحمل في ذاتها وفي علاقاتها بما يحيط بها كثيراً من المتناقضات والتفاعلات ذات العلاقات الجدلية التي تحتاج إلى المعالجة الدقيقة المتأنية والتحليل الموضوعي العميق .

وإذا كان ما تقدم هو شأن المتغيرات والمستجدات وواقعها ، فلا يمكن رفضها أو التهوين من شأنها ، وذلك لأهميتها وحيويتها بل وحتميتها ، ثم لأنها مفروضة على الناس والمجتمعات ، لابد أن يعايشوها حتى يستشعروا الحياة ، ولكن هل هذا يعني أن تلك المتغيرات والمستجدات شر لابد منه ! .

فالعقل المسلم بحصافته وما يتحصن به من قيم وما ينطلق منه من مرجعيات لا يرفض المتغيرات والمستجدات بل يستوعبها بالطرح القويم ويحتويها بالرؤية العميقة الصائبة ، ثم إنه سيكون هو ذاته مصدراً للمتغيرات والمستجدات ، ولكن كيف ! .

سادساً : العلاقة بين الإبداع والابتكار والإسهام الإسلامي وبين المتغيرات والمستجدات :

سؤال منطقي يفرض نفسه في هذا السياق مفاده : هل علماء المسلمين بمنأى عن المتغيرات والمستجدات ؟ وهنا يمكن القول بأن ما يقدمه علماء المسلمين من إبداع وابتكار هو من قبيل المتغيرات والمستجدات ، ولكنه يفترق جوهرياً عن المتغيرات والمستجدات المنتشرة في العالم والتي سبق الحديث عنها في الآتي :

- المتغيرات والمستجدات النابعة من الواقع الإسلامي مستنبطة من مرجعياته ومحصنة بقيمه ، ومن ثم فهي تسدى إلى كل أنحاء العالم بثقة واطمئنان ، لأنها معلومة المنطلقات خالدة سامية المقصد والغاية .

- المتغيرات الأخرى المنتشرة في العالم هي متغيرات ومستجدات دخيلة وعدوانية ومخربة ، فهي واردة من الآخر ، تحاكي قيمه وأفكاره ، وتتسم بالعدوانية والرغبة الجامحة في استفزاز الآخر والإساءة إليه والتعدي على قيمه وممتلكاته الثقافية والفكرية ، ومن ثم فهي مخربة وتستهدف العبث بقيم الآخر وممتلكاته والتعامل معها باستخفاف واستهتار وعدم اكتراث .

المبحث الثاني

الأبعاد المتغيرة في الإنسان

على غرار المتغيرات والمستجدات التي تناولناها في المبحث السابق ، تأتي الأبعاد المتغيرة في الإنسان بوصفها أحد المؤشرات الذي يؤشر إلى تعامل منهج الطرح الإسلامي مع الواقع المعاصر ، حيث أن تلك الأبعاد تمثل إحدى جوانب ذلك الواقع فكيف ينظر منهج الطرح الإسلامي إلى تلك الأبعاد وكيف يتعامل معها ؟ ما هي طبيعة تلك الأبعاد ؟ وما مدى علاقتها بالواقع المعاصر ؟ فيما يلي التفصيل :

أولاً : حول بعدي الإنسان الثابت والمتغير :

تتوزع النفس البشرية على بُعدين متقابلين ، أحدهما ثابت يحمل سمات الإنسانية الخالدة ، والآخر متغير يختلف من شخص إلى آخر ، ويمكن تفصيل ذلك من خلال ما يلي :

❖ البعد الثابت في الإنسان :

البعد الثابت في الإنسان يتصل بالجوانب الروحية التي تتصل مباشرة بجوهر الإنسان الذي يحوي القيم والمبادئ الخالدة الأبدية التي أودعها الله في الإنسان ، وهذا الجانب له وجود في كل إنسان ، إلا أنه يضيق ويتسع من إنسان لآخر وفق صلاح الإنسان وتقواه وإتباعه للقيم وتمسكه بالفضائل .

وثمة علاقة عضوية وثيقة بين البعد الثابت في الإنسان ذي المحتوى القيمي والمضمون الروحي الأخلاقي وبين المرجعيات الشرعية الإسلامية وما تحويه من أصول وقواعد وأسس لها طابع الرسوخ والثبات والخلود والأبدية والسمو والرقي والمثالية ، وهذه العلاقة

العضوية الوثيقة تفيد بأن الإنسان مهما كان وضعه الأخلاقي ينحدر نحو التدني والانحطاط إلا أنه يظل يحتفظ بداخله ببذور الخير الكامنة في البعد الثابت من نفسه المتصل بالقيم والأخلاق والفضائل ، وعليه فكل إنسان يحتفظ بداخله باستعداد للاتجاه نحو القيم والفضائل ، وهذا يتصل بالبعد الثابت في نفسه ، وإلى جانب ذلك الاستعداد يحتفظ باستعداد مماثل للاتجاه نحو الرذائل والشرور ، إلا أن أساس الإنسان وفطرته السوية التي فطر عليها هي الاتصال المباشر بالقيم والمبادئ والمثل والفضائل .

وفي ذلك قال الحق تبارك وتعالى " إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفورا "[1] ، وقال أيضاً " وهديناه النجدين "[2] ، وقال كذلك " ونفس وما سواها * فألهمها فجورها وتقواها "[3] ، وقال عز من قائل " فأما من أعطي واتقي * وصدق بالحسنى * فسنيسره لليسري * وأما من بخل واستغني * وكذب بالحسنى * فسنيسره للعسري "[4] .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إن الطفل يولد علي الفطرة وأبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه " .

وعليه فالإنسان جبل علي الفطرة السوية التي تتصل بالروح والقيمة والفضيلة ، وبعد ذلك يبدأ في اكتساب ما يخرجه عن تلك الفطرة من الأفكار السيئة والمعتقدات الفاسدة والسلوكات الشاذة غير السوية ، وتبقي الفطرة التي جبل عليها الإنسان هي الأساس الراسخ الثابت في حياته المتصل بروحه التي هي من روح الله ، وهذا الأساس يتصل بمرجعيات الإسلام الخالدة .

1. سورة الإنسان : ٣ .
2. سورة البد : ١٠ .
3. سورة الشمس :٧ و٨ .
4. سورة الليل : ٥ : ١٠ .

❖ البعد المتغير في الإنسان :

أما البعد المتغير في الإنسان فهو العرض الزائل الذي يغلّف الجوهر ، وهو مجموعة من الأشياء المادية والأمور المعنوية مثل متطلبات الجسد واحتياجاته المادية ورغباته الغريزية ، ومثل الأفكار العقلية الوضعية التي تتبع الهوى والشهوة من متطلبات واحتياجات ورغبات غريزية ، وهذه الأشياء المادية والأمور المعنوية دائمة التغير والتقلب والتبدل وفق الزمان وحسب المكان .

وعلاقة البعدين ببعضهما تأخذ ثلاثة أشكال : الشكل الأول أن يتغلب البعد الثابت المتصل بالقيم والفضائل على البعد المتغير المتصل بالماديات فيهمل الجانب المتغير تماماً ، وتنحو الحياة منحى غير إنساني أقرب إلى المخلوقات المسخرة ، وهذا الشكل يقود إلى حالة غير طبيعية ، الشكل الثاني أن يتغلب البعد المتغير المتصل بالماديات والعوارض على البعد الثابت المتصل بالقيم والفضائل ، فيهمل الجانب الثابت تماماً وتنحو الحياة منحى غير إنساني أيضاً أقرب إلى الحيوانات التي تقودها الغريزة ، وهذا الشكل هو الآخر يقود إلى حالة غير طبيعية ، ومن ثم فالشكلان المتقدمان يعتبران نقيضين ، الشكل الثالث أن يتوازن البعدان الثابت والمتغير في الإنسان ، وهذه هي الحالة المثلى التي يقرها الإسلام ويرغّب فيها ويحث عليها ولا يرضى بسواها .

ثانياً : كيف يتم التعامل مع الأبعاد المتغيرة :

لما كانت الأبعاد المتغيرة في الإنسان هي الظاهرة المتقلبة المتحولة من حالة إلى أخرى فمعنى ذلك أنها هي الجديرة بالاحتواء والاستيعاب ، حتى تتناسب مع الزمان والمكان ، ويتم ذلك التعامل من خلال مرحلتين على النحو التالي :

❖ المرحلة الأولى : الفهم والاستيعاب والدراسة والتحليل :

تتمثل المرحلة الأولى في أن يتولى العلماء مهمة فهم تلك الأبعاد واستيعابها ودراستها وتحليلها ، وكل ذلك يمهد للمرحلة التالية ، فهذه الأبعاد تختلف من مجتمع إلى آخر ومن مرحلة زمنية إلى أخرى ، فقد ترتبط الأبعاد المتغيرة في الإنسان في مرحلة زمنية معينة وفي مجتمع معين بإشباع الحاجات المادية ، وقد ترتبط بمسائل وأمور فكرية عقلية وقضايا جدلية ذهنية ، وقد ترتبط بمسائل نفسية وجدانية ، وكل صنف من هذه الأبعاد يحتاج إلى أسلوب معين وطريقة محددة في الاحتواء والاستيعاب ، ومعنى ذلك أن الأبعاد المتغيرة في الإنسان هي إحدى متغيرات العصر ومستجدات الزمن ولا يخلو منها أي مجتمع ولا سيما المجتمع المسلم .

وتحتاج الأبعاد المتغيرة في الإنسان عند دراستها إلى جهود علمية جادة ومكثفة وأساليب ومناهج أصولية ، فهي قد تخص علماء الاقتصاد ، وقد تخص علماء السياسة ، وقد تخص علماء الاجتماع والإدارة ، وقد تخص علماء النفس ، فكل هؤلاء معنيون بدراسة وتحليل هذه الأبعاد المتغيرة ، وعليه فالمفكر الباحث صاحب منهج الطرح الإسلامي عليه التعامل مع تلك الأبعاد ومن هذه المداخل والجوانب ، فهو يدرس احتياجات الإنسان ومتطلباته المادية ، ثم يدرس احتياجاته في ممارسة السياسة والإدارة ، ويدرس تأثير ذلك على نفسياته ومعنوياته ووجدانه .

وما من شك في أن تحليل ودراسة الأبعاد المتغيرة في الإنسان وبالشكل المشار إليه أعلاه يأخذ في الحسبان العلاقة بين هذه الأبعاد والأبعاد الثابتة ، حيث أن هناك تأثيراً متبادلاً بين البعدين ، وهذا التأثير يصل إلى وضعه الأمثل بالتوازن التام بين البعدين .

❖ المرحلة الثانية : الاستيعاب والاحتواء :

إذا كان التعامل مع الأبعاد الثابتة يتم عبر المرجعيات وما تحويه من أصول وقواعد وأسس ، فإن التعامل مع الأبعاد المتغيرة يتم عبر الجهد الإنساني المتمثل في الدراسة والتحليل ثم في الاستيعاب والاحتواء ، وإذا كنا قد تناولنا الدراسة والتحليل في مرحلة أولى فإن المرحلة الثانية تتمثل في الاستيعاب والاحتواء ، فكيف إذن يتم الاستيعاب والاحتواء ؟ إن الاستيعاب والاحتواء يتم عبر إشباع الحاجات المادية والوصول بها إلى نطاق الغنى ، ثم تحقيق الرغبة في الاستقرار والتوازن الفكري والعقلي والنفسي حتى تتحقق الحياة الطيبة ويقام مجتمع المتقين وهو المجتمع الإسلامي المثالي .

إن الاستيعاب والاحتواء للأبعاد المتغيرة في الإنسان يعني توجيه رسالة للغرائز والشهوات في شكل إشباع للحاجات ، ثم توجيه خطاب للعقل والفكر في شكل دعوة للحوار الذي يعقبه الاقتناع الذي لا يخلو من اتصال مباشر بالمرجعيات ومحتوياتها من الأصول والقواعد التي تساهم بدور فعال وحيوي في عمليات الحوار والإقناع والاقتناع ، ومعنى ذلك أن الأبعاد المتغيرة في الإنسان تشبع في قسط كبير منها من خلال المرجعيات والأصول والقواعد المتصلة بالأبعاد الثابتة في الإنسان .

إن الإسلام ومنطقه الثقافي المميز والمتفرد يقوم على إشباع الفكر والعقل مثلما يقوم على إشباع الحاجات والغرائز والشهوات ، وكل من هذه وتلك تدخل في صميم الأبعاد المتغيرة في الإنسان ، وعليه فالإسلام دين العقل والمنطق ، ولا يدع الإنسان نهباً للقلق وعدم الاستقرار وعدم الفهم بل يتخوله بالحوار والجدل حتى يطمئن قلبه وتقر نفسه وتهدأ جوارحه ، فالإشباع المادي ملازم إذن للإشباع العقلي والفكري ، وهذا وذاك يستوعبان ويحتويان الأبعاد المتغيرة في الإنسان .

إن الواقع المعاصر يتضمن المتغيرات والمستجدات ، ويتضمن كذلك الأبعاد المتغيرة في الإنسان ، وكل هذه المفردات تحتاج إلى الاستيعاب والاحتواء من خلال طروحات وآراء ورؤى ، تعالج كل مفردة بما يناسبها من مقدرات مادية أو طروحات فكرية ، إن المسلم في هذا الواقع يعاني معاناة شديدة من قسوة الأبعاد المتغيرة في ذاته ، وذلك بسبب المتغيرات والمستجدات بمواصفاتها وخصائصها التي سبق إيضاحها ، ويعاني كذلك من التمزق والقصور المتعمدين في فهم أصول وأركان العقيدة ، ويعاني أيضاً من غياب الطروحات والرؤى والآراء التي تعبر عن الإسلام بنقاء وشفافية .

لقد استحوذ البعد المتغير في نفس المسلم على كل اهتمامه واستفحل خطر هذا الاهتمام بدرجة باتت تشكل مرضاً اجتماعياً خطيراً داخل المجتمعات الإسلامية ، إن الماديات أصبحت شغل المسلم الشاغل وفتنته التي فتنته عن أمور كثيرة في عقيدته ومرجعياته وأصوله الثابتة وقواعده الراسخة ، ولا تقل هذه الأبعاد المتغيرة في الإنسان في خطورتها وحساسيتها عن المتغيرات والمستجدات بالوصف الذي قدمناه .

المبحث الثالث

تعصير الأصول والقواعد

فيما سبق تناولنا المتغيرات والمستجدات وأردفناها بالأبعاد المتغيرة في الإنسان بوصفها جميعاً من مفردات الواقع المعاصر التي يعايشها ويتعامل معها منهج الطرح الإسلامي ، ثم نواصل في هذا المبحث الحديث عن مفردة أخرى من مفردات ذلك الواقع ألا وهي تعصير الأصول والقواعد ، وهذه المعادلة جديرة بالإيضاح ، وحرية بأن نبين كيف تم التعامل معها على أنها إحدى مفردات الواقع المعاصر بالرغم من أنها تتعلق بالأصول والقواعد وبالمرجعيات الإسلامية الثابتة الراسخة الخالدة أبداً ، وذلك من خلال ما يلي :

أولاً : المقصود بتعصير الأصول والقواعد :

نستطيع تعريف تعصير الأصول والقواعد على أنه عملية فكرية تهدف إلى تكثيف الضوء وتركيز الاهتمام على المرجعيات الإسلامية وما تحتويه من أصول وقواعد تعتبر هي أساس الطروحات الإسلامية التي تعالج المتغيرات والمستجدات ، ويبذلها علماء الأمة من أجل إلحاق تلك المرجعيات بأدوات وآليات تمكنها من التعامل مع عنصري الزمان والمكان ومن المتغيرات والمستجدات وتعالج قضاياهما وإشكالاتهما وتبطل مفعولهما وآثارهما على المرجعيات الإسلامية وعلى ما تحويه من أصول وقواعد وعلى الجوانب المتغيرة في حياة الإنسان ، ويمكننا تحديد عناصر هذا التعريف في الآتي :

❖ أن عملية تعصير الأصول والقواعد هي عملية فكرية ترتكز على إعمال الفكر والعقل عبر دراسات متأنية ومستفيضة للمرجعيات الإسلامية ومتوخية لروح العصر ، وهذه الدراسات تصدر عن علماء ثقاة يجمعون بين التعمق في المرجعيات الإسلامية من ناحية

والفهم والخبرة للقضايا والإشكاليات ذات الطبيعة المتطورة المتغيرة في كافة مناحي ومناشط الحياة من سياسية واقتصادية وإدارية وحضارية وثقافية .. إلخ من ناحية أخرى .

❖ أن تلك العملية الفكرية بالوصف المتقدم هدفها تكثيف الضوء وتركيز الاهتمام على المرجعيات الإسلامية لتجليتها وإبراز قيمتها وأهميتها وأفضليتها المطلقة على ما سواها من مرجعيات أخرى مردها العقل البشري ، ويعد هذا العنصر من أهم عناصر عملية تعصير الأصول والقواعد ، فالتركيز على تلك المرجعيات واستحضارها بشكل دائم يجعلها ملازمة للتطورات والمتغيرات والمستجدات ويضفي عليها روح العصر .

❖ ثم تبدو بعد ذلك أهمية الأصول والقواعد التي تحويها تلك المرجعيات وتعتبر هي الأساس في كل طرح أو رؤية تعبر عن وجهة نظر الإسلام إزاء المتغيرات والمستجدات التي تذخر بها الأيام ويعايشها المسلمون وتتطور بها حياتهم .

❖ إن الأصول والقواعد التي تمثل قوام المرجعيات الإسلامية التي يستنبطها العلماء ومن ثم يبنون عليها طروحاتهم في شكل مجهودات فكرية لها أهميتها في العملية الفكرية الخاصة بتعصير الأصول والقواعد .

❖ تبدو أهمية الطروحات الإسلامية في كونها تقترن بالمرجعيات الإسلامية لتتعامل مع آثار ونتائج عنصري الزمان والمكان والمتغيرات والمستجدات فتعالج قضاياهما وإشكالاتهما وتبطل مفعولهما وآثارهما على المرجعيات الإسلامية وعلى ما تحويه من قواعد وأصول وعلى الجوانب الثابتة والمتغيرة في حياة الإنسان ، ومن ثم تبدو المرجعيات الإسلامية في تفاعل وتعاطي مع تلك الآثار والنتائج بما يجعلها تبدو معاصرة ومتجددة دائماً .

ثانياً : آليات تعصير الأصول والقواعد :

تتمثل آليات تعصير الأصول والقواعد في آليتين على النحو التالي :

❖ الآليـــة الأولى : احتــواء آثـــار ونتـــائج عنـــصري الزمـــان والمكـــان (المتغيرات والمستجدات) :

قد يكون من المواتي أن نتناول مسألة لعلها على درجة مـن الأهميـة في هـذا الموضـع وهـي المتعلقة بتأثير عنصري الزمان والمكان علـى الإنـسان والعكـس ، أي التـأثير المتبـادل بـين الإنسان وعنصري الزمان والمكان ، وهنا يثار تساؤل محـوري مفـاده : مـن يـؤثر في الآخـر الزمان والمكان أم الإنسان ؟ إن ثمة علاقة متبادلة بين الطرفين يمكن إيضاحها في الآتي :

ـ جدلية العلاقة بين الإنسان والزمان والمكان : ثمة علاقة جدلية غريبة بـين الإنـسان مـن ناحية وعنصري الزمان والمكان من ناحية أخرى ، وعندما نستعرض هذه العناصـر الثلاثـة نجد أنها أهم عناصر الوجود ، فالإنسان فاعل رئيسي سخر الله له موجودات الكون لكـي يعيش حياته كما أرادها له خالقه ، وبالتفاعـل والتعـاطي مـع العنـصرين الآخـرين ، أمـا الزمان فهو عنصر النمو والتطور والفناء الذي يعطي الحياة طابعي الحركة والتفاعل ، وهما أهم خصائصها اللذان يمنحاها سمتها الأساسية وبـسببهما حملـت مـسماها " الحيـاة " ، والمكان هو الحاوي الذي يحوي الموجـودات ويمنحهـا فرصـة التفاعـل والحركـة وممارسـة مظاهر الحياة ، ويرتبط العناصر الثلاثة الإنسان والزمان والمكـان عـبر علاقـة جدليـة تقـوم على أساسها الحياة .

ـ الإنسان صانع التغيير في الزمان والمكان (الفكر والسلوك) : وإذا تعمقنا أكثـر في طبيعـة العلاقة بين الإنسان وعنصري الزمان والمكان لوجدنا أن الإنسان هو صانع التغيير والفاعـل الأساسي في عنصري الزمـان والمكـان ، حيـث أن الزمـان والمكـان بـذاتهما لا يـتغيران ولا يغيران ، ولكنهما العنصران اللذان يتفاعل معهما الإنسان ويغيرهمـا ، فهمـا بمثابـة المـادة الخام التي يشكلها الإنسان ويُخرج منها دوماً أطواراً وأشكالاً جديـدة ، فالإنـسان إذن هـو

الفاعل والمكان هو الذي يتم فيه الفعل والحركة والتفاعل ، أما الزمان فهو الذي ينقل الفعل والحركة من طور إلى آخر .

وثمة موضوعان أساسيان لفعل وحركة الإنسان تجاه الزمان والمكان ، الموضوع الأول هو الفكر ، حيث يتعاطى الإنسان ويتفاعل مع الأفكار والآراء والمعتقدات والظواهر ومن نتاج ذلك التفاعل ينتج الفكر والثقافة والعلم ، الموضوع الثاني هو السلوك ، حيث يتعاطى الإنسان ويتفاعل مع موجودات الكون ويتولاها بالتغيير والتعديل ، ومن نتاج ذلك التفاعل تكون الحضارة ، ومن ثم فإن نتاج تفاعل الإنسان مع عنصري الزمان والمكان يتجسد في الثقافة والحضارة اللتين تتواردان في دورات زمنية تاريخية .

ـ الإنسان صدى لتغييرات الزمان والمكان : وتكتمل هذه العلاقة الجدلية بين الإنسان وعنصري الزمان والمكان عندما نواصل تحليل التفاعل بين الطرفين ، ففي الجولة الأولى تمكن الإنسان من التأثير في الزمان والمكان فأنتج الثقافة وأخرج الحضارة ، ثم تأتي جولة ثانية يعود عنصرا الزمان والمكان بوضعهما الجديد فيؤثرا في الإنسان أيضاً فكره وسلوكه ، ويتلو ذلك جولة ثالثة يعمد فيها الإنسان إلى تغيير الزمان والمكان ، ثم لا يلبث أن يستجيب لتأثيرهما مرة أخرى وليست أخيرة ، وتستمر هذه العلاقة الجدلية التبادلية بين الإنسان وعنصري الزمان والمكان بين أخذ وعطاء ، تأثير وتأثر .

ـ احتواء آثار الزمان والمكان ومنعها من التأثير في محتويات المرجعيات الإسلامية : توصلنا إلى أن عنصري الزمان والمكان يملكان في وقت من الأوقات وفي لحظة تاريخية معينة ووضعية بذاتها التأثير في الإنسان فكره وسلوكه ، وهذه النتيجة قد تؤدي إلى إثارة سؤال مهم : هل يمكن لتأثيرات الزمان والمكان أن تمتد إلى المرجعيات الإسلامية وما تحويه من أصول وقواعد ؟ وللإجابة على ذلك السؤال ، نطرح سؤالاً آخراً فحواه : كيف يؤثر الزمان والمكان على محتويات المرجعيات الإسلامية من الأصول والقواعد ؟ يمكن

للزمان والمكان أن يؤثرا على المرجعيات الإسلامية وما تحويه من الأصول والقواعد من خلال ما يلي :

□ القِدم وعدم التواؤم : كما ذكرنا ، الزمان هو الذي يؤثر على الحياة ويصيب عناصر الوجود ومفردات الكون بالقِدم ، وقد يتوهم البعض أن الزمن يمد آثاره إلى الأصول والقواعد التي تحويها المرجعيات الإسلامية ويصيبها هي الأخرى بالقِدم ، وذلك يعني أنها لا تستطيع أن تلاحق التطورات والتغيرات التي يحدثها الزمان عندما يتفاعل ويتعاطى مع الإنسان من خلال العلاقة الجدلية ـ التي سبق وأشرنا إليها ـ ويبدو هذا التحليل منطقياً وكذا متوافقاً مع التفكير العقلي الصرف ، إلا أنه عندما نضع الأمور في نصابها الصحيح ثم نتنبه إلى أهم خصائص المرجعيات الإسلامية وما تحويه من أصول وقواعد ، وهي المتعلقة بأن هذه المرجعيات تحمل في ثناياها ما يجعلها دائمة التجدد والتطور والتواؤم مع المتغيرات والمستجدات التي يحدثها الزمن ، عندئذ نجد أن عنصر الزمان في علاقاته مع المرجعيات الإسلامية وما تحويه من أصول وقواعد يصيبها بالقِدم ظاهرياً فقط أما فعلياً وجوهرياً فهي تظل متمتعة بحيويتها ونشاطها اللذين يجعلانها معاصرة مع أصالتها متجددة مع قدمها متطورة مع ثباتها وجامعة بين النشاط والحيوية والصلاحية والكفاءة .

بالإضافة إلى ما تقدم فإن المكان قد يشكل هو الآخر عنصر تأثير على المرجعيات الإسلامية وما تحويه من أصول وقواعد عندما أيضاً يظن البعض أن تلك الأصول والقواعد قد لا تتواءم مع بعض الأماكن ، ولكن واقع الأمر أنها تحمل من الخصائص ما يجعلها قادرة على التواؤم والتأقلم مع كافة البيئات .

□ الفكر البشري بديلاً كلياً أو جزئياً : إن تفاعلات الزمان والمكان مع الإنسان تؤدي إلى إفراز مخرجات أشرنا إليها على أنها الثقافة والحضارة ، والأولى تحوي أفكاراً بشرية قد

يرى البعض أنها يمكن أن تكون بديلاً كلياً أو جزئياً للمرجعيات الإسلامية وما تحويه من أصول وقواعد ، وهذه المعضلة يعاني منها العالم الإسلامي في الوقت الراهن عندما حدث صراع بين الثقافة الإسلامية المعتمدة على المرجعيات الإسلامية والثقافات الأخرى المستندة على الأفكار البشرية التي منبعها العقل الإنساني .

والآن ننطلق لنحدد الآلية الأولى الخاصة بتعصير الأصول والقواعد وهي المتمثلة في احتواء آثار ونتائج الزمان والمكان بالشكل الذي أشرنا إليه ، وذلك من خلال منع تأثيرهما من أن يمتد إلى المرجعيات الإسلامية وما تحويه من تلك الأصول والقواعد ، وهذه المهمة سوف يتولاها من هم أهل لها .

إن إبطال مفعول عنصري الزمان والمكان ومنع تأثيرها من أن يمتد إلى محتويات المرجعيات الإسلامية هو من صميم مهمة علماء الأمة ، التي تتوزع على محــورين : الأول يتمثل في إبراز صلاحية وكفاءة الأصول والقواعد للتعامل مع المتغيرات والمستجدات ، والثاني يتجسد في عدم تمكين الفكر البشري من أن يشكل بديلاً يمكن أن يحل محل تلك الأصول والقواعد التي تقدمها المرجعيات الإسلامية لعلاج المتغيرات والمستجدات .

❖ الآلية الثانية : إبراز مقدرة المرجعيات الإسلامية على التعامل مع عنصري الزمان والمكان :

ثم ننتقل إلى تناول الآلية الثاني وهي المكملة للآلية الأولى ، وتتمثل هذه الآلية في إبراز مقدرة المرجعيات الإسلامية على التعامل مع عنصري الزمان والمكان ، وإبراز المقدرة إنما يعني تبيان وإيضاح أمر قائم ولكنه غير واضح ، أو تنبيه الأذهان إليه والمدارك لأنها عنه غافلة ، وذلك أن المرجعيات الإسلامية ــ وكما سبق وأوضحنا ــ هي بطبيعتها قادرة على التعامل مع عنصري الزمان والمكان ، ولكن تحتاج إلى من يتول أمر إبراز المقدرة وهم علماء

الأمة ، وعن كيفية إبراز مقدرة المرجعيات الإسلامية على التعامل مع عنصري الزمان والمكان ، فثمة وسيلتان نتحدث عنهما في الآتي :

ـ منع تأثيرات الزمان والمكان على الأبعاد الثابتة والمتغيرة في الإنسان من خلال تقديم طروحات تعالج المتغيرات والمستجدات ، ذكرنا فيما سلف أن لكل من الزمان والمكان وبعد تفاعلات معينة تأثيرات على الأبعاد الثابتة والمتغيرة في الإنسان ، وهذه التأثيرات إن هي إلاّ متغيرات ومستجدات ، ويمكن لعلماء الأمة من الجامعين بين الأصول والقواعد التي تحويها المرجعيات وبين علوم الحياة أن يقدموا من الطروحات والرؤى والآراء ما يستوعب تلك المتغيرات والمستجدات .

ولابد لتأثيرات عنصري الزمان والمكان أن تكون أشد تأثيراً على الجوانب أو الأبعاد المتغيرة في الإنسان ، فهي أقل صلابة وأكثر وأسرع استجابة لتلك التأثيرات ، ومن ثم فهي الأولى بالاهتمام والأجدر بتركيز الطروحات إلا أنه من جهة أخرى يمكن القول بأنه إذا كان ثمة تركيز وعناية من البداية بالأبعاد والجوانب الثابتة في الإنسان ، فإن ذلك سينعكس بدوره على الجوانب المتغيرة فيجعلها أكثر صلابة وأقل استجابة لتأثيرات عنصري الزمان والمكان .

ـ سد الفراغ التشريعي : إن مسألة الفراغ التشريعي وحكمة فرضه من الخالق سبحانه وتعالى لهي من أهم ما تتسم به المرجعيات الإسلامية وما تحويه من قواعد وأصول ، ومن أبلغ ما تتمتع به من مقدرة مطلقة على التواؤم والتكيف مع متغيرات ومستجدات الزمان والمكان .

والفراغ التشريعي يعني سكوت المرجعيات الإسلامية ممثلة في القرآن العظيم والسنة المطهرة عن قصد وعمد عن معالجة الكثير من الأمور وترك مهمة القيام بتلك المعالجة لأبناء الأمة

من النابهين الثقاة ، والملاحظ على هذه الأمور أنها متغيرة من زمن إلى آخر ، ومتبدلة من مكان إلى آخر ومن أقوام إلى آخرين ، كما أن هذه الأمور تتصل مباشرة بالجوانب والأبعاد المتغيرة في الإنسان ، كما تتصل كذلك بالأبعاد الثابتة ولكن بشكل غير مباشر .

والسكوت عن معالجة الفروع والمتغيرات والمستجدات بقواعد وأصول تتضمنها المرجعيات تعني بثوابت الأمور ورواسخ الأوضاع ، كما أنها لا تضع المتغير المتجدد في قالب ثابت بل تتركه ليعالج حسب زمانه ومكانه برؤية واجتهاد أهل الزمان والمكان ، فهم الأقرب منه والأفهم له والأقدر بالتالي على معالجته فالمرجعيات الإسلامية لو وضعت الفروع والمتغيرات والمستجدات في قوالب وأنماط وأطر وأضفت عليها صفات الثبات والاستمرارية ، كما هو شأن الأصول والقواعد ، لعاش الناس في كل العصور بعقول ومدارك أهل العصر الأول ، ولظلوا منجذبين إلى الأوائل ، ولعجزوا عن مواجهة المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على عصورهم ، ولبدت المرجعيات الإسلامية بالفعل جامدة قاصرة على زمن بعينه ، ولأضحى المسلمون بالفعل في حيص بيص .

إن الفراغ التشريعي حكمة بالغة أراد بها رب الناس أن يُكسب المرجعيات الإسلامية على الدوام صفات التجدد والتواؤم والمعاصرة ، وأن يشرك الناس أنفسهم في صياغة وتشكيل الكثير من أمورهم وشؤونهم بما يتوافق مع الزمن الذي يعيشون فيه ، والمكان الذي يتواءمون معه ، حيث أنهم هم الأعلم بعد خالقهم بأمور دنياهم .

ومعنى ما تقدم أن المسلمين في كل زمان ومكان لديهم الصلاحية والحق الشرعي في التشريع ، ومقدرة المسلمين على التشريع نابعة من تآلفهم مع المتغيرات والمستجدات التي تقع في زمانهم وتفاعلهم معها ، إلا أن ما ينبغي التنبيه إليه والتأكيد عليه في هذا الموضع أن قيام المسلمين بالتشريع لسد الفراغ الحادث قصداً في المرجعيات الإسلامية يجب أن يتم في إطار الأصول والقواعد الواردة في تلك المرجعيات ، كما أن مهمة القيام به منوطة بمن لديهم

القدرة والمكنة العقلية والفكريـــة والخبرة العملية في كل مجال مـن المجـالات أو تخـصص من التخصصات .

وعليه بات قيام المسلمين بمـلء الفـراغ التـشريعي الخـاص بمـتغيرات الأمـور ومـستجدات الزمن بمثابة إبراز لمقدرة المرجعيات الإسلامية على التعامل مع الزمان والمكان ، وقـدرة مـا تحويه من أصول وقواعد على التفاعـل مـع المـتغيرات والمـستجدات ، فالأصـول والقواعـد الثابتة الراسخة التي لا تتغير تتعامل وتتفاعل مع المتغيرات والمستـــجدات الـتي يفرزهمـا الزمان والمكان من خلال آليات وأدوات ، وأصبحت المرجعيات تحمـل في ذاتهـا عنـصري الثبات والرسوخ والتجدد والتطور ، فالأصول والقواعد تعطيها الثبات والرسوخ ، والآليـات والأدوات تمنحهـا التجـدد والتطـور ، وانتهـت المرجعيـات الإسـلامية لأن تكـون أصـيلة معاصرة .

المبحث الرابع

تطوير نماذج وأدوات الحركة

عملية تطوير نماذج وأدوات الحركة من العمليات المعقدة والمهمة في ذات الوقت ، معقدة لأنها تشمل عمليات أخرى فرعية ومتداخلة ، ومهمة لأنها تسهم بدور أساسي في إكساب الظواهر الاجتماعية وحركة الإنسان في الكون سمة الأصالة المعاصرة ، وسنحاول في هذا المبحث متابعة عملية تطوير نماذج وأدوات الحركة في الظواهر الاجتماعية وحركة الإنسان في الكون ، وذلك من خلال ما يلي :

أولاً : ما هي نماذج وأدوات الحركة :

نماذج وأدوات الحركة هي الفاعل الرئيسي في الشق التطبيقي من الظواهر الاجتماعية ، وهذه النماذج والأدوات تتمثل في مجموعة من المحركات والمحفزات تتمثل في الآتي :

❖ رجال الحركة :

وهم الذين يتفرغون لنقل الإطار النظري الفكري للظواهر الاجتماعية إلى الطور التطبيقي ، وفي النموذج الإسلامي يكون رجال الحركة على وعي واستيعاب كاملين بكافة أصول وقواعد الظواهر الاجتماعية وحركة الإنسان في الكون في المرجعيات الإسلامية ، وهم في ذات الوقت على دراية وخبرة بعمليات التطبيق الفعلي الواقعي لتلك الأصول والقواعد ، ومن الأهمية بمكان تعمق رجال الحركة في البعدين معاً المكونين للظواهر الاجتماعية الأصول والقواعد والنماذج التجريبيـة ، فالأصول والقواعد تتطلب التبحر في المرجعيات الإسلامية في حين تستلزم النواحي التطبيقية الإطلاع على التجارب العملية ، إلا أن

اهتمـام رجـال الحركـة الأصـيل يظـل منصباً علـى إحـداث وتحـديث الأنظمـة والأبنيـة والتنظيمـات وذلك بالمحـاكاة أو بالابتكار .

❖ جهود رجال الحركة :

رجال الحركة بالوصف المتقدم يبذلون جهوداً كثيفة في إيجاد الأنظمة والأبنية والتنظيمات وهذا الإيجاد يتم وفق نهجين : النهج الأول ، يتمثل في المحاكاة أي تقليد ما هو قائم وفعال من الأنظمة والأبنية والتنظيمات المعمول بها في نماذج تجريبية معينة ، ولكنها تتواءم مع البيئة الإسلامية وتعمل وفق أصول وقواعد الظواهر الاجتماعية وحركة الإنسان في الكون ، وقد يقوم رجال الحركة بتكييف وأقلمة هذه الأنظمة والأبنية والتنظيمات مع البيئة الإسلامية ومع أصول وقواعد الظواهر الاجتماعية ، النهج الثاني ، يتجسد في ابتكار الأنظمة والأبنية والتنظيمات على غير مثال سابق إلا التوافق مع أصول وقواعد الظواهر الاجتماعية ، وأهم ما تجدر ملاحظته في هذا السياق هو أن كلا النهجين لابد أن يتواءم ويتناسب مع البيئة الخاصة بالمجتمعات الإسلامية بما تحويه من متغيرات وما تكتنفه من مستجدات ، ولعل هذه هي أهم سمات نماذج وأدوات الحركة ، وهي في ذات الوقت أعظم مهامها وأمثل أهدافها ومقاصدها بالنسبة للظواهر الاجتماعية في المفهوم الإسلامي .

❖ الأنظمة والأبنية والتنظيمات :

من المحركات المهمة في نماذج وأدوات الحـركة هي الأنظمة والأبنية والتنظيمات ، فالأنظمة عبارة عن نماذج متكاملة تحوي في ثناياها مقومات أو أجزاء تقوم بينها علاقات وتفاعلات تكسب النموذج صفة النشاط والحراكية ، ويسعى النموذج إلى تحقيق أهداف معينة ، ويستخدم في سبيل ذلك آليات ووسائل محددة ، ولكل ظاهرة من الظواهر

الاجتماعية نظامها الخاص بها ، فالنظام السياسي هو المتعلق بالظاهرة السياسية ، والنظام الاقتصادي هو الخاص بالظاهرة الاقتصادية ، والنظام الاجتماعي هو المعني بالظاهرة المجتمعية .

أما الأبنية فهي هياكل تنظيمية تتولى تنفيذ مهام النظم التابعة للظواهر الاجتماعية والقيام بوظائفها وتحقيق أهدافها ، مثل الحكومة والجهاز الإداري والوزارة وكلها أبنية تتدرج من حيث الحجم والأهمية ، وهي تتواءم مع طبيعة الظواهر الاجتماعية في المنظور الإسلامي .

والتنظيمات بمثابة ترتيبات وإجراءات للممارسة النوعية ، فهي ضوابط للسلوك ترسم مسارات الحركة لنماذج وأنماط سلوكية معينة تتعلق بممارسة الجماعة المسلمة لأمور الحياة بشكل عام كما وردت في الأصول والقواعد التي تحويها المرجعيات الإسلامية .

ثانياً : كيف يتم تطوير نماذج وأدوات الحركة ؟ :

نماذج وأدوات الحركة من شؤون الإنسان ومن أمور دنياه التي يجوز له أن يصرفها ويطورها كيفما شاء وبما يتواءم مع ظروف حياته وتطوراتها المستمرة – وقد سبق لنا وأوضحنا – أن هذه النماذج والأدوات تمثل الجانب التطبيقي العملي من الظواهر الاجتماعية ، وإذا كانت المرجعيات الإسلامية قد حرصت على الاهتمام بالأصول والقواعد الخاصة بتلك الظواهر فتضمنتها وأوضحتها بدقة وتفصيل ، فقد تركت نماذج وأدوات التطبيق والممارسة لابتكار الناس واجتهادهم وخلقهم ، وكما يبتكر الإنسان النماذج والأدوات ويوجدها فهو كذلك يطورها وينقلها من حالة إلى أخرى أكثر كفاءة ومقدرة على مواصلة عملها ، ويتخولها دوماً بالتطوير والتعديل والتقويم .

إن دور الإنسان وعمله المنوط به القيام به فيما يتعلق بنماذج وأدوات الحركة يتراوح بين الإنشاء والإحداث لهذه النماذج والأدوات وبين التطوير والتعديل للقائم الفعال منها ، وإذا

كان الإحداث والإيجاد المبدئي أمراً مفروغاً منه لأنه معروف بالأساس فإن ما ينبغي إيضاحه في هذا الموضع هو كيفية التطوير والتعديل لما هو قائم وفعال .

إن تطوير ما هو قائم وفعال يعني إدخال التحسينات والتعديلات عليه لزيادة كفاءته وصلاحيته كي يتمكن من أن يؤدي مهامه ويقوم بوظيفته كما هو مخطط له ومرسوم لأن الزمان قد حمل من التغييرات والتطويرات ما لا يقدر للأدوات والنماذج إدراكها بدون تلك التعديلات والتحسينات ، ومن ثم فإن التطوير يعني الاستجابة لتأثيرات الزمان والمكان وزيادة الكفاءة والصلاحية لتتم الممارسة والحركة على أكمل وجه .

مما تقدم نستخلص أن تطوير نماذج وأدوات الحركة في المجتمع والحياة يتصل مباشرة بالممارسة في الظواهر الاجتماعية من أجل ترقيتها وإحراز أهدافها ، ثم هو كذلك يرتبط عضوياً بمتغيرات الزمان والمكان حيث يستوعبها ويحتويها ويستثمر تأثيراتها الإيجابية ويتلافى السلبية .

الفصل السابع

قابلية الطرح للتطبيق

ليس كافياً أن تصدر الطروحات عن المفكرين الباحثين المسلمين عبر مناهج أصولية علمية ، ولكن ينبغي أن توضع هذه الطروحات على أرض الواقع ، وتتحول إلى أنظمة وتنظيمات وإجراءات وسلوكات ، وتختلط بالتفاعلات الاجتماعية وتغدو جزءاً لا يتجزأ منها ، بل وتحقق الأهداف التي صيغت من أجلها وهي : تعديل الأفكار والسلوكات وإنشاء الأفكار والسلوكات ، وذلك تمهيداً للغاية النهائية وهي إقامة المجتمع المسلم الصحيح الذي يعلي من شأن الإسلام وعقيدته .

إن أهم ما ينبغي أن يتوفر في الطروحات الإسلامية إذن هو قابليتها للتطبيق بالشكل الذي أشرنا إليه أعلاه ، والقابلية للتطبيق هي أسطع البراهين وأقوى الدلالات على سلامة المنهج وصوابه من ناحية ، وعلى واقعية الطرح وموضوعيته من ناحية أخرى ، وعلى القدرة الفائقة للمرجعيات الإسلامية على إمداد المفكر الباحث بالأصول والقواعد التي مكنته من صياغة الطرح وتشكيله بما يتواءم مع المتغيرات والمستجدات والأبعاد المتغيرة في الإنسان من ناحية أخيرة .

إن أول ما يصادف المفكر الباحث وهو بصدد الحديث عن قابلية الطرح الإسلامي للتطبيق هو تكييف ووصف الطروحات التي يقدرّ له التوصل إليها وصياغتها ، ويلاحظ أن تلك الطروحات تبدو في شكلين أو نموذجين هما : أنها بمثابة مخرجات ثقافية تعبر عن المنطق الإسلامي في مواجهة عناصر الوجود ومفردات وتفاعلات المجتمع الإنساني ، أي بعبارة أكثر دقة أنها نماذج من الثقافة الإسلامية تخرج في شكل منظومات معرفية فكرية ، ثم أنها بمثابة آراء ورؤى تتابع المتغيرات والمستجدات فتعبر عن رؤية الإسلام إزاءها .

وإذا كان ما تقدم هو شأن الطروحات الإسلامية التي يخرجها منهج الطرح الإسلامي وماهيتها ، فماذا تعني قابلية تلك الطروحات للتطبيق ؟ إن القابلية للتطبيق تعني واقعية

الطروحات وتلاقيها أو عناقها مع الواقع ، وهذا يعني أنها ليست غريبة عليه ، وأنها قد تآلفت معه فور خروجها إليه ، وأصبحت جزءاً منه ، كذلك فالقابلية للتطبيق تعني الموضوعية التي يتسم بها الطرح وتعامله مع المتغيرات والمستجدات بصدق وشفافية ، والبعد عن الأساليب الإنشائية والأخرى التي تنحو منحى نظرياً بحتاً ، وأيضاً تعني القابلية للتطبيق التواؤم والتلاؤم مع البيئة الإسلامية المهيأة والمعدة لاستقبال تلك الطروحات ، وأخيراً تعني القابلية للتطبيق أن الطروحات تتسم بالنزعة الإنسانية العامة ، وهي سمة المرجعيات الإسلامية التي استنبطت منها وانتصبت علي أصولها وقواعدها ، وهذا لا يتعارض مع خصوصية بعض التجارب .

وماذا عن التطبيق عينه ؟ إذا توافرت لدى البيئة والطرح القابلية للتطبيق كان التطبيق بمثابة حقيقة واقعة لا ريب فيها ، وتطبيق الطروحات الإسلامية حسب تكييفها وماهيتها التي سبق أن أشرنا إليها تعني التحول إلى أنظمة وإلى تنظيمات وإلى سلوكات وإلى إجراءات .

ويرتبط بالتطبيق مباشرة هدف الطرح الإسلامي ، إذ لا يكفي التطبيق بالشكل والكيفية التي أوضحنا أعلاه ، وهي أن يتحول الطرح إلى أنظمة وتنظيمات وسلوكات وإجراءات ، ولكن لا بد أن يحقق الطرح هدفه المتمثل في تقويم الفكرة والسلوك وكذا إنشاء الفكرة والسلوك ، ومعني ذلك أن تحقق الأهداف هو شرط أساسي وضروري لاكتمال تطبيق الطروحات الإسلامية وجزء لا يتجزأ من منظومة منهج الطرح الإسلامي .

ولكن هل يمكن أن يستعصى الطرح على التطبيق ، ويرفض التعامل ويأبى التفاعل مع الواقع ؟ أو يرفض الواقع قبوله ، ويأبى التفاعل معه ؟ ما من شك في أن حدوث هذه التداعيات يمثل إحدى الإشكاليات الخطيرة والحساسة التي تصادف الطرح الإسلامي

الناتج عن تراكمات الفكر الإسلامي في الأزمنة والمجتمعات المختلفة ، وإذا حدث ذلك فكيف يمكن معالجة مثل هذه الحالات ؟ ثم لماذا يستعصى الطرح الإسلامي على التطبيق ؟! .

في هذا الفصل نتناول معايشة الطرح للواقع وتفاعله معه من خلال قابليته للتطبيق ، وذلك عبر المباحث الخمسة التالية :

المبحث الأول : نماذج وأشكال الطروحات الإسلامية .

المبحث الثاني : قابلية الطرح للتطبيق .

المبحث الثالث : نماذج وأشكال التطبيق .

المبحث الرابع : هدف الطروحات الإسلامية .

المبحث الخامس : إشكاليات تطبيق الطروحات الإسلامية .

المبحث الأول

نماذج وأشكال الطروحات الإسلامية

ما هو واقع الطروحات الإسلامية التي يفرزها فكر المفكرين الباحثين المسلمين ؟ هل لها نماذج وأشكال معينة ؟ وهل يمكن تكييفها في إطار الفكر والثقافة الإسلامية ؟ الواقع أن للطروحات الإسلامية نموذجين أو شكلين أساسيين ، يتمثل أولهما في المخرجات الثقافية التي تخرج على هيئة منظومات معرفية فكرية ، ويتمثل ثانيهما في الآراء والوجهات إزاء المتغيرات والمستجدات ، وتوضيح ذلك فيما يلي :

أولاً : الطروحات هي المخرجات الثقافية أو ما يعرف بالمنطق الثقافي أو الثقافة الإسلامية :

سبق لنا أن عرفنا الثقافة على أنها مزيج من المكتسبات والمعارف وخبرات الآخرين ومن المخزون الذاتي من الموروثات الثقافية والحضارية والعادات والتقاليد والأعراف والأخلاقيات والقيم والمبادئ ، يحدد النظرة الذاتية والرؤية الخاصة للكون والحياة والمجتمع ، ويعبر عن الرغبة في التعامل مع العناصر السابقة بطريقة معينة .

وعليه فالثقافة مزيج من عناصر أو مكونات : أولها مكتسبات ومعارف وخبرات الآخرين ، وهذا هو الجانب أو العنصر أو المكون المكتسب في الثقافة ، وهو يكتسب بوسائل وطرق عديدة من الكون والطبيعة والآخرين ، وثانيها المخزون الذاتي والرصيد المملوك من الموروثات التاريخية والعادات والتقاليد والأعراف والأخلاقيات والقيم والمبادئ والعقائد .

ثم إن ذلك المزيج عندما يتكون ويتبلور يحمل خصائص مميزة تميزه عن المكونين السابقين وتضفي عليه سمات خاصة ، ويحدد هذا المزيج الفكري النظرة الذاتية والرؤية الخاصة للكون بعناصره وللحياة وللمجتمع الإنساني .

كذلك فالمزيج الفكري يعبر عن الرغبة في التعامل مع عناصر الوجود والمجتمع الإنساني بطريقة معينة ، وتتوقف الثقافة عند هذا الحد ، أي عند النظرة والرؤية والرغبة في التعامل بطريقة خاصة ، فهذه هي حدود الثقافة ، إطارها ونطاقها الفكر فقط ، ولو تقدمت خطوة أخري وتحولت إلى سلوك للتعامل مع عناصر الوجود والمجتمع لأصبحت حضارة ، ومن ثم يقال بأن الثقافة فكر والحضارة سلوك مترتب على ذلك الفكر .

والطروحات هي المخرجات المنهجية للفكر الإسلامي التي صاغها منتصبة ومرتكنة على الأصول والقواعد المستقاة من المرجعيات الإسلامية التي تشكل مصادر للمناهج الأصولية ، وتلك الطروحات تعبر عن منطق الإسلام أي رؤيته الذاتية للكون وللحياة وللمجتمع ، وتلك الرؤية تحدد بالتالي الطريقة الخاصة التي يرغب الإسلام في التعامل مع تلك العناصر على أساسها .

وهذه الطروحات هي مزيج من معارف وخبرات الآخرين المتعلقة بالظواهر الطبيعية والاجتماعية التي سبق وتحدثنا عنها تحت مسمى المتغيرات والمستجدات والأبعاد المتغيرة في الإنسان ، ومن المخزون الذاتي والرصيد المملوك من المرجعيات الإسلامية وكل ما تقدم يفيد بأن الطروحات هي مخرجات الثقافة الإسلامية أو نماذجها وأشكالها .

وهذه المخرجات التي تتشكل في نماذج وصور نستقبلها على هيئة أدبيات ومؤلفات تشرح وتبين رؤية الإسلام لظواهر الكون وكذا للظواهر الاجتماعية ، كالظاهرة السياسية والظاهرة

الاقتصادية وغيرها من الظواهر ، وتبدو هذه الأدبيات في شكل منظومات مترابطة ومتسقة تحدد رغبة الإسلام في التعامل مع تلك الظواهر بوسائل وطرق محددة .

ويعد هذا العمل الموسوعي وما ينتج عنه من أدبيات في مجالات مختلفة وظواهر متباينة من ظواهر الكون والمجتمع أشكالاً ونماذج للثقافة الإسلامية ، لأنها تبلورت وتكونت بنفس الطريقة التي أوضحناها في مواضع سابقة .

ثانياً : الآراء إزاء المتغيرات والمستجدات :

ما سبق كان بمثابة مخرجات ثقافية إسلامية في شكل منظومات متسقة ، وثمة نموذج أخر في شكل آراء ترد في مواجهة المتغيرات والمستجدات ، وهذه الآراء كذلك هي مثابة مخرجات ثقافية ، ولكنها لا تأخذ شكل المنظومات المتسقة ، بل تمثل متابعة متجددة تبرز وجهة نظر الإسلام تجاه المتغيرات والمستجدات في الكون والحياة والمجتمع ، وتقترب من صيغة الفتاوى والإرشادات ، ولها قيمتها البالغة في إطلاع المسلمين خاصتهم وعامتهم على ما يتغير أو يستجد من أشياء وأمور لها تأثيرها على أفكارهم وسلوكاتهم ، أو على مفردات وأصول عقيدتهم .

المبحث الثاني

قابلية الطرح للتطبيق

في المبحث السابق توصلنا إلى خلاصة مؤداها أن الطروحات التي تترتب على المنهج موضع الدراسة والتحليل هي أشكال ونماذج من الثقافة الإسلامية ، فهي إذاً بمثابة رؤى ورغبة في التعامل بطريقة خاصة مع عناصر الوجود في الكون والحياة والمجتمع ، وهي تتوقف عند هذا الحد لأنها ثقافة ، وفي هذا المبحث ندرس كيفية تطوير هذه الرؤى والرغبة في التعامل مع عناصر الوجود من طور الفكر إلى طور السلوك والحركة لكي تتحول إلى حضارة ، وهذا ما يعرف بقابلية الطرح للتطبيق على أرض الواقع ، وهذه القابلية يمكن تلمسها واستشعارها في الطرح إذا اتسم بعدة سمات ، نتناول أهمها في ما يلي :

أولاً : واقعية الطرح :

واقعية الطرح تعني أن الطرح يتماس مع الواقع إلى درجة العناق ، ويتناول مفردات ذلك الواقع بدقة ويعالجها بحرص ، ولا يخوض في مسائل وشروحات وتفسيرات نظرية صرفة ، وإذا اتسم الطرح بهذه السمة فذلك يعني سلامته وسلامة المصادر التي ارتكن عليها ، وقدرته على تحقيق أهدافه .

وعندما تخلو الطروحات من هذه السمة تفقد كثيراً من صدقيتها وقدرتها على تحقيق أهدافها ، وهي تتسبب في وصف المرجعيات الإسلامية التي مثلت بالنسبة لها مصادر أساسية بالقصور في تزويد وإمداد المفكر الباحث بالأصول والقواعد التي يبني عليها طروحاته ، وكذا تتسبب في نعت المفكر الباحث هو الآخر بالقصور وعدم المقدرة على المواءمة بين

المتغيرات والمستجدات من ناحية وبين مصادر الطرح من ناحية أخرى ، وهذا يعني أنه لم يفهم أو يستوعب أحد القرينين أو كليهما معاً .

ثانياً : موضوعية الطرح :

يقصد بموضوعية الطرح أن يعتمد على تحليلات علمية وطرق ووسائل منهجية في مضاهاة الأصول والقواعد المستنبطة من المرجعيات الإسلامية بالمتغيرات والمستجدات والظواهر الكونية والاجتماعية موضع اهتمام الطرح ، وهنا لابد من أن تتوفر في المفكر الباحث السمة العلمية والقدرة على التحليل المنهجي ، والبعد عن الأكليشيهات التي لا تحمل مفاداً ولا معني .

ثالثاً : التواؤم مع البيئة الإسلامية :

تزداد قابلية الطرح للتطبيق إذا جاء متوائماً مع البيئة الإسلامية بالوصف الذي سبق وأوضحناه من قبل ، وهذا التواؤم لا بد أن يراعيه المفكر الباحث من البداية ويأخذه في حسبانه ، وبصفة خاصة في ظل التطورات السريعة والتداعيات المتلاحقة التي يمر بها المجتمع الإنساني عموماً والإسلامي خصوصاً تحت مسميات شتى .

رابعاً : إنسانية الفكر وخصوصية التجارب :

لابد للطرح الإسلامي أن يتسم بالإنسانية أي بالصلاحية والجدارة للمجتمع الإنساني عموماً ، وذلك لأن ذلك الطرح يحتوي على القيم الإنسانية والمبادئ والمثل العامة ، كما لابد في ذات الوقت أن يراعي بعض التباينات والخصوصيات التي قد تتسم بها بعض المجتمعات الإسلامية ، ولعل ذلك من أهم سمات الطرح الإسلامي .

إن الطرح الإسلامي عندما يحمل السمات والخصائص التي أوضحناها في هذا المبحث ، فهذا يعني أن لدى ذلك الطرح قابلية كاملة للتطبيق ، أي القابلية لأن يتحول إلى نماذج وتنظيمات وسلوكات وإجراءات تحقق الأهداف التي يتوخاها ذلك الطرح .

المبحث الثالث

نماذج وأشكال التطبيق

تطبيق الطرح الإسلامي يعني تحول ذلك الطرح أو انتقاله إلى أنظمة وتنظيمات وسلوكات وإجراءات تتفاعل جميعها مع الواقع الاجتماعي وتتغلغل في نسيجه وتحقق الأهداف التي جاءت من أجلها ، وهي تعديل الأفكار والسلوكات وإنشاء الأفكار والسلوكات ويمكننا توضيح نماذج وأشكال تطبيق الطرح الإسلامي فيما يلي :

أولاً : النموذج الأول : تحول الطرح إلى نظام :

أول نماذج وأشكال تطبيق الطرح الإسلامي يتمثل في تحويل الطرح إلى نظام ، والنظام يعد أهم النماذج والأشكال التي تعبر عن الطروحات الإسلامية ، وهو كذلك أعظمها وأكثرها تعقيداً واتساعاً وشمولاً ، فهو أساس الدولة الإسلامية وركيزتها الرئيسية ، ولذلك فإن إنشاء أو إقامة هذا النموذج يرتبط بإقامة كيان الدولة الإسلامية أو إعادة تشكيل هذا الكيان .

وتحويل الطرح إلى نظام يحتاج إلى ترتيبات خاصة تتمثل في خصوصية صياغة الطرح من ناحية ، وترتيب البيئة وتهيئتها من ناحية أخرى ، ثم تشكيل النظام وإعداد عناصره البشرية التي يوكل إليها مهمة تفعيله وتشغيله من ناحية ثالثة ، ثم تجريب النظام واختباره لتقويمه والتوصل إلى طريقته المثلى .

ثانياً : النموذج الثاني : تحول الطرح إلى تنظيم :

النموذج الثاني من نماذج تطبيق الطروحات الإسلامية يتمثل في تحويل الطروحات إلى تنظيمات ، والتنظيمات هي بمثابة ميكانيزمات أو آليات تعمل داخل النظام وتتولى مهمة تشغيله ، وقد توجد التنظيمات وتعمل بعيدة عن النظام ولا ترتبط به .

والتنظيم الذي يتم تشكيله داخل النظام عادة ما تتم صياغته داخل النظام عند صياغة الطرح ، مثل الشكل التنظيمي لقيمة الشورى الذي يصاغ ضمن المنهاج الإسلامي ، أو تنظيم المصرف الإسلامي الذي يصاغ ضمن النظام الاقتصادي ، وتنظيم القاعدة التقنية الإسلامية الذي يصاغ ضمن النظام التعليمي ونظام البحث العلمي الإسلامي وهكذا .

وقد يتشكل التنظيم مستقلاً عن النظام ، ويصاغ له طرح خاص به مثل تنظيم العمل الدبلوماسي والقنصلي الإسلامي ، وغير ذلك من التنظيمات التي تنشأ مستقلة عن أي نظام.

ثالثاً : تحول الطرح إلى سلوك :

النموذج أو الشكل الثالث من أشكال ونماذج تطبيق الطرح الإسلامي تتمثل في تحويل الطرح إلى سلوك ، والسلوك يرتبط أساساً ودوماً بحركة الإنسان وتفاعلاته داخل المجتمع ، وسلوك الإنسان يتم على مستويات ثلاث : المستوى الأول ، السلوك داخل النظام ، وهو سلوك الإنسان كفاعل ومفعّل للنظام ، وهو سلوك محدد ومعين في إجراءات ، المستوى الثاني ، السلوك داخل التنظيم ، وهو يشبه السلوك السابق في كونه فاعلاً ومفعلاً للتنظيم من خلال إجراءات بعينها ، المستوى الثالث والأخير وهو السلوك المستقل العام داخل

المجتمع ، وهو يبدو كذلك ولكنه في حقيقة الأمر يتبع النظام الاجتماعي ، ولكل مستوى من مستويات السلوك الثلاثة ضوابط وقواعد تضبطه وتسيره في مسارات محددة .

رابعاً : تحول الطرح إلى إجراء :

آخر نماذج وأشكال تطبيق الطرح الإسلامي يتمثل في تحويل الطرح إلى إجراء ، والإجراء هو الضابط لحركة الإنسان داخل النظام والتنظيم ، وطروحات الإجراءات تأتي في ثنايا طروحات النظام والتنظيم ونادراً ما تأتي منفصلة ، إلا أنها في دائرة الأحوال الشخصية قد تأتي مستقلة خاصة بتلك الأحوال .

مما تقدم نخلص إلى أن الطرح الإسلامي ليس طرحاً تنظيرياً يميل إلى التأصيل والفكر فقط ، ولكنه يخرج تماماً عن هذه الدائرة لينتقل إلى دائرة أخرى أكثر تماساً وتفاعلاً مع الواقع الاجتماعي بديناميانه وتفاعلاته ، وهذا يمنح منهج الطرح الإسلامي ومخرجاته من الطروحات بكافة أشكالها ونماذجها سمات سبق لنا تناولها في جزئيات من هذا المؤلف ، ويُثبت في ذات الوقت قابليته للتعامل مع الواقع في كل زمان ومكان من خلال واقعيته وموضوعيته وتناغمه البديع من البيئة .

المبحث الرابع

هدف الطروحات الإسلامية

في مجال الحديث عن قابلية الطرح الإسلامي للتطبيق نتناول مسألة مهمة من مسائل عناق ذلك الطرح مع الواقع ، ألا وهي هدف الطروحات الإسلامية ، فالهدف يمثل حلقة الوصل التي تربط بين الطرح وبين الواقع ، لأن الطرح إنما جاء لتحقيق ذلك الهدف في الواقع الذي يمثل الوسط أو البيئة ، ولا يخرج هدف الطروحات الإسلامية عن هدفين على النحو التالي :

أولاً : تقويم الأفكار والسلوكات :

يتمثل أول أهداف الطروحات الإسلامية في تقويم الأفكار والسلوكات ، والتقويم يعني أن ثمة أفكاراً وسلوكات قائمة ولكنها غير قويمة ، ومعيار القوامة هو الاتفاق مع الأصول والقواعد المستقاة من المرجعيات الإسلامية .

وقوام وجود الإنسان في هذا الكون يشتمل على الفكر والسلوك ، وثمة علاقة وطيدة بين الفكر والسلوك ، وقد يتميز الإنسان عن الحيوان بالاتساق بين الفكر والسلوك ، فالفكر عند الإنسان يقود السلوك ، وكل من هذا وذاك تضبطه وتنظمه قواعد وأصول معلومة بالضرورة لكل مسلم ، والخروج على قواعد وأصول الفكر والسلوك يستلزم التدخل لتقويمهما وإعادتهما إلى وضعيهما الأمثل ، ويتم ذلك من خلال الطروحات التي يتمثل هدفها الأساسي في القيام بمهمة التصويب والتقويم ، ويمكن الإشارة إلى تقويم الأفكار والسلوكات عبر الطروحات من خلال الآتي :

❖ تقويم الأفكار :

الأفكار هي ما يستقر في عقل الإنسان من مدركات ومفاهيم للمحسوسات والمعنويات التي تحيط بالإنسان ، ويتفاعل ويتعامل معها وتبدأ بعناصر الوجود وموجودات الكون ، وتنتهي بالمعتقدات ، وتتبلور تلك المدركات والمفاهيم في العقل عبر رموز دلالية يتم التعبير عنها بالحركة أو الإشارة أو اللغة المنطوقة والمسموعة ، وكثير من المدركات والمفاهيم يرتبط بالمعتقد الديني حيث أن الأخير يضبط تلك المدركات والمفاهيم ويكيفها مع قيمه وغاياته ومقاصده ، وعلى الإنسان الذي يعتنق ذلك المعتقد أن يفقه ويدرك المحسوسات والمعنويات وفق قاموس ذلك المعتقد ، وما يفرضه من مضامين ودلالات لتلك المحسوسات والمعنويات ، فالمعتقد إذن يضع حدود الفكر وإطاره ومساره وما يستقر لديه من مضامين ودلالات لكافة المحسوسات وجميع المعنويات .

وعليه فإن أي خروج على مقتضيات المرجعيات الإسلامية فيما يتعلق بمضامين ودلالات المحسوسات والمعنويات يستلزم التدخل لإصلاح ما نتج عن ذلك الخروج وتقويم الأفكار وتصويبها والعودة بها إلى مرئيات تلك المرجعيات ومنطقها ومرادها .

إن تقويم الأفكار وتصويبها وإعادتها إلى نطاق المرجعيات الإسلامية وإطارها الذي يعبر عن منطقها في صياغة المفاهيم والدلالات الخاصة بالمحسوسات والمعنويات لا يتم إلا من خلال طروحات تهتم بهذا التقويم والتصويب وتستهدفهما .

وتقويم الأفكار وتصويبها بالشكل الموضح أعلاه إن هو إلا تقويم وتصويب للفكر والثقافة الإسلامية ، لأن الفكر والثقافة الإسلامية إن هما إلا منطق الإسلام في صياغة وتشكيل المفاهيم والدلالات الخاصة بالمحسوسات والمعنويات الموجودة في الكون ، فلكل محسوس

يدرك بالجوارح والحواس ولكل معنى يدرك بالعقل والذهن مدلوله ومضمونه في المرجعيات الإسلامية ، ولا ينبغي لفكر أي مسلم أن يحيد عنها .

ويعاني فكر المسلم في الوقت الراهن من انفصال شبه كامل عن الإطار الخاص بمنطق المرجعيات الإسلامية في تكييف مضامين ودلالات المحسوسات والمعنويات ، وسبب ذلك يكمن في اكتفاء ذلك الفكر بإطار آخر يملك منطقاً خاصاً بتكييف مضامين ودلالات المحسوسات والمعنويات ، وهو منطق عقلاني بشري صرف ، وقد أثر ذلك كثيراً على الفكر والثقافة الإسلامية ، حيث أدى إلى انحراف فكر المسلم وثقافته ، وليس من السهولة إصلاح ذلك الخلل إلا عبر طروحات جادة وجريئة وموضوعية تملك المقدرة على محاججة ودحض وتفنيد ذلك المنطق والتغلب عليه وإزاحته وإحلال منطق الإسلام .

ويتوزع فكر الإنسان على دوائر ثلاث : الدائرة الأولى ، وهي الأرقى والأعلى والأهم وعليها يتوقف وجود الإنسان وكيانه ومصيره ، وهي دائرة علاقته بخالقه ، وهي دائرة المعتقدات التي يتحدد في نطاقها مفاهيم ودلالات الإله ذاته وصفاته وتوحيده والإيمان به وعبادته وطاعته وأية أمور أخرى ترتبط بالإله الخالق ، الدائرة الثانية ، هي الدائرة التالية ، وهي دائرة علاقة الإنسان بذاته ، وهنا تتحدد مفاهيم ودلالات النفس أو الذات واحترامها وتوقيرها وإقناعها بالإيمان بالدائرة الأولى وإلزامها بالتقوى والإيمان والضمير وكافة الصفات والقيم الشخصية ، الدائرة الثالثة ، هي دائرة علاقة الإنسان بأقرانه وبالمخلوقات وبالموجودات في الكون ، وهنا يتبلور في العقل مفاهيم ومدركات ودلالات الأقران والمخلوقات والموجودات وعلة وجودها وكيفية التعامل معها واستثمار وجودها .

لقد صاغت المرجعيات الإسلامية مضامين ودلالات ذات خصوصية وتفرد للمفردات الخاصة بكل دائرة من الدوائر المذكورة ، وفرضت على المسلم الإيمان بها واعتناقها والخروج عليها يمثل مخالفة شرعية تستوجب التقويم والتصويب .

❖ تقويم السلوكات :

السلوك هو الشق الثاني في الكيان الإنساني ، وهو يعني التحرك الإرادي في اتجاه المقصود ، أو الحركة الإرادية الهادفة والمنظمة ، والسلوك المعتاد مترتب على الفكر ، وإذا تجرد من الفكر أصبح سلوكاً ارتجالياً أو غريزياً لم يعد يقوده الفكر بل أصبحت تقوده الغريزة المتصلة مباشرة بالجوارح والحواس ، والسلوك غير السوي هو الذي لا يقوده فكر رشيد ، ولا يتفق مع الفطرة السليمة ، ولا يخضع لمعايير وضوابط وتقوده الغريزة والبهيمية .

وكما في حالة الفكر ، هناك الفكر الذي يخرج عن المنطق الخاص بمفاهيم ودلالات المرجعيات الإسلامية تجاه المحسوسات والمعنويات ، هناك كذلك فيما يتعلق بالسلوك ما لا يتفق مع الضوابط والمعايير التي صاغها الإسلام في ثنايا المرجعيات الإسلامية ، وهذا السلوك يحتاج إلى تقويم وتصويب من خلال طروحات تصاغ خصيصاً لذلك .

وما من شك في أن سلوكات الإنسان المبنية أو المؤسسة على فكر تجاه عناصر الوجود وموجودات الكون ينتج عن تفاعلها وتآلفها ما يعرف بالحضارة ، فقوام الحضارة هو ذلك السلوك ، أما نماذجها وأشكالها فتتجسد في مخرجات ونواتج ذلك التفاعل والتآلف ، ومن ثم فتقويم وتصويب السلوكات عبر الطروحات المبنية على الأصول والأسس المستنبطة من المرجعيات الإسلامية إن هو إلا تقويم وتصويب للحضارة وكذا لأشكالها ونماذجها .

إن سلوك الإنسان يتوزع في اتجاهات عديدة داخل المجتمع ، وكل اتجاه بمثابة مسار يرتبط بنشاط من نشاطات الحياة ، فهناك السلوك السياسي والسلوك الاقتصادي والسلوك الإداري .. إلخ ، وما من شك في أن النظام والتنظيم والإجراء يبنى ويؤسس على السلوك الإنساني .

كذلك يتوزع سلوك الإنسان على دوائر ثلاث : الدائرة الأولى ، دائرة العلاقة مع الإله الخالق ، وعلى هذه الدائرة تبدو التصرفات والسلوكات ذات الدلالة الشعائرية أو التعبدية مثل العبادات وما يلحق بها من نوافل وقربات وأعمال صالحات ، الدائرة الثانية ، دائرة العلاقة مع الذات ، وعلى هذه الدائرة تبدو علاقة الإنسان بذاته سلوكياً في مظهره وهندامه وسلوكاته القولية ،الدائرة الثالثة ، دائرة العلاقة مع الأقران وعناصر الوجود ومخلوقات وموجودات الكون وكافة العلاقات والسلوكات والتفاعلات على هذه الدائرة تكون مرتبطة ومقرونة بسلوكات الدائرة الأولى .

ثانياً : إنشاء الأفكار والسلوكات :

فيما سبق استهدفت الطروحات تقويم وتصويب الأفكار والسلوكات القائمة على أرض الواقع والمتفاعلة مع الإنسان في المجتمع والكون ، والآن ننتقل إلى الحديث عن هدف آخر للطروحات الإسلامية وهو المتمثل في إنشاء أو إيجاد أو إحداث الأفكار والسلوكات ، فكيف تنشئ الطروحات أو تحدث الأفكار والسلوكات ؟ ، هذا ما سوف نوضحه من خلال الآتي:

❖ إنشاء الأفكار :

كيف تنشئ الطروحات الأفكار وتحدثها على غير مثال سابق ؟ إن الإنشاء أو الإيجاد أو الإحداث يعني الابتكار والإبداع ، فكيف يتسنى للطروحات الإسلامية أن تقوم بذلك ؟ الطروحات الإسلامية تفرض أفكاراً ليس لها وجود على أرض الواقع فهي تنشئها إنشاءً من مزيج من المثالية والنموذجية الذي يرقى بفكر الإنسان ليصل إلى مستوى المعتقد القائم على عقيدة التوحيد ، وكل ذلك يصلح للتعامل مع المتغيرات والمستجدات ، فالتعامل مع تلك المتغيرات والمستجدات يكون بتقويم وتصويب الأفكار كما يكون كذلك بإيجاد وإحداث الأفكار .

ويعلم الكثيرون أن القرآن الكريم كتاب الله المعجز سيظل إلى يوم القيامة مصدراً للجديد من الأفكار والمبادئ والمثل والقيم التي تمكن المفكر الباحث من تخول المتغيرات والمستجدات بالمتابعة والاستيعاب والاحتواء ، ثم تزوده كذلك وتهيئ له الظروف والمكنات التي تجعله قادراً على ابتكار القيم والمبادئ والمثل والأفكار الجديدة التي لم يتوصل أو يعرفها رواد الفكر الوضعي الذين يقودون مجتمعاتهم ويصنعون الرأي فيها ، ولكن المهم في هذه الحالة أن يملك المفكر الباحث ملكة الغوص في كتاب الله العزيز وفهم وتدبر آياته ومعانيها ودلالاتها القريبة والبعيدة .

والفكرة في مجال الطروحات الإسلامية تُنشأ جديدة وغير مسبوقة في مواجهة المسلمين ، ثم في مواجهة غير المسلمين ، فالفكرة الجديدة في مواجهة المسلمين بدورها تتوزع إلى : فكرة جديدة مُنشأة أو مستحدثة في مواجهة المسلمين الموالين الملتزمين ، ثم فكرة جديدة مُنشأة أو مستحدثة في مواجهة المسلمين الأقل موالاة والأضعف التزاماً ، وكل من الفريقين يتلقى الفكرة بفهم واستيعاب خاص ينبع من التزامه وتعمقه في العقيدة .

أما الفكرة الجديدة غير المسبوقة في مواجهة غير المسلمين فتتوزع هي الأخرى إلى : فكرة جديدة في مواجهة غير المسلمين الذين على قدر من العلم والمعرفة والثقافة سواء الدينية أو الدنيوية ، ونخص منهم من لديهم فكرة ولو بسيطة وسطحية عن الإسلام ، وفكرة جديدة في مواجهة غير المسلمين الذين ليسوا على قدر يعتد به من العلم والمعرفة والثقافة وغير مطلعين على الإسلام ، والفكرة الجديدة في مجال الطرح الإسلامي عندما توجه إلى كل فصيل من الفصيلين اللذين تحدثنا عنهما أعلاه تحتاج إلى وسائل خاصة لإيصالها ، وإلى أساليب معينة لعرضها وبسطها .

وفي هذا السياق ينبغي التركيز والتفرقة بين أمور غاية في الأهمية تتعلق أساساً بالمجال الذي تنصرف إليه الفكرة المحدثة ، فالفكرة المحدثة لا ينبغي أن تقترب من العبادة بأي شكل من الأشكال ، ولا تمس النسك أو الشعيرة من قريب أو بعيد ، فهذه ثوابت ورواسخ ستبقى كما جاءت في المرجعيات الإسلامية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، فابتداع الأفكار وابتكار القيم والمبادئ والمثل إذن لا يكون إلا في أمور الدنيا ، فالبدعة لا ينبغي أن تمس العبادة ، ولا ضير في أن تكون في العادة ، فالإتباع في الدين أي في العبادة مفروض ، والابتداع في العادة أي في أمور الدنيا مرغوب .

❖ إنشاء السلوكات :

إذا كان ما سبق هو شأن الفكرة بجميع صورها عندما تُخلق أو تُنشأ مترتبة على الطروحات الإسلامية التي تبتدعها وتبتكرها ، فما شأن السلوكات ، هي تُخلق أو تُنشأ هي الأخرى بفعل الطروحات الإسلامية ؟ السلوك يُنشأ أو يُخلق مترتباً على الأفكار التي تُنشئها الطروحات الإسلامية ، وقد يُنشأ السلوك مستقلاً عن الأفكار حيث تخصص له طروحات ورؤى وآراء .

المبحث الخامس

إشكاليات تطبيق الطرح الإسلامي

في هذا المبحث نتناول أهم الإشكاليات التي تصادف تطبيق الطرح الإسلامي على أرض الواقع ونحاول تقديم تعريف لها ثم تبيان أهم أشكالها ونماذجها ثم استعراض طرق ووسائل معالجتها ، وذلك كما يلي :

أولاً : هل يمكن أن يستعصي الطرح على التطبيق :

نستعرض أول إشكاليات تطبيق الطرح الإسلامي بسؤال منطقي مفاده ، هل يمكن أن يستعصي الطرح الإسلامي على التطبيق ؟ إن قابلية الطرح الإسلامي للتطبيق ، وكذا تطبيقه فعلياً ، يقيمان الدليل على أن الطروحات واقعية وموضوعية ، ولديها القدرة على التحاور مع عناصر الوجود ثم مع المتغيرات والمستجدات ، وتملك الإمكانية أيضاً على التفاعل مع كل ما تذخر به البيئة من مفردات ، إلا أنه قد يحدث أن يتخلى الطرح الإسلامي عن سماته السابقة ، وعندئذ يبدو نظرياً صرفاً ، وقد يتجرد كذلك من الموضوعية تحت عوامل ومؤثرات عديدة ، فيبدو وقتئذ خال من العلمية وينقصه الأصولية والعقلانية ، وهكذا يظهر الطرح الإسلامي في مظهر مخالف للطرح الإسلامي النموذجي الذي سبق وأوضحنا خصائصه وسماته وماهيته وجوهره ، ويكون من الصعوبة بمكان قبول هذا الطرح أو تقديمه كنموذج للطروحات الإسلامية سواء للمسلمين أو لغير المسلمين ، كما يكون من الصعب كذلك فرضه على أرض الواقع ، لأن البيئة لن تقبله ، فهو لن يتفاعل معها ، أو يعانقها أو يذوب في ثناياها كما ينبغي أن يكون .

ثانياً : لماذا يستعصي الطرح الإسلامي على التطبيق ؟ :

لقد أفضى السؤال المطروح أعلاه إلى القول بإمكانية أن يستعصي الطرح الإسلامي على التطبيق في حالات بعينها وظروف بذاتها ، ويمكن أن يردف هذا السؤال بسؤال آخر مؤداه : لماذا يستعصي الطرح الإسلامي على التطبيق ؟ وهذا سؤال منطقي ، حيث يبدو من المتوجب على المفكر الباحث أن يبحث بإصرار وتصميم وجدية في أسباب استعصاء الطرح الإسلامي على التطبيق ، وسيكتشف أن تلك الأسباب عديدة ومتنوعة ، وسيضطر إلى تحليلها على النحو التالي :

❖ مشاكل المفكر الباحث :

أول العقبات أو التوعكات التي تصيب الطرح فتجعله غير قابل للتطبيق هي تلك الناجمة عن المفكر الباحث ، والمتعلقة بالإخفاق البحثي والفكري والمنهجي والتحليلي الذي يبدو في ثلاثة أشكال :

ـ الشكل الأول : العجز عن دراسة المرجعيات والتفقه فيها والتمكن منها ، وذلك لعدم التمكن من أدوات ووسائل البحث ، أو عدم تملك ملكة البحث في تلك المرجعيات .

ـ الشكل الثاني : القصور في فهم الإشكاليات المترتبة على المتغيرات والمستجدات والأبعاد المتغيرة في الإنسان ، وذلك لعدم التخصص .

ـ الشكل الثالث : الإخفاق في إجراء عملية المضاهاة بين الإشكاليات والقضايا المترتبة على المتغيرات والمستجدات وبين الأصول والقواعد المقابلة لها في المرجعيات ، وهذا الشكل مترتب على الشكلين الأول والثاني .

❖ مشاكل صياغة الطرح :

هذا الفصيل من المشاكل ذو طبيعة فنية حرفية منهجية تتعلق بصياغة الطرح أو الرؤية أو الرأي ، فالطرح بمثابة بناء فكري يبدأ باستعراض المتغيرات والمستجدات والإشكاليات المترتبة عليها ، ثم يردف ذلك الاستعراض ببسط الأصول والقواعد المستنبطة من المرجعيات ، وبعد ذلك تأتي عملية المضاهاة ، وهي عملية مناظرة يجريها المفكر الباحث بين المتغيرات والمستجدات والإشكاليات المترتبة عليها من جهة وبين الأصول والقواعد من جهة أخرى ، وبعد ذلك تأتي العملية الأخيرة ، وهي التي يقدم خلالها المفكر الباحث الأصول والقواعد كأطر عامة تستوعب الإشكاليات المترتبة على المتغيرات والمستجدات ونظرية كاملة توضح رأي الإسلام ووجهته في المسألة موضع الطرح .

❖ مشاكل البيئة :

كذلك قد تمثل البيئة حائلاً دون تطبيق الطروحات الإسلامية ، كأن لا تكون مؤهلة بالشكل الكافي لاستقبال الطروحات – وقد سبق لنا أن ناقشنا كيف تكون البيئة إحدى أهم مقومات تطبيق الطروحات الإسلامية – وعدم استعداد البيئة لاستقبال الطرح الإسلامي يعني أن تلك البيئة تعاني من المفردات والمكونات الغريبة التي لا تجعلها تتسم بالهوية الإسلامية .

❖ مشاكل التطبيق :

التطبيق بالنسبة للطرح الإسلامي يمثل إحدى أهم مراحله ، ومن ثم فهو يحتاج إلى إجراءات وتدابير عديدة تتواءم مع طبيعة ذلك الطرح ، فإذا كان الطرح في شكل منظومات فكرية نظرية ينتج عنها نظم متكاملة ، فإن تطبيق ذلك الطرح يحتاج إلى تدابير وإجراءات

خاصة بإقامة تلك النظم ، وتلك التدابير تبدأ بإزاحة الأنظمة القديمة ثم تطبيق الأنظمة الجديدة ، والأخيرة بدورها تحتاج إلى خرائط تنظيمية وهياكل تنظيمية وتوصيفات وظيفية ، إلى آخر هذه العمليات الإعدادية ، وأية إعاقات لهذا التطبيق تؤدي إلى إيقافه وإعاقة تفعيل الطرح .

ثالثاً : معالجة عدم قابلية الطرح الإسلامي للتطبيق :

معالجة إشكالية عدم قابلية الطرح الإسلامي للتطبيق تستوجب البحث في تصحيح أوضاع المشاكل التي طرحناها في البند السابق ، وكل مشكلة من تلك المشاكل تستوجب معالجة خاصة ، ترتبط بطبيعة علاقتها بالطرح ، فمشكلة المفكر الباحث تعالج من خلال انتقاء العنصر البشري المدرب والمعد إعداداً جيداً ، أما مشكلة الصياغة فقد تكون أخف وطأة ، والتغلب عليها يتم من خلال توجيه العنصر البشري ، أما مشكلة البيئة ومشكلة التطبيق فيرتبطان ببعضهما ارتباطاً عضوياً يجعل من علاج أي منهما علاجاً للأخرى .

الفصل الثامن

تولي الطرح بالمتابعة والتطوير

عندما يوضع الطرح على أرض الواقع ويتحول إلى جزء من تفاعلات الحياة الاجتماعية لا يعني ذلك نهاية علاقة المفكر الباحث بذلك الطرح ، بل تستمر العلاقة قائمة بين المفكر وبين طروحاته ، واستمرار تلك العلاقة يتم عبر مسالك ومسارات معينة تقيم الدليل على حميمية العلاقة بين المفكر الباحث وطروحاته ، ورغبته في الاطمئنان على تلك الطروحات ومتابعة نتائجها والتأكد من أن تلك النتائج قد جاءت وفق المرسوم والمحدد .

ويتابع المفكر الباحث طروحاته وفق طبيعتها والشكل الذي جاءت عليه ، فالطرح الخاص بإنشاء النظم يحتاج إلى متابعة من نوع خاص ، في حين أن الآراء في المتغيرات والمستجدات تحتاج إلى متابعة مختلفة ، وترتبط المتابعة بالتقويم والتقييم المستمرين لنتائج الطرح وعلاقاته وتفاعلاته الاجتماعية المختلفة .

كذلك يتابع المفكر الباحث طروحاته من خلال آلية أخرى بالإضافة إلى آلية المتابعة والتقويم والتقييم وهي آلية التطوير ، وتطوير الطرح يتمثل في الحفاظ عليه في حالة تواؤم مستمر مع المتغيرات والمستجدات ، من خلال نقله من طوره إلى طور آخر متجدد يناسب تلك المتغيرات والمستجدات .

في هذا الفصل سوف نبين كيف أن المفكر الباحث يتخول الطرح بالمتابعة والتطوير ، وذلك من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : المتابعة والتقويم والتقييم .

المبحث الثاني : التطوير والترقي .

المبحث الأول

المتابعة والتقويم والتقييم

لعل أول مجهودات المفكر الباحث التي تعقب صياغة الطرح ثم تطبيقه على أرض الواقع تتمثل في : متابعة الطرح بالوقوف على التطورات والتغييرات التي تلحق به أو تدخل عليه ، ثم بالوقوف على حالته ووضعيته بعد التطورات والتغييرات ، ثم في تقويم الطرح بتصحيح وتعديل أوضاعه حسب وضعه النموذجي ، وأخيراً بحساب مدى نجاحه في تحقيق أهدافه وغاياته ، وإلى التفصيل :

أولاً : المتابعة :

متابعة الطرح تعني الوقوف على ما لحق به أو دخل عليه من تأثيرات أو إضافات ، ثم وصف حالته أو وضعيته بعد تلك التأثيرات أو الإضافات ، ثم الوقوف على كفاءة أدائه بعد تلك التأثيرات أو الإضافات ، وعليه فالمتابعة تعني التدرج من خلال ثلاث مراحل إجرائية على النحو التالي :

❖ **طبيعة التأثيرات والإضافات :**

يدخل على الطروحات تأثيرات من متغيرات ومستجدات ، وتبدو التأثيرات على حالة الطرح وكذا على وضعيته وعلى كفاءة أدائه ، أما الإضافات فهي بمثابة أشياء أو أمور تلحق بالطرح فتؤثر أيضاً على حالته وعلى وضعيته وعلى كفاءة أدائه ، ولكن الفارق بين التأثيرات والإضافات يكمن في أن التأثيرات تؤثر في كفاءة الأداء أكثر من أي شيء آخر ، أما الإضافات فتؤثر على الشكل والهيئة والحالة ، ثم على كفاءة الأداء في نهاية المطاف .

ويقوم المفكر الباحث بوصف وتحليل ودراسة التأثيرات والإضافات التي دخلت على الطرح ، ويقف على مصادرها وتطورها وسرعة ذلك التطور ومضاعفاتها .

❖ وصف وضعية أو حالة الطرح بعد التأثيرات والإضافات :

ثم يواصل المفكر الباحث متابعة الطرح وذلك بوصف وضعيته وحالته بعد التأثيرات والإضافات ، وفي هذه الحالة سيقف على الحالة الجديدة التي سيبدو عليها الطرح بعد أن طرأت عليه التأثيرات أو دخلت عليه الإضافات .

❖ تقدير كفاءة الأداء :

المرحلة الإجرائية الثالثة التي يتوجب على الباحث القيام بها لمتابعة الطرح تتمثل في تقدير كفاءة الأداء الخاص بالطرح ، وتقدير كفاءة الأداء سيوضح بدقة التأثير السلبي الذي تركته التأثيرات أو الإضافات على عمل الطرح وفعاليته .

❖ ما هو سبب دخول التأثيرات والإضافات على الطرح ؟ :

فيما تقدم قام المفكر الباحث بعزل التأثيرات والإضافات عن الطرح ، ووصفها والوقوف على مصادرها ، ثم وصف وضعية الطرح بعد التأثيرات أو الإضافات ، ثم تقييم كفاءة الأداء الخاصة بالطرح بعد التأثيرات والإضافات ، والآن يبدو السؤال التالي : ما هو سبب دخول التأثيرات أو الإضافات على الطرح ؟ تدخل التأثيرات والإضافات على الطرح بفعل عوامل ثلاثة : العامل الأول يتمثل في العامل الزمني ، حيث تطرأ التأثيرات أو تدخل الإضافات على الطرح بسبب الزمن ، العامل الثاني يتجسد في العامل المكاني ، حيث تطرأ التأثيرات أو تدخل الإضافات على الطرح بسبب ظروف ومعطيات المكان ، العامل الثالث يتعين في

التطبيق الواقعي للطرح ، حيث تطرأ التـأثيرات أو تـدخل الإضـافات أثنـاء التطبيـق الـذي يختلف باختلاف الزمان والمكان والبشر .

ثانياً : التقييم والتقويم :

بعد ما تقدم من خطوات ومراحل المتابعـة الـتي حـددناها ووصـفناها في البنـد السابق يقـوم المفكر الباحث بعملية تالية تتضمن إجراءين متلازمين نتناولهما فيما يلي :

❖ التقييم :

في هذا الإجراء يتولى المفكر الباحث تقييم كفاءة أداء الطرح ، بعد أن تأكـد مـن تـأثره سـلباً بالتأثيرات والإضافات ، ويحبذ لو تمكن خلال هذا الإجراء من التوصل إلى حسابات كميـة لتلك التأثيرات والإضافات .

❖ التقويم :

بعد أن تأكد المفكر الباحث بأدلة محسوبة كمياً من تأثر الطرح سلباً بالتـأثيرات والإضـافات عليه أن يلجأ إلى تنقية الطرح مـن تلـك التـأثيرات والإضـافات وتـصحيح أوضـاعه وتعـديل مسارات حركته حتى يعود إلى وضعه النموذجي ، ومـن شـأن هـذا الإجـراء أن يتـواءم مـع طبيعة الطرح ومجاله وحجم التأثير والتأثر ومقدار الانخفـاض في كفـاءة الأداء ، وبعـد ذلـك على المفكر الباحث أن يتابع مرة أخرى الطرح بعد هذا التقويم حتـى يتأكـد مـن عودتـه إلى سابق عهده قبل دخول التأثيرات والإضافات عليه .

ثالثاً : ماذا تعني المتابعة والتقييم والتقويم للطرح الإسلامي :

ما تقدم من عمليات متابعة وتقييم وتقويم للطرح الإسلامي ماذا تعني بالنسبة له ؟ إن تلك العمليات تعني أن الطــرح الإسلامي يتمتع بخصائص معينة منها :

❖ الحيوية والديناميكية :

وهذا يعني أن الطرح الإسلامي يتمتع بحيوية وديناميكية داخل المجتمع الإسلامي ومن خلال تعامله وتعاطيه مع الواقع ، وذلك يتصل بمدى قابلية الطرح للتطبيق :

❖ القابلية للتجاوب مع المتغيرات والمستجدات :

كذلك تعني عمليات المتابعة والتقييم والتقويم قابلية الطرح للتجاوب والتعاطي مع المتغيرات والمستجدات بشكل مستديم وهذه الخاصية تمنح الطرح أهم مميزاته ومحاسنه .

وفي نهاية هذا المبحث يعن السؤال التالي : هل يمكن أن تؤدي التأثيرات والإضافات التي تطرأ على الطرح أو تدخل عليه إلى تأثيرات إيجابية ؟ من النادر أن نقف على تأثيرات أو إضافات يمكن أن تقود إلى تأثيرات إيجابية على الطرح الإسلامي ، إلا أنه يمكن للمفكر الباحث أن يقوم بتطوير الطرح وترقيته بما يجعله يحوّل مثالب التأثيرات والإضافات إلى إيجابيات تطور الطرح إلى الأفضل والأمثل ، وذلك ما سوف نناقشه في المبحث التالي .

المبحث الثاني

التطوير والترقي

فيما سبق تناولنا متابعة الطرح عبر إجراءات ومراحل وتطورات معينة ، وذلك بغرض الوقوف على ما يعتريه من تأثيرات تؤثر على كفاءة أدائه وتصيبه بالقصور والتقاعس ، وفي هذا المبحث نعمد إلى دراسة حالة أو إجراء مكمل لما سبق وهو عملية التطوير والترقي للطرح كامتداد لعملية المتابعة السابقة ، أو كإجراء مستقل ، هدفه التطوير والترقي ، وإيضاح ذلك فيما هو تالي :

أولاً : تطوير وترقية الطرح المتأثر سلباً بالتأثيرات والإضافات :

سبق لنا في موضع خلا أن عرّفنا التطوير بأنه نقل المتغير من طور إلى آخر ، أو من حالة إلى أخرى ، وهو يعني في نفس الوقت التحويل الذي يعني أيضاً نقل حالة الشيء ووضعيته من حالة إلى أخرى ، وذكرنا كذلك أن التطوير لا يعني دوماً التقدم في اتجاه الرقي والأفضل ، فالتطوير قد يعني نقل المتغير من طوره الذي هو عليه في اتجاه الرقي والأفضل ، وقد يعني نقله في اتجاه التراجع والأسوأ ، إلا أنه عندما يرتبط التطوير بالترقي أو يقترن به فإن مساره واتجاهه يتحدد بشكل قاطع في اتجاه الأفضل والأمثل .

وأول حالات تطوير الطرح الإسلامي تتمثل في تطوير وترقية الطرح الإسلامي المتأثر سلباً بالتأثيرات والإضافات ، وهو ذلك الذي تناولناه في المبحث السابق ، حيث تمت متابعته من قِبل المفكر الباحث وانتهى أمره إلى تنقيته مما اعتراه من التأثيرات والإضافات ، كما تم تصحيح وضعه وتعديل مسار حركته حتى يعود إلى وضعه النموذجي ، ويحقق أهدافه التي

جاء من أجلها ، وقد لا يتوقف المفكر الباحث عند هذه الوضعية أو الحالة بل يواصل تعامله مع الطرح ويتخوله بالتطوير والترقي ، وينصرف التطوير المتجه إلى الأفضل والأمثل إلى مفردات أو مكونات معينة في الطرح فيتم التركيز عليها ، وتتمثل أهم تلك المفردات أو المكونات في الآتي :

❖ إتقان الصياغة :

قد يعاد النظر في البناء الفكري للطرح وترصين صياغته ، وتقوية أدلته وأسانيده العقلية حتى يبدو قوي الحجة ، ويملك القدرة على الإقناع ، وهذه الخصائص جميعها ذات صبغة فكرية نظرية .

❖ تمتين العلاقة مع البيئة :

كذلك تتم مراجعة علاقة الطرح بالبيئة ، ويعمد المفكر الباحث إلى تمتين تلك العلاقة وإزالة أية حواجز أو موانع تعوق تلك العلاقة أو تُحد من فعاليتها ، حتى تكون سلسة تنتهي بالعناق والذوبان .

❖ الدقة في التطبيق :

أيضاً يحتاج الطرح إلى التدقيق فيما يتعلق بالتطبيق ، وذلك بالالتزام بالأطر الفكرية للطرح والأصول والأسس التي يرتكز عليها .

ثانياً : تطوير وترقية الطرح بشكل دوري تلقائي :

بالإضافة إلى الجهد الذي يقوم به المفكر الباحث فيما يتعلق بتطوير وترقية الطرح المتأثر سلباً بالتأثيرات والإضافات ، فهو مطالب بتطوير وترقية الطرح بشكل دوري وتلقائي حتى لو لم يتعرض للتأثيرات والإضافات وذلك حفاظاً على الطرح ، وتوقياً للتأثيرات والإضافات ، ويمكن للمفكر الباحث القيام بهذه المهمة بنفسه ، كما يمكن لأي مفكر باحث مسلم متخصص في موضوع الطرح أن يتولى هذه المهمة ، حيث يبدو التناسق والتكامل بين علماء المسلمين .

إن ما تقدم يعني أن علماء المسلمين مطالبون بأن يتصدوا لأية طروحات إسلامية بالتدقيق والمراجعة ثم تطويرها وترقيتها سواء تعرضت للتأثيرات والإضافات أم لا ، وهذا يمثل من الناحية الشرعية فرض كفاية ، حيث أن هذه المهمة لا ينبري لها إلا المتخصصين الثقاة من علماء الأمة .

الفصل التاسع

تواصل نماذج الممارسة

على مدى الفصول الثلاثة توحد السياق حول إثبات أهم خصائص منهج الطرح الإسلامي والتي تتمثل في كونه منهجاً يتعامل مع الواقع المعاصر ، وفي كون ما يقدمه من طروحات وإسهامات قابلة للتطبيق على أرض الواقع ، وفي إمكانية تولى تلك الطروحات بالمتابعة والتطوير ، وفي هذا الفصل يستمر منهج الطرح الإسلامي في عزمه ومضائه من أجل إثبات واقعيته وواقعية طروحاته من خلال ما يذخر به التاريخ الإسلامي ، وكذا الواقع المعاصر من نماذج الممارسة العملية الخاصة بالمنهج وطروحاته .

إن التاريخ الإسلامي يحمل بين صفحاته ما يثرى منهج الطرح الإسلامي ويقر دعواه ، التي مفادها أنه منهج علمي قائم على أصول وقواعد ، وأنه يفرز طروحات قيّمه تجاوبت مع الزمان الذي خرجت فيه إلى أرض الواقع ، وتفاعلت مع المكان الذي عايشت أهله وعاينت خصوصياته ، وأنه أخيراً تمكّن من تحويله إلى نماذج بما تحويه من نظم وتنظيمات وإجراءات وسلوك .

إننا في هذا الموضع نعمد إلى التاريخ الإسلامي لكي نتزود من وقائعه وأحداثه بما يقيم الدليل على أن منهج الطرح الإسلامي كان له وجود فعّال في ذلك التاريخ منذ نشأته التي ارتبطت بانبعاث الدعوة إلى العقيدة الإسلامية ، وكان لطروحاته أهميتها ووقعها في التعامل مع المتغيرات والمستجدات التي طرأت في الحقب الزمنية المختلفة ، وأن تلك الطروحات في تلك الحقب الزمنية التي ظهرت فيها قد تحولت إلى نماذج عملية حركية اختلطت منذ عهد النبوة الزاهر بالواقع وذابت فيه وتحولت إلى جزء منه في هيئة نظم وتنظيمات وإجراءات وسلوكات وتصرفات .

فمنذ عهد النبوة الزاهر ومنهج الطرح الإسلامي قد أعتُمد بوصفه الأداة والوسيلة العلمية الأصولية المنهجية الدقيقة التي أوكلت إليها مهمة الاجتهاد والاستنباط والمواءمة والمضاهاة ثم صياغة الطروحات والآراء والوجهات والرؤى ثم تحويلها إلى نظم وتنظيمات وإجراءات

وممارسات للمسلمين في كل مكان ، قام بذلك الرسول الكريم كقائد سياسي للدولة والمجتهد الأول في هذه الأمة ومعلم مجتهديها وعلمائها وقام بذلك الخلفاء الراشدون والصحابة الأجلاء والتابعون الأخيار .

بعد ذلك استمر العلماء المجتهدون في العصرين الأموي والعباسي بدأبٍ وحرص ومثابرة في ترسم خطى الرسول الكريم وخلفائه الراشدين والتابعين لهم بإحسان ، فالعلماء هم ورثة الأنبياء ، استمر العلماء المجتهدون في الاعتماد على منهج الطرح الإسلامي الذي ظلت مهمته متمثلة في صياغة الطروحات المبنية على المضاهاة والمواءمة بين المتغيرات والمستجدات والأصول والقواعد المستنبطة من المرجعيات الشرعية ، ولكنها في الواقع العملي لم تتحول إلى نظم ولكن تحولت إلى تنظيمات وإجراءات وسلوكات لأن النظم كانت قد استقرت ولو على شكل غير أصولي ولكنها كانت غير قابلة للتغيير ، حيث أن القائمين عليها صمموا على فرضها ، ومن ثم اقتصرت الطروحات على تقديم أطر التنظيمات والإجراءات والسلوكات .

وفي عصر التفكك والانهيار ندر استخدام منهج الطرح الإسلامي ، وندر كذلك المجتهدون الذين يمكن لهم استخدام ذلك المنهج ، وندرت بالتالي الطروحات التي تستوعب المتغيرات وتحتوي المستجدات ، ومن ثم أغلق باب الاجتهاد ، وظلت الإشكاليات الناجمة عن المتغيرات والمستجدات المتلاحقة تتم مواجهتها بطروحات من عصور سالفة فتراكمت تلك الإشكاليات وكان ذلك سبباً رئيسياً في بُعد المسلمين عن الأصول والقواعد والمرجعيات الإسلامية وفي تخلفهم الذي باتوا فيه .

وفي الوقت الراهن بات الأمر مختلفاً ، فلم يعد أحد يسمع عن منهج للطروحات الإسلامية ولم يعد أحد يجرؤ على الحديث في أية أمور من هذا القبيل ، وأصبح من الصعب مواجهة متغيرات العصر ومستجدات الزمن ، حيث انقسم العارفون في زماننا إلى قسمين : الأول

عرف الدين كعبادة ونسك وأحكام وحدود ، والثاني عرف الحياة كعلوم ونظم وتنظيمات وإجراءات وسلوكات مستوردة من بيئات غريبة ، وتم الفصل التعسفي بين الأمرين ، وبات كل قسم في واد ، فمن عرف الدين لم يعرف أمور الدنيا ، ومن عرف أمور الدنيا لم يعرف من الدين إلا العبادة ، وتوهم الجميع أن الدين لم يأت لإصلاح الدنيا وسياستها حيث أنه دين الدنيا والآخرة ، وأصبح الوضع الراهن يحتاج إلى طروحات ناتجة عن منهج الطرح الإسلامي لا تحتوى التنظيمات والإجراءات والسلوكات فقط بل تحتوى قبلها النظم ذات الأصول والصبغة والهوية الإسلامية .

في هذا الفصل نقدم متابعة تاريخية لتطور منهج الطرح الإسلامي وطروحاته عبر التاريخ الإسلامي بحقبه المختلفة والمتفاوتة من حيث القوة والضعف وذلك من خلال المباحث الستة التالية :

المبحث الأول : منهج الطرح الإسلامي والطروحات الإسلامية

وتطبيقاتها في عصر النبوة الزاهر .

المبحث الثاني : منهج الطرح الإسلامي والطروحات الإسلامية

وتطبيقاتها في عصر الخلافة الراشدة .

المبحث الثالث : منهج الطرح الإسلامي والطروحات الإسلامية

وتطبيقاتها في العصر الأموي .

المبحث الرابع : منهج الطرح الإسلامي والطروحات الإسلامية

وتطبيقاتها في العصر العباسي .

المبحث الخامس : منهج الطرح الإسلامي والطروحات الإسلامية

وتطبيقاتها في عصر التفكك والانهيار .

المبحث السادس : منهج الطرح الإسلامي والطروحات الإسلامية

وتطبيقاتها في الوقت الراهن .

المبحث الأول

منهج الطرح الإسلامي والطروحات الإسلامية

وتطبيقاتها في عصر النبوة الزاهر

لقد كان رسول الإنسانية القدوة والأسوة في كل الأمور ، وفي هذه الجزئية سننصرف إلى تحليل جانب ذي خصوصية من حياة الرسول الكريم وهو المتعلق باجتهاده الشخصي المعتمد على عقله الأريب وفكره السيد ورأيه الراجح وخلقه العظيم كقائد سياسي ورجل دولة من الطراز الأول وذلك كله بمنأى عن الوحي المنزل والنبوة ، فنحن الآن نعكف على دراسة جانب معين من حياة الرسول الإنسان المجتهد المفكر الذي يصنع القرار في سياسة الدولة ويتخذه في أمور لم ينزل بها الوحي ، وهي أمور شبيهة بما يحدث في عصرنا وما حدث في كل العصور ، أنها المتغيرات والمستجدات الدائمة الحركة والدائبة التطور ، فكيف واجهها الرسول الكريم ، وكيف تعامل معها بالاحتواء والاستيعاب من خلال اجتهادات وطروحات قامت على أساسها النظم السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية وانتصبت على قواعدها التنظيمات المختلفة وأرست السلوكات والتصرفات التي نظمت ورتبت حركة المسلم في الحياة في أول دولة إسلامية عرفها التاريخ ، والتفصيل فيما يلي :

أولاً : اجتهاد الرسول الكريم كقائد سياسي للدولة الإسلامية :

سلوكات الرسول الكريم وتصرفاته في الحياة العامة المتعلقة بسياسة أمور الدولة وشئون المسلمين انقسمت إلى قسمين : القسم الأول : سلوكات وتصرفات وقرارات كان أساسها الوحي المنزل من عند الله ومن ثم فهي كانت في عداد الأوامر الإلهية التي يجب على الرسول الكريم والمسلمين جميعاً الالتزام بها حيث لا خيرة لهم فيها ، وهذا الشق من

السلوكات والتصرفات والقرار ليس محور اهتمامنا في هذه الجزئية ، القسم الثاني : سلوكات وتصرفات وقرارات كان أساسها الاجتهاد المبني على الرأي والفكر والخلق والخبرة والتجربة لرجل الدولة والقائد السياسي ، وهذا الشق من السلوكات هو محور الاهتمام لأنه كان يمثل الآراء والطروحات التي تفاعلت مع التطورات والأحداث والمتغيرات والمستجدات واحتوتها واستوعبتها وقدمت النموذج الأول والمثال الأصيل للطرح الإسلامي المتكامل .

لقد كان الرسول الكريم أول المجتهدين وعظيم المفكرين بخلقه الذي وصفه رب العزة بالعظمة وياله من خلق هو خلق معلم الإنسانية ، كان يقدم الرأي والطرح ويستهدف من ورائه هدفين : الأول أن يسوس الدولة ويحقق مصالح المسلمين وينشر دين الإسلام ، والثاني أن يعلم المسلمين كيف يتدبرون أمورهم ويصنعون مثل صنيعه في متابعة المتغيرات والمستجدات واحتوائها بما يتواءم مع الأصول والقواعد الشرعية ويحقق في ذات الوقت مصالح المسلمين .

وعليه فقد كان الكثير من أمور وشئون الدولة الإسلامية ومصالح المسلمين يدار بناءً على الرأي والطرح الذي يقدمه الرسول الكريم بعد تدبر وتفكير واستعراض للخبرة والتجربة التي يملكها صلى الله عليه وسلم بوصفه رجل الدولة والقائد السياسي .

ثانياً : الرأي والطرح المبنى على الشورى الجماعية :

إلى جانب الرأي والطرح الذي كان يقدمه الرسول الكريم كقائد سياسي كان هناك الرأي والطرح المبني على الشورى بين المسلمين خاصتهم وعامتهم ، فكان صحابة الرسول الكريم يستشارون في كثير من الأمور الخاصة بسياسة الدولة وقضاء مصالح المسلمين التي لم يتنزل بها الوحي ولم يعرض الرسول بخصوصها رأياً أو يبسط طرحاً من عقله وفكره وقريحته ،

فكانوا يقدمون الآراء فيختار أرجحها وكانوا يجمعون على الرأي فيأخذ بـه ، ففـي حالـة تعدد البدائل يختار أرجحها ، وفي حالة الإجماع أو اتفـاق الأكثرية يأخذ به .

وكما كان الرسول الكريم يستشير الصحابة ويتلقى الـرأي والطـرح ، كـان كـذلك يسـتشير عموم المسلمين في الكثير من الأمور ويأخذ أيـضاً بـأرجح الآراء أو بـرأي أكثـريتهم ، وكـل ذلك كان بمثابة آراء وطروحات يقدمها المسلمون بناءً على العلم والفهـم والتجربـة والخـبرة وهدفها استيعاب الأمور المتطورة والمتغيرات والمستجدات ، وكانت تلك الطروحـات والآراء تقـدم في كافـة المواقـف في شـئون سياسـة الدولـة وفي الحـرب وحتـى في الـشئون الخاصـة بالرسول الكريم والذي يعرضها على المسلمين ويسمح لهم بالاطلاع عليها .

ثالثاً : الأخذ بالرأي الصائب الرشيد الراجح :

قد يتقدم أحد الصحابة أو أحد عموم المسلمين برأي صائب رشيد راجح يحمل حلاً لأزمـة أو علاجاً لمسألة أو مخرجاً من مـأزق ، فيأخـذ بـه الرسـول الكـريم ويثنـى علـى صـاحبه ويكرمه لأنه اجتهد وقدم رأياً أو طرحاً أفاد الأمة وعموم المسلمين .

وأصـحاب هـذا الـرأي رغـم أنهـم أفـراد إلا أن رجاحـة عقـولهم ورشـد آرائهـم وفهمهـم واستيعابهم لما يبسطون رأيهـم بخـصوصه جعلـهم الأجـدر والأكفـأ والأولى بالإتبـاع ومحـط التكريم والثناء ، وهكذا يفسح المجال وتعطى الفرصة لـمن يملـك مقـدرات ومكنـات تقـديم الرأي والطرح لأن يبسط ما لديه من رؤية وطرح ورأي ، وقدوتنا في ذلك هو الرسول الكريم الذي اجتهد وحث صحابته وعموم المسلمين على الاجتهاد فيما ينبغي الاجتهـاد فيـه وهـو متغيرات الزمن ومستجدات الأيام التي يعلمها المسلم أو يخبرها .

رابعاً : خصائص الطروحات التي كانت تقدم في عهد النبوة الزاهر :

كانت الطروحات في عهد النبوة الزاهر تتسم بجملة من السمات والخصائص تتمثل في الآتي :

❖ اتسمت الطروحات في عهد النبوة الزاهر بأنها تصدر من أصحاب العقول الراجحة والآراء السديدة والخبرة والتجربة ، وهذا يعنى أنها ترتكن على أصول وقواعد تنتهي إلى بلورة ما يعرف بالمنهج ، والأخير يتواءم مع كل زمان ومكان .

❖ كذلك اتسمت الطروحات التي ظهرت في عهد النبوة الزاهر بأهم سماتها وهو أنها كانت بمثابة الأسس والمرتكزات التي بنيت عليها النظم المختلفة السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية في الدولة الإسلامية والمجتمع المسلم ، وبصفة خاصة الطروحات التي صدرت عن الرسول الكريم والخلفاء الراشدين ، فهذه هي طروحات تأسيس النظم في الدولة الإسلامية الأولى .

❖ كذلك كانت تلك الطروحات بمثابة الأسس التي بنيت عليها التنظيمات داخل الدولة الإسلامية والإجراءات الخاصة بتسيير شئون الدولة وعلاقات أفراد المجتمع ببعضهم وبالدولة في ذات الوقت ثم السلوكات والتصرفات الخاصة بالمسلمين وهم بصدد ممارسة حياتهم اليومية .

❖ أيضاً كانت الطروحات في عهد الرسول الكريم وسيلة للتعليم وسند شرعي أصيل على ضرورة الاجتهاد وإفساح المجال لكل من يملك مقدرات ومكنات الاجتهاد لأن يقدم ما لديه لرفعة شأن الأمة وإعلاء شأن الدين القويم ، ومن شأن ما تقدم أن يوضح أهمية تلك الطروحات وضرورتها والأسس والأصول التي ترتكن عليها .

مما تقدم تخلص إلى ما مفاده أن عصر النبوة الزاهر بمثابة المنبع التي نبعت منه الطروحات وأخذت شكلها الصحيح وتأسست أصولها وقواعدها ليصبح بعد ذلك نموذجاً يحتذى وسنداً يعتد به ويرتكن عليه في القيام بمهمة الاجتهاد وتحديد قواعد وأصول ذلك الاجتهاد .

المبحث الثاني

منهج الطرح الإسلامي والطروحات الإسلامية

وتطبيقاتها في عصر الخلافة الراشدة

تركنا في المبحث السابق منبع الطروحات ومهدها الأول لننتقل في هذا المبحث إلى عصر آخر ازدهرت فيه الطروحات لتواصل مهمتها المتمثلة في ترسيخ أركان الدولة وإرساء قواعد نظمها وأنظمتها وإجراءاتها وسلوكات وتصرفات مواطنيها وبصفة خاصة أنها كانت قد شرعت في التوسع والامتداد في كافة الاتجاهات ، وسنلاحظ بداءة أن محور الطروحات كان التنظيمات والإجراءات والسلوكات أما النظم فقد تم إرساء قواعدها في عهد النبوة الزاهر ، والإيضاح فيما هو تالي :

أولاً : في عهد الخليفة الراشد أبي بكر الصديق :

إذا كانت أهداف الاجتهاد والطرح قد تمثلت في عصر النبوة الزاهر في تشكيل النظم والتنظيمات والإجراءات والسلوكات فإن أهدافه في عصر الخلافة الراشدة قد تمثلت في إرساء وترسيخ تلك الأنظمة وابتكار وتقعيد التنظيمات والإجراءات وإقرار وضبط السلوكات والتصرفات وقد توزع الاجتهاد وصياغة الطروحات على ثلاثة جهات كما يلي :

❖ **اجتهاد الخليفة :**

كان خليفة رسول الله أبو بكر الصديق عميق الإيمان شديد التقوى والورع لدرجة أن رجّح الرسول الكريم إيمانه على إيمان الأمة ، وبالرغم من ذلك كان يخشى الخطأ ويخاف الزلل ، فاعتاد ألا يقطع أمراً إلا بالعودة إلى رديفه أو وزيره عمر بن الخطاب أو إلى كبار الصحابة أو إلى أهل الاختصاص من المسلمين .

لكن الخلفية الراشد أبا بكر الصديق كان يجتهد ويطرح رؤياه ويبسط وجهته فيما يتعلق بالمتغيرات والمستجدات التي لا يقم بخصوصها نص صريح في القرآن والسنة ، وكان في ذلك يقتدى بالرسول الكريم ، وكان الصديق يُراجع في بعض اجتهاداته ، وكان يُراجع من قبل الفاروق ، وكان يستجيب لتلك المراجعة بل ويسعد بها ويحمد الله على أن قيّض له من يعيده إلى الصواب ويبعده عن الزلل .

لقد كانت اجتهادات وطروحات خليفة رسول الله دقيقة وحذرة ويبدو فيها بجلاء الالتزام بالأصول والقواعد الواردة في القرآن والسنة ، إلا أن اجتهاداته المتعلقة بقتال المرتدين اتسمت بالتصميم والعزم والمضاء ، حيث تواءمت مع الحدث الذي يتعلق بكيان الدولة الناشئة في مرحلة حاسمة انتقل فيها الرسول الكريم إلى الرفيق الأعلى .

❖ اجتهاد الصحابة :

في فترة خلافة أبي بكر الصديق كثرت اجتهادات وطروحات كبار الصحابة المقربين من الخليفة وبصفة خاصة عمر بن الخطاب الذي كان يعتبر رديفاً للخليفة ووزيره الأول ، وكان عمر بن الخطاب يجتهد ويقدم آراءه في المسائل التي يعرضها عليه الخليفة أو التي تقف أمامه ويرى من الواجب أن يتولاها بالرأي لما تمثله من أهمية في حياة المسلمين .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الكثير من الاجتهاد والطرح والرأي كان يرد لتقويم وتصحيح اجتهادات الخليفة أو كبار مستشاريه ، وهذا يعنى أن الرأي الآخر كان موجوداً ويعتد به ويعوّل عليه ويقابل باحترام وتقدير بالغين ، ويمكن أن يأتي اجتهاد التقويم أو التصحيح من أي مصدر ، فقد يأتي من كبار الصحابة ، وقد يأتي من أهل الاختصاص من عموم المسلمين .

بالإضافة إلى ما تقدم كان هناك اجتهاد أو رأي الصحابة الذي يقدمونه عندما تعن مشكلة أو معضلة ويستفتون فيها ، وقد يقدمون رأيهم للتقويم والتصحيح .

❖ اجتهاد عموم المسلمين :

كما في عهد النبوة الزاهر برز في عهد خليفة رسول الله أبي بكر الصديق اجتهاد وآراء عموم المسلمين الذين تجتمع لديهم المعرفة والخبرة في أمر من الأمور ، وقد اشتهرت تلك الاجتهادات والآراء في حروب الردة ومن أجل إقرار شئون الدولة وبالذات في الأمور الإدارية العامة والمحلية ، وهذا يدلل على أن الاجتهادات كانت مكفولة لجميع المسلمين.

ثانياً : في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب :

كان عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب مزداناً بالطروحات والآراء التي صدرت عن الخليفة وكبار الصحابة من حوله والقواد الذين قادوا جيوش المسلمين لحمل وتوصيل الدعوة والدعاة الذين آلوا على أنفسهم التبليغ ، فحري بهذا العهد أن يكون عهداً زاهراً بالطروحات والآراء القيمة في كافة مجالات الحياة ، ولنتابع ذلك بالتفصيل :

❖ اجتهاد الخليفة :

كان الخليفة الراشد عمر بن الخطاب مثالاً لولي الأمر ورجل الدولة المجتهد ، فقد إتّبع في الدين مترسماً قواعد وحدود الشرع في القرآن الكريم ومقتدياً بسنة الرسول الكريم ، وفي ذات الوقت ابتدع في الدنيا وأبدع غاية الإبداع في نظم وتنظيمات وإجراءات الدولة الإسلامية الفتية التي بدأت في عهده تمتد أطرافها وتتسع أقاليمها وولاياتها بشكل ملحوظ ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فقد أفسح بن الخطاب المجال واسعاً للاجتهاد والإسهام الفكري والعملي لكل من كان حوله من كبار الصحابة وأهل التخصص والخبرة في

كافة الأمور والمجالات ، وقد تشعبت اجتهادات الخليفة الراشد عمر بن الخطاب في عدة اتجاهات نحصرها في الآتي :

– في مجال ترسيخ نظم الدولة الإسلامية : تواصلت اجتهادات الخليفة عمر بن الخطاب الرامية إلى ترسيخ أصول وقواعد أنظمة الدولة الإسلامية السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية التي صاغها الرسول الكريم ، وكانت هذه مهمة حيوية وضرورية تتواءم مع وضعية وظروف الدولة الناشئة التي تتطور بسرعة ، وقد جاءت هذه المهمة في شكلين :

□ الشكل الأول : تطوير أصول وقواعد النظم السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية في مركز الدولة ثم في الأقاليم والولايات وذلك بإدخال أو إضافة أصول وقواعد جديدة على النظم المذكورة وذلك لمواءمة تطور الدولة .

□ الشكل الثاني : تطوير التنظيمات والإجراءات والسلوكات بإضافة الجديد الذي يحتوى المتغيرات والمستجدات ، ولتفصيل هذه المهمة إجمالاً نحيل إلى مؤلف متقدم من مؤلفات هذا العمل الموسوعي .[1]

– في مجال الاجتهادات والطروحات الفكرية : كذلك كان الخليفة الراشد عمر بن الخطاب مجتهداً متضلعاً في ما يتعلق بالطروحات التي تستوعب المتغيرات والمستجدات التي تكاثرت وتكاثفت في عهده تأسيساً على توسع أرجاء الدولة ودخول أعراق وعناصر جديدة إلى تلك الدولة .

[1] . يمكن الرجوع إلى المجلد الرابع : الذات الحضارية للإسلام (الحضارة الإسلامية) الجزء الثاني ، نشر الدعوة والتنظيم ، الباب الثاني ، التنظيم .

❖ اجتهاد الصحابة :

أتاح الخليفة الراشد عمر بن الخطاب الفرصة كاملة للصحابة ليقدموا اجتهاداتهم وطروحاتهم في الأمور والمسائل التي فهموها واستوعبوها ، وكان بن الخطاب يسأل وزيره الأول عثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب وعبدالله بن عباس وأبي بن كعب وغيرهم من الصحابة الأجلاء ، وكانوا يجيبونه في المسائل والقضايا الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والحربية ناهيك عن المسائل والقضايا العقائدية .

❖ اجتهاد المتضلعين من عموم المسلمين :

لم يكن الاجتهاد والإسهام والطرح في كافة الأمور والمجالات حكراً على الخليفة عمر بن الخطاب والصحابة بل كان مكفولاً كذلك للمتضلعين من عموم المسلمين ، فكان الخليفة يطلب المشورة من أي مسلم يفهم في أمر من الأمور ويستوي في ذلك الرجال والنساء .

إن المتابع والمتأمل لطبيعة الاجتهادات والطروحات التي افرزها عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب يلاحظ أنها انصبت على التنظيمات والإجراءات والسلوكات التي كان يحاول المسلمون تطويرها لكي تستوعب المتغيرات والمستجدات التي ترتبت على توسع مساحة الدولة وامتدادها لتشمل أجناساً وأعراقاً مختلفة .

ثالثاً : في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان :

في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان استمرت الطروحات الإسلامية تتوالى ولكنها ربما تكون قد قلت عن ذى قبل وتعددت مصادرها واختلفت أغراضها ، وذلك لاختلاف الظروف والمتغيرات والمستجدات التي أحاطت بالدولة الإسلامية واختلال بعض الأصول والقواعد الخاصة بأنظمة الدولة وتنظيماتها السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية ،

وذلك الاختلال كان سبباً في انتشار وسيادة عدم الاستقرار والفوضى التي انتهت بالفتنة الكبرى حيث تفرق المسلمون إلى شيع وأحزاب ، والتفصيل فيما يلي :

❖ اجتهاد الخليفة :

لم تكن اجتهادات وطروحات الخليفة الراشد عثمان بن عفان مثل اجتهادات سلفه الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ، من حيث كثافة الطروحات وجرأتها ودورها الأساسي والحيوي في استكمال أنظمة الدولة وتنظيماتها والإجراءات الخاصة بتسيير حركة تلك الأنظمة وكذا السلوكات الخاصة بالمسلمين على كافة المستويات .

ولكن الخليفة لم يكف عن تقديم الرؤى الفكرية والآراء المتكئة على المرجعيات الإسلامية الشرعية ، ومع هذا يُلاحظ أن كثرة الخلافات بين الفرق الفقهية والفكرية التي بدأت في الظهور في ذلك الوقت ، وتدخل أنصار الخليفة والمقربين منه المستمر بالرؤى والآراء قد حد بشكل ملحوظ من طروحات الخليفة نفسه وكاد أن يطمسها ويحجبها .

❖ اجتهاد الصحابة :

ظل صحابة رسول الله الأجلاء يقدمون الآراء والطروحات الخاصة بتنظيم أمور وشئون المسلمين والدولة الإسلامية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية ، ولكن الملاحظة الجديرة بالتسجيل في هذا الصدد أن تلك الطروحات والآراء قد تعددت ثم تباينت في مرحلة تالية ، وهذا التباين والتعدد يفيد عدم الاتفاق على أصول وقواعد ثابتة ، حيث أن الخلاف كان كثيراً ما يحدث حول الأصول والقواعد ثم ينتقل إلى المتغيرات والمستجدات .

❖ آراء ورؤى الأنصار والمقربين :

تكاتف على الخليفة عثمان بن عفان عدد غير قليل من الأنصار والمقربين الذين بدا أنهم قد ائتلفوا على روابط وانتماءات قبلية ، ثم شرعوا يزودون الخليفة برؤى وآراء لم تكن في معظمها تستهدف مصلحة الدولة وصالح المسلمين .

وما يمكن أن يلاحظ على طروحات الخليفة والصحابة في عهد عثمان بن عفان هو أن تلك الطروحات اتجهت في معظمها نحو التنظيمات والإجراءات وتقويم وإصلاح النظم الاقتصادية والإدارية وإعادتها إلى وضعها الأصولي كما كانت في عهد النبوة الزاهر .

رابعاً : في عهد الخليفة الراشد الأمام علي بن أبي طالب :

في هذه الفترة احتدمت الخلافات الفكرية بين أبناء الأمة وتطورت إلى صراعات عضوية تجسدت في معركتين مأساويتين كانتا بمثابة البداية الصريحة لسلسلة من الأحداث والتداعيات الدامية في تاريخ الأمة الإسلامية ، ومما لا شك فيه أن هذه التداعيات والأحداث تتصل بشكل مباشر بالطروحات والرؤى التي طفت على سطح تلك الأحداث كمقدمات لها أو كمترتبات عليها ، فماذا عن مصادر تلك الطروحات ؟ وماذا عن موضوعاتها وقضاياها الأساسية ؟ ، وذلك سيتم توضيحه من خلال الآتي :

❖ اجتهاد الخليفة :

كان الخليفة الراشد الأمام سخياً في طروحاته حجة في اجتهاداته عميقاً واسعاً في أفكاره ، ملك ناصية البيان لأنه كان متعلماً ولم يكن أمياً ، قدم طروحات في موضوعات شتى ومسائل عديدة فقهية وشرعية وسياسية واقتصادية وإدارية وأدبية وفكرية ضمنها كتابه " نهج البلاغة " جمعت طروحاته بين الأصول والقواعد الشرعية للعقيدة والشريعة ، والأصول والقواعد للإسلام كنظام اجتماعي ، ونماذج وأدوات الحركة الإسلامية ، وقواعد

تقويم النظم السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية في الدولة الإسلامية وإصلاحها وإعادتها إلى وضعها الصحيح ، إلا أن تلك الطروحات جاءت في وقت زاد فيه الهرج والمرج وانتشرت الفتنة وضربت الفوضى بأطنابها فلم تلاق طروحاته أي صدى إلا لدى أنصاره ومشايعيه .

❖ اجتهاد الصحابة :

بالرغم من انقسام الأمة إلا أن من شهد ذلك العصر من الصحابة الأجلاء قدم رؤياه وآراءه التي كان هدفها إنقاذ الأمة من الفتنة وحقناً لدماء المسلمين ، وكان ما أصاب الأمة من تمزق وتشتت سبباً مباشراً في تباين طروحات الصحابة التي انطلقت من مرجعيات واحدة وتوحدت حول الهدف والغاية ، ولكن المتغيرات والمستجدات غير المألوفة وغير المتوقعة التي طرأت على حياة الأمة عالجها كل رأي معالجة مختلفة ودخل إليها كل طرح من مدخل مغاير نتيجة تباين تكييفها وتحليلها في سياق المرجعيات والأهداف والغايات .

❖ طروحات المشايعين والأنصار :

شهد عهد الخليفة الراشد الأمام علي بن أبي طالب بروز طائفة جديدة من الطروحات والرؤى والآراء أفرزتها فرق المشايعين والأنصار التي أطلقت على نفسها أو أطلقت عليها تسميات بحكم موقفها من الأحداث والتداعيات ، وكانت كل فرقة تقدم من الطروحات والآراء ما يمثل خطة إحراز النصر على المنافسين وإعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي .

❖ أهداف الطروحات في تلك الفترة :

لقد كانت السمة الأساسية لما أفرزته هذه الفترة العصيبة من تاريخ الأمة الإسلامية من طروحات هي أنها إنما جاءت لتحقيق أي من الأهداف التالية :

– أعادة النظم السياسية والاقتصادية والإدارية إلى وضعها المثالي التي كانت عليه في عهد النبوة الزاهر وعهدي الخليفتين الراشدين أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب .

– إرساء وإقرار أصول وقواعد جديدة للنظم السياسية والاقتصادية والإدارية للدولة ، بحيث تستوعب المتغيرات وتحتوى المستجدات ولكن في إطار الأصول والقواعد المستقاة من المرجعيات الإسلامية الشرعية .

– ما تقدم جاء في سياق الرغبة في الخروج من الأزمة بإقرار صيغة توافقية ائتلافية أو فض الصراع بانتصار مزيف وظهوره على الآخرين ، ولكن هذه الرغبة كان في وجودها وتبلورها ما يعد دليلاً قوياً على بروز التشرذم والتحزب الذي تحول إلى واقع لم يستطع أحد أن ينكره .

المبحث الثالث

منهج الطرح الإسلامي والطروحات الإسلامية وتطبيقاتها في العصر الأموي

فيما سبق تابعنا وضعية الطروحات الإسلامية ، مصدرها غايتها موضوعاتها ، وابتداءً من هذا المبحث نتابع الطروحات الإسلامية في عصور أخرى على مدى التاريخ الإسلامي ، عصور اتسمت بسمات اختلفت كلياً عن عصري النبوة الزاهر والخلافة الراشدة ، لقد بدأ التاريخ الإسلامي مرحلة جديدة ، مرحلة الابتعاد التدريجي عن المثالية والاتجاه نحو الواقعية ، والابتعاد كذلك عن الأصول والقواعد التي صيغت في عهد النبوة الزاهر لتنظيم كافة أمور ونواحي الحياة من سياسية واقتصادية وإدارية واجتماعية والاتجاه نحو الطروحات التبريرية التي تبرر الابتعاد والخروج عن تلك الأصول والقواعد ، وعليه فإن مصدر الطروحات وغايتها وموضوعاتها في هذه المراحل الجديدة من التاريخ الإسلامي قد اختلفت عن ذي قبل ، وتبدأ هذه المراحل الجديدة بالعصر الأموي ، ويمكننا متابعة منهج الطرح الإسلامي والطروحات الإسلامية وتطبيقاتها في العصر الأموي من خلال التحليل التالي :

أولاً : طروحات أنصار الحاكم ومساعديه :

ابتداء من العصر الأموي لم نعد نتحدث عن اجتهاد الحاكم وطروحات ولي الأمر ، فقد ولّى زمن الخليفة المجتهد المتعمق في الشريعة المتبحر في العقيدة وأصولها ، الباحث المنقب في كافة الأمور والقضايا الذي يصيغ الآراء والطروحات بحذق وخبرة ودراية وتقوى وورع ، وأصبحنا إزاء الحاكم الذي يحكم ويمارس السياسة من خلال من حوله من الأنصار والمساعدين والمستشارين فهو يتخذ القرارات من خلال هؤلاء ، ومن ثم فالأنصار

والساعدون أضحوا مصدر الآراء والرؤى والطروحات التي هي في ذات الوقت المنطلقات الفكرية لقرارات الحاكم ومبرراتها الشرعية .

وطروحات ورؤى بطانة الحاكم في العصر الأموي قد يطلبها الحاكم ، وقد تصدر من هؤلاء بشكل تلقائي حسب الموقف والحدث ، وجميعها تصاغ لتبرير تصرفاته ومساندة قراراته ، وقد ارتبط بما تقدم سمات الأنصار والمساعدين ، حيث تمثلت أهم تلك السمات في الدهاء والكياسة والمكر وعمق التفكير وسعة الحيلة ، وكان ذلك هو واقع نظام الحكم في العصر الأموي باستثناء عهد عمر بن عبدا لعزيز .

ثانياً : طروحات كبار الصحابة وأبنائهم :

بالرغم من أن بعض كبار الصحابة كانوا في مساعدة حكام بني أمية ، وكانوا مصدراً وثيقاً ومهماً للطروحات والرؤى التي استند إليها هؤلاء الحكام ، إلا أن الكثير من كبار الصحابة الذين شاهدوا العصر الأموي اتخذ موقفاً مستقلاً اتسم بالموضوعية والحيادية والنزاهة ومن ثم كان على خلاف مستمر وعميق مع حكام بني أمية الذين تعاملوا مع مخالفيهم في الرأي بشدة وقسوة معروفة في التاريخ الإسلامي .

لقد صدرت عن كبار الصحابة الذين شاهدوا العصر الأموي طروحات ورؤى وآراء تناولت كافة المتغيرات والمستجدات التي احتواها العصر الأموي ، وقد ركزت تلك الطروحات بالأساس على مدى اتفاق تلك المتغيرات والمستجدات مع الأصول والقواعد التي تمت صياغتها في عصري النبوة الزاهر والخلافة الراشدة ، ولكنهم لم يتمكنوا من احتواء واستيعاب تلك المتغيرات والمستجدات ، ومعنى ذلك أنها كانت مقارنة ومفاضلة دون معالجة أو حلول للإشكاليات المترتبة على المتغيرات والمستجدات ، فهي رغبة في الارتداد بالزمن إلى الخلف لعصور الازدهار والإيناع أو استحضار واستدعاء العصور الزاهرة اليانعة

إلى الزمن الحاضر وتلبسها به وإعطائه خصائصها وقواسمها ، ولم يكن ذلك بالأمر الممكن القابل للتطبيق .

ولعل سبب ذلك الإخفاق الذي لحق بطروحات وآراء ورؤى الصحابة الأجلاء هو الإفراط في المثالية والتمسك المطلق برفض الواقع ورفض التعامل معه مع أنه أصبح يمثل حقائق ماثلة لا يمكن الإعراض عنها أو تجاهلها ، وهذا ما جعل الكثير من تلك الطروحات والرؤى لا يلقى القبول لدى الحكام ولدى الناس كذلك ، وهذا لا يقدح في قيمة تلك الطروحات ومثاليتها ولا يحط من قدرها وسمو مقصدها وغايتها ، ولقد كانت تلك الطروحات والرؤى بالشكل الذي قدمناه سبباً في اضطهاد بعض الصحابة ومطاردتهم بشكل مأساوي والإساءة إليهم ، وقد حفر التاريخ الإسلامي هذه السوابق في صفحاته بمداد من الأسى والألم .

ثالثاً : طروحات العلماء :

كذلك وجد في العصر الأموي فصيل ثالث من أصحاب الطروحات وهم العلماء الذين واجهوا المتغيرات والمستجدات التي احتواها العصر الأموي بأسلوب علمي قام على أساس فهم واستيعاب تلك المتغيرات والمستجدات ثم استنباط الأصول والقواعد من المرجعيات الإسلامية ومضاهاتها بالمتغيرات والمستجدات ثم صياغة الطروحات التي تحتويها وتستوعبها .

وقد شملت هذه الطروحات كافة مجالات ونواحي الحياة من سياسية واقتصادية وإدارية واجتماعية ومن هذه الطروحات ما استفاد به الحكام وأعوانهم انطلاقاً من واقعيتها وعلميتها ، وانصرفت هذه الطروحات إلى تكييف النظم وتقويمها قدر المستطاع وابتكار

التنظيمات والإجراءات وغيرها من السلوكات والتصرفات التي تطلبتها الحياة بظروفها الجديدة في ذلك العصر ذى الخصوصية .

ويمكن القول أن العصر الأموي هو البداية الحقيقية الكثيفة التي شهدت طروحات العلماء والتي تطورت فيما بعد في العصر العباسي لتبلور المعنى الحقيقي للثقافة والفكر الإسلامي ، فالثقافة الإسلامية منذ ذلك العصر كانت بمثابة المزيج الذي يجمع بين الأصول والقواعد المستقاة من المرجعيات الشرعية والإسلامية وبين المتغيرات والمستجدات التي يذخر بها الواقع المعاش في ذلك العصر ، وذلك المزيج هو مركب شكّلته مهارة وعلم وخبرة المفكر الباحث (العالم) فهو بالنسبة له فكر وبالنسبة للمجتمع ثقافة .

صفوة القول أن العصر الأموي قد شهد ثلاثة فصائل من الطروحات : الأولى طروحات أنصار ومساعدي الحكام وهي ذات طبيعة توجيهية تبريرية ، والثانية طروحات كبار الصحابة وأبنائهم وهي ذات صبغة مثالية أصولية ، والثالثة وهي طروحات العلماء وهي ذات سمة علمية واقعية توفيقية .

المبحث الرابع

منهج الطرح الإسلامي والطروحات الإسلامية

وتطبيقاتها في العصر العباسي

بحق كان العصر العباسي هو عصر الطروحات التي مثلت مخرجات الثقافة الإسلامية والفكر الإسلامي العميق التي ظلت على مر التاريخ الإسلامي تمثل فترة من أثرى وأغنى فتراته ، ويمكننا أن نكثف الضوء على منهج الطرح الإسلامي والطروحات الإسلامية وتطبيقاتها في العصر العباسي الثرى من خلال الجزئيات التالية :

أولاً : خصائص الطروحات الإسلامية في العصر العباسي :

يهمنا في البداية أن نلقى نظرة فاحصة على خصائص الطروحات الإسلامية في العصر العباسي ، ومن شأن تلك الخصائص أن ترسم صورة حقيقية لواقع الحياة الفكرية إجمالاً في ذلك العصر ، ومن أهم خصائص الطروحات الإسلامية في العصر العباسي نذكر ما يلي:

❖ **حرية التفكير والفكر :**

اتسم العصر العباسي بحرية التفكير والفكر ، ولعل أهم الأسباب التي وقفت وراء ذلك تمثلت في طبيعة النظام السياسي الذي أفسح المجال لتلك الحرية بل ويشجعها في بعض الأحوال ، وتمثلت كذلك في وصول عناصر غير عربية إلى مركز الخلافة في بغداد مما كفل لكافة العناصر والأعراق التعبير عن أفكارها دون وجل ، وأيضاً تمثلت في ضعف مركز الدولة في بغداد وعدم مقدرته على السيطرة الصارمة على الولايات والأقاليم الإسلامية ، قد مكّن ذلك أبناء تلك الأقاليم والولايات من التعبير بحرية عن أفكارهم تجاه كافة القضايا التي يواجهها المجتمع ، وقد خرج ذلك التعبير في شكل طروحات ورؤى وآراء .

وتأسيساً على ما تقدم شهد العصر العباسي ازدهاراً في الفكر الإسلامي ، حيث عبر المفكرون عن مرئياتهم ووجهاتهم في كافة القضايا بحرية وانطلاق ، وهذا الفكر يختلف عن الثقافة الإسلامية التي جاءت في شكل طروحات ورؤى تمزج بين متغيرات ومستجدات العصر والأصول والقواعد المستنبطة من المرجعيات الإسلامية .

❖ بروز الطروحات العلمية :

كذلك اشتهر العصر العباسي بالطروحات التي تأسست على قواعد منهجية علمية ، ومن ثم يكون ذلك العصر هو الذي رسخ المنهج العلمي في البحث ، وبرز ذلك بوضوح عند أبي بكر الرازي وأبي الريحان البيروني وغيرهما ، وكان من شأن هذه السمة أن تثرى النهضة العلمية في الحضارة الإسلامية ، وكذلك تعددت وتنوعت مخرجات الثقافة الإسلامية بالوصف الذي سبق وقدمنا له في البند السابق .

❖ شمولية الطروحات لكافة المجالات :

لقد عمت الطروحات والرؤى والآراء كافة مجالات الحياة ، بل وأدخلت موضوعات جديدة في المسائل والقضايا الكونية الطبيعية والمسائل والقضايا الاجتماعية الإنسانية ، وربما تفسر هذه الميزة طبيعة النهضة الحضارية والفكرية الشاملة التي شهدها العصر العباسي .

❖ غياب طروحات الحكام :

لم نعد نسمع في العصر العباسي عن الحاكم أو الخليفة المجتهد كما كان الحال من قبل إلا نادراً وفي أضيق الحدود ، فالحكام أصبحوا حكاماً فقط وتركوا الفقه والبحث والعلم لأصحابه وأربابه الذين تخصصوا فيه وعكفوا عليه وانقطعوا له ، وهذا التطور جعل من الحكام تبعاً لأرباب الطرح وأصحاب الرأي ، وبالرغم من أن ذلك قد أثرى التفكير والفكر

والطرح إلا أنه في ذات الوقت أضعف من شأن الحكام وقلل من قدرهم وحدد تفكيرهم وفكرهم في أمور اللهو ومظاهر الأبهة والفخامة .

ثانياً : طبيعة أصحاب الطرح [أصحاب طروحات فكرية أم أصحاب طروحات إسلامية] :

تأسيساً على السمات الفكرية التي اتسمت بها فترة الحكم العباسي – والتي سبق وأوضحنا أهمها – فقد برز نوعان من أصحاب الطروحات :

❖ **النوع الأول : المفكرون أصحاب الطروحات الفكرية :**

ازداد عدد هذا القبيل من المفكرين المسلمين خلال العصر العباسي في مركز الدولة الإسلامية في بغداد وفي الأمصار والولايات الأخرى وبصفة خاصة الذين عكفوا على البحث العلمي بكافة فروعه وتخصصاته وما عُرف بعلم الكلام والفلسفة وكافة العلوم التنظيرية أو التأصيلية وقد اعتمد هؤلاء على جملة من المرتكزات تمثلت في الآتي :

– العقل : وضح اعتماد أفراد هذا القبيل من المفكرين المسلمين على العقل وجعلوا منه مرجعية مطلقه في الاستدلال والبحث في الأدلة المنطقية التي توصل إلى حقائق الأشياء ، وقد أخذ على هؤلاء إفراطهم في الاعتماد على العقل دون سواه .

– التكوين الذاتي : إلى جانب العقل الذي جاء في المرتبة الأولى في منظومة المرتكزات التي اعتمد عليها هذا اللفيف من المفكرين المسلمين كان هناك التكوين الذاتي لهؤلاء المفكرين ، والتكوين الذاتي كان يجمع مزيجاً مركباً من مجموعة من المفردات على رأسها الدين الإسلامي ثم العادات والتقاليد والأعراف والموروثات الثقافية والحضارية .

– الثقافات والمعارف المنقولة من الآخر : يأتي بعد المرتكزين أعلاه مرتكز ثالث اعتمد عليه هذا القبيل من المفكرين المسلمين وهو المتعين في الثقافات والمعارف المنقولة من الآخر ، ويقصد بالآخر الثقافات والحضارات التي جاءت قبل الحضارة الإسلامية أو عاصرتها مثل الحضارة الإغريقية والفارسية والهندية والرومانية .

ويلاحظ على مرتكزات هذا القبيل أنها بدأت بالعقل ورفعت من شأنه في حين أدرجت الدين في ثنايا التكوين الذاتي وساوته بمفردات المزيج مثل التكوينات الاجتماعية والموروثات الثقافية والحضارية .

النوع الثاني : المفكرون أصحاب الطروحات الإسلامية :

في هذا العصر كذلك برز لفيف آخر من المفكرين في جميع أنحاء الدولة الإسلامية وبالأخص في مركز الدولة ، وقد اعتمد هؤلاء المفكرون فيما يرتبط بإفرازاتهم ومخرجاتهم الفكرية على مجموعة من المرتكزات جاءت مرتبة على النحو التالي :

– المرجعيات الإسلامية المتمثلة في القرآن الكريم والسنة المطهرة : لعل ابرز سمات هذا القبيل هو طبيعة وترتيب المرتكزات الفكرية التي اعتمدوا عليها في إفراز وإخراج طروحاتهم ، فقد كان اعتمادهم الأساسي والأصيل على المرجعيات الإسلامية المتمثلة في القران الكريم والسنة المطهرة ، وكان ذلك هو الذي جعل طروحاتهم تمثل الثقافة الإسلامية بمعناها الدقيق والعميق ، وهو كذلك الذي فصل بين الفكر الإسلامي بالشكل الذي أوضحناه لدى النوع الأول من المفكرين والثقافة الإسلامية بالشكل الذي نتحدث عنه في هذه الجزئية .

– العقل : أما بالنسبة للعقل فقد رتبه هذا القبيل من المفكرين المسلمين في المرتبة الثانية بعد المرجعيات الإسلامية المذكورة أعلاه ، ولم يعتمدوا عليه بشكله المجرد ، ولكنهم

سيجّوه بالمرجعيات الإسلامية التي رقوها إلى المرتبة الأولى وحصنوه بالقيم المستقاة من تلك المرجعيات ، وقد اعتبر هؤلاء أن العقل قوة لا يستهان بها وقدرة ضرورية لإتمام عملية بناء الطرح بشكله الصحيح ، ومن ثم فلا غنى للمفكر من هذا القبيل عن المرتكزين معاً مرتبين بنفس هذا الترتيب ، كما أن المرجعيات لا تستقيم بوصفها مرتكز من المرتكزات التي يتكئ عليها المفكر المسلم إلا إذا جاءت مقرونة بالعقل الراجح الرشيد الذي سوف يتعامل معها ويستنبط منها الأصول والقواعد ، وهكذا ربط هؤلاء المفكرون بين المكانة السامية للمرجعيات الإسلامية والقدرة الفائقة للعقل المسنود بتلك المرجعيات ، فالأولى تمثل المصدر والمنبع للأصول والقواعد والثانية تجسد الآلية والأداة ، والتلازم واضح بين المرتكزين .

– التكوين الذاتي : كذلك لا يمكن إغفال التكوين الذاتي وتأثيره على الطروحات الإسلامية التي تخرج من المفكر الإسلامي وتتمثل مفردات ذلك التكوين في العادات والتقاليد والأعراف والموروثات الثقافية والحضارية ، ولكن يلاحظ أنها جميعاً تتفق مع القيم والمبادئ والمثل الإسلامية أو مع القيم الإنسانية العامة التي تتفق مع الفطر السوية .

– المعارف والثقافات المملوكة للآخر : لا ضير في أن يطلع المفكر المسلم على معارف وثقافات الآخرين فهي تمده بالتجارب والخبرات الإنسانية وتمنحه الفرصة للمقارنة بين الأفكار في طور التطبيق والواقع وهو ما يعرف بالتجارب ، إلا أنها لا يُعتمد عليها إلا بمقدار وفي حدود مفروضة .

ثالثاً : طبيعة الطروحات :

يُخرج كل فصيل من الفصيلين المتقدمين من المفكرين المسلمين طرحاً خاصاً به يحمل من السمات ما يتفق وطبيعة كل فصيل وهوية المرتكزات التي يستند عليها ، وعليه يكون هناك نوعان من الطروحات ، كما يلي :

❖ النوع الأول : الطروحات الفكرية الإسلامية :

هذه النوعية من الطروحات يغلب عليها طابع الأفكار العقلية سواء أكانت علمية تطبيقية أم نظرية اجتماعية أو إنسانية ، وينضوي تحت هذا النوعية العلوم الإسلامية الطبيعية والأساسية وفلسفات العلوم الاجتماعية والإنسانية ويطلق على كل ذلك الفكر الإسلامي .

❖ النوع الثاني : الطروحات الثقافية الإسلامية :

أما هذه النوعية من الطروحات فيغلب عليها طابع الأصول والقواعد النصية المنقولة أو المستنبطة بشكل مباشر من المرجعيات الإسلامية وتم مضاهاتها بالمتغيرات والمستجدات الواقعية ، وترد هذه النوعية من الطروحات في كافة المجالات وتغطى كافة الظواهر الكونية والاجتماعية والإنسانية وتعرف بالثقافة الإسلامية .

لقد ظهرت هذه الطروحات بنوعيها في العصر العباسي وسجلت للفكر والثقافة الإسلامية انجازات ستظل يانعة مزدهرة ما دامت الحياة على هذا الكوكب وستبقي أبداً معيناً لا ينضب تنهل منه الإنسانية ، ولعل ذلك العصر هو الوحيد الذي جمع بين هذين النوعين من الطروحات وكانت النتيجة النهائية نهضة علمية وفكرية وثقافية إسلامية .

المبحث الخامس

منهج الطرح الإسلامي والطروحات الإسلامية

وتطبيقاتها في عصر التفكك والانهيار

في هذا المبحث ننتقل إلى عصر جديد فيما يتعلق بالطروحات الإسلامية وتطبيقاتها من خلال منهج ذي أصول وقواعد ، وهذا العصر هو عصر التفكك والانهيار ، وقد اكتسب هذا العصر مسماه من خصائصه والأحداث والتداعيات التي حدثت فيه وأصابت الأمة الإسلامية إصابات جسيمة أثرت على مستقبلها ومسار حركتها وأوصلتها إلى وضعها الراهن ، وقد بدأ ذلك العصر المأساوي بتفكك أوصال الدولة وتشتتها إلى ولايات وأقاليم مستقلة ومتناحرة وكان ذلك عقب انهيار عاصمة الخلافة على أيدي المغول ، ثم اقترن التفكك بانهيار لكافة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الولايات والأقاليم ، وكان عصر التفكك والانهيار هو النهاية الفعلية لدولة الإسلام وحضارته وثقافته ، ومن ثم اتسم بشحة العطاء فيما يتعلق بالطروحات والإسهامات الفكرية ، وسنلقى نظرة على منهج الطرح الإسلامي والطروحات الإسلامية وتطبيقاتها في عصر التفكك والانهيار ، وذلك من خلال الآتي :

أولاً : إغلاق باب الطرح والاجتهاد :

ذكرنا أن عصر التفكك والانهيار قد اتسم بشحة العطاء فيما يتعلق بالطروحات والاجتهادات ، وقد وقفت وراء ذلك أسباب عديدة وترتبت عليه كذلك نتائج كثيرة ، وذلك على النحو التالي :

❖ أسباب إغلاق باب الطرح والاجتهاد :

عوامل عديدة وقفت وراء إغلاق باب الطرح والاجتهاد في عصر التفكك والانهيار ، ومن هذه العوامل يمكننا الإشارة إلى ما يلي :

– انعدام الثقة في العقل المسلم وقدرته على الاجتهاد والطرح والعطاء ، فالعلماء أصبحوا يعتمدون على النقل مما رسخ لديهم الكسل الذهني والركود العقلي .

– ازدياد الفجوة الزمنية بين عصور النبوة الزاهر والخلافة الراشدة والإيناع والازدهار الثقافي والحضاري في العصر العباسي جعل المسلمين يبتعدون تلقائياً عن أجواء الاجتهاد والعطاء والإسهام الفكري والثقافي والحضاري .

– سيادة حالة من التخلف والجهل ، اقترن عصر التفكك والانهيار بسيادة حالة من الجهل والتخلف ترتبت على تخريب المغول للمشرق الإسلامي وتفكيك أوصال الدولة وانهيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية وبالأخص التعليم والثقافة ، وقد عمت هذه الحالة كافة ربوع الدولة الإسلامية .[1]

ـ انصراف النظم السياسية في العالم الإسلامي عن الطروحات الإسلامية وتقاعسها عن تشجيع العلماء ودفعهم نحو الاجتهاد والعطاء والإسهام كما كان الحال من قبل في عصور الإسلام الزاهرة .

❖ نتائج إغلاق باب الطرح والاجتهاد :

عن إغلاق باب الطرح والاجتهاد نتجت نتائج عديدة ، يمكننا أن نعدد بعضها في الآتي :

[1] . يمكن الرجوع إلى موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، المجلد الرابع : الذات الحضارية للإسلام (الحضارة الإسلامية) الجزء السادس : العلوم الطبيعية وتطبيقاتها ، الفصلين السابع والثامن .

– توقف الطروحات والاجتهادات : بالقطع كانت النتيجة المباشرة والمهمة تتمثل في توقف الطروحات والاجتهادات التي تصدر عن علماء المسلمين للتعامل مع المتغيرات واحتواء المستجدات التي تزخر بها الأيام ، وقد كانت التداعيات تتوالى والأحداث تتسارع في العالم الإسلامي ، وتنذر بإقدامه على مرحلة جديدة من التخلف والجهل وفقدان الذات .

– التهيؤ والاستعداد لاستقبال أفكار من خارج العالم الإسلامي : الركود الذي أصاب العالم الإسلامي في طروحاته وأفكاره ورؤاه وآرائه جعل المجتمعات الإسلامية تفقد ذاتها وتعيش في حالة توق وتلهف شديدين إلى أفكار الآخر وطروحاته ، وكان ذلك بمثابة أول بوادر وعناصر التخلف والجهل الذي تجسد في التبعية .

– الابتعاد عن المرجعيات الإسلامية كمصادر للنظام الاجتماعي : لقد أوشك النظام الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية أن يبتعد عن المرجعيات الإسلامية كمصادر لأصوله وقواعده ، والنظام الاجتماعي ينصرف إلى كافة الأنظمة المجتمعية من سياسية واقتصادية وإدارية ومجتمعية ، وكان ذلك إيذاناً بالاعتماد على الآخر في استيراد هذه الأنظمة والاعتماد عليها لتحل محل الأنظمة ذات الصبغة الإسلامية التي كانت موجودة وفقدت قدرتها على التفاعل مع المتغيرات والمستجدات بفعل توقف الطروحات والاجتهادات الإسلامية .

– توقف العديد من القيم الإسلامية عن التفاعل مع مفردات ومكونات المجتمع الإسلامي ، وذلك بسبب الاغتراب بين تلك القيم والواقع الإسلامي الذي فقد صلته بها لغياب الطروحات التي تعمل دوماً كأداة وصل بين القيم الإسلامية ومجتمعاتها ، وأدى غياب القيم إلى حلول قيم أخرى محلها وكانت في المعتاد قيماً مستوردة من المجتمعات التي أبهرت العالم الإسلامي .

ثانياً : الاعتماد على الطروحات السابقة :

بالإضافة إلى إغلاق باب الطرح والاجتهاد الذي تميز به عصر التفكك والانهيار كان هناك الاعتماد على الطروحات السابقة ، وهما مسألتان يرتبطان ببعضهما أشد الارتباط ، فإغلاق باب الطرح والاجتهاد سلّم منطقياً إلى الاعتماد بشكل دائم على طروحات الزمن الماضي بالرغم من أنها أصبحت غير متوائمة مع الواقع بمتغيراته ومستجداته ، فلم يكن هناك مفر من ذلك في ظل واقع مجرد من أية طروحات أو رؤى أو توجهات ، إلا أنه كان لذلك الواقع المعتمد على الماضي المجتر لذكرياته خطورته على ماضي وحاضر ومستقبل الأمة الإسلامية وتمثلت تلك الخطورة في الآتي :

❖ الارتباط بالماضي وفقدان التواصل مع الحاضر :

لقد عمد المجتمع المسلم في فترة التفكك والانهيار إلى الارتباط الشديد بالماضي وفقد التواصل مع حاضره وواقعه ، وأصبح المجتمع المسلم يعيش على ماضيه ويجد صعوبة في التعامل مع الحاضر الذي بدا مبهماً غامضاً بمتغيراته ومستجداته ، فكيف له بالتواصل والتفاهم والتفاعل مع الحاضر وهو لا يملك الأدوات والآليات التي تمكنه من ذلك وهي الطروحات والرؤى والآراء التي تفسر الواقع وتكيفه مع المرجعيات الشرعية لذلك المجتمع .

❖ الإساءة إلى الماضي :

كذلك كان في الاعتماد على الطروحات السابقة وغياب الطروحات التي تصدر من الواقع وتتعامل معه ما يسيء إلى الماضي التليد بطروحاته وانجازاته الثرية وذلك عندما يبدو ذلك الماضي بعطائه وثرائه القيم عاجزاً عن إدراك المقصود وعلاج قضايا الحاضر وحل إشكالياته .

وهكذا بدا عصر التفكك والانهيار مفتقراً إلى الطروحات والآراء والرؤى الصادرة بناءً على منهج أصولي علمي وتعالج قضايا ذلك العصر وإشكالياته ، وترتب على ذلك أن توجهت المجتمعات الإسلامية إلى الماضي لتستدعى طروحاته التي بدت غير مجدية ، وكذلك اتجهت إلى الآخر لتستعير طروحاته التي بدت غير متلائمة .

المبحث السادس

منهج الطرح الإسلامي والطروحات الإسلامية

وتطبيقاتها في الوقت الراهن

بالرغم من أن الوقت الراهن هو امتداد طبيعي وإفراز مباشر وعضوي لعصر التفكك والانهيار ، إلا أن زماننا له واقعه المميز وتفاعلاته الخاصة وإفرازاته المتفردة ، وعليه فكان من المحبذ والمجدي معاً تناوله منفصلاً في جزئية مستقلة للوقوف على ذلك الواقع وتحليل تلك التفاعلات ورصد الإفرازات ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : طبيعة الحاضر .. قضاياه وإشكالياته :

مما لا شك فيه أن الواقع الإسلامي يتميز في قضاياه ويتفرد في إشكالياته ، فالقضايا والإشكاليات لا تتكرر ولكنها تتجدد بأشكال وتكوينات مختلفة ، ومن ثم فهي تحتاج إلى علاج يتواءم مع طبيعتها ويتناسب مع مكوناتها ، وهذه هي مهمة أبناء هذا العصر من المسلمين .

إن قضايا الحاضر وإشكالياته تنبع منه وتحمل نفس سماته وخصائصه ، ولا يمكن لغيرنا أن يستوعبها ويفهمها ، إن تلك القضايا والإشكاليات تمس حياتنا بكافة جوانبها وأبعادها ، فهي نتاج تفاعلاتها وحصيلة تطوراتها ، فهذه القضايا والإشكاليات تتسم بالجدة فكثير منها غير مسبوق ، وكذلك تتسم بالتعقيد الذي اتسمت به الحياة ذاتها ، وأيضاً فتلك القضايا والإشكاليات تجد كثيراً من أسبابها ودواعيها في متغيرات ومستجدات واردة من خارج عالمنا الإسلامي ومن عالم الآخر .

ثانياً : احتياج الحاضر إلى الطرح المناسب :

الحاضر الذي نعيشه بقضاياه وإشكالياته المترتبة على متغيراته ومستجداته في حاجة إلى طرح مناسب لتلك القضايا والإشكاليات تعالجها وتدمجها في نسيج المجتمع ، ولابد لذلك الطرح أن يخرج من ذلك الحاضر يستوعب متغيراته ومستجداته ويعالج قضاياه وإشكالياته ، ومن ثم فلكل عصر طروحاته .

ثالثاً : ندرة الطروحات التي تخرج من الواقع المعاصر :

وبالرغم من الاحتياج الشديد لدى الواقع المعاصر إلى الطروحات الإسلامية التي تعالج قضاياه وإشكالياته ، إلا أن ذلك الواقع يعاني من شحة ملحوظة وندرة واضحة فيما يتعلق بالطروحات التي تعالج تلك القضايا والإشكاليات ، ولعل أسباب ذلك القصور في إفراز الطروحات يرجع إلى الاغتراب بين الحاضر ، الذي يعيشه المسلمون وبين المرجعيات الإسلامية التي تستقي منها وتستنبط أصول وقواعد الطروحات ، وهذا الاغتراب يعاني منه المفكر الباحث ويعاني منه رجل الحركة كذلك ، كما يرجع ذلك القصور أيضاً إلى اعتماد الواقع الإسلامي في تفاعلاته ونماذج وأدوات حركته على الآخر الذي يكن عداءً شديداً وحقداً دفيناً للإسلام وأبنائه ، وبالرغم من إحكام الظروف وقسوة الأوضاع التي يعايشها العالم الإسلامي إلا أن ثمة محاولات جادة في سبيل الطرح الإسلامي .

رابعاً : محاولات الطرح الإسلامي في الوقت الراهن :

محاولات الطرح الإسلامي على مدى عصر التفكك والانهيار وحتى وقتنا الراهن لم تتوقف ، بل هي تتوالى بشكل أصيل ورصين ، ولكن الإشكالية لا تكمن في وجود الطرح من عدمه بل تكمن في تأثير الطرح في الواقع واستجابته له وتفاعله معه ، ففي كل حقبة من حقب ذلك العصر المجدب وُجدت الطروحات التي تعالج قضايا وإشكاليات تلك الحقبة في كافة

مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبعض تلك الطروحات كان يتحول إلى نماذج وأدوات للحركة ، ولكن تلك الطروحات وتطبيقاتها لم تكن تلق القبول والاندماج والتفاعل مع المجتمعات الإسلامية ، ومن ثم لم يكتب لها البقاء ولم يقدر لها تحقيق أهدافها للإسلام ولمجتمع الإسلام .

خامساً : تشجيع الطروحات الإسلامية في الوقت الراهن :

إن الزمن الذي نعيش فيه في مسيس الحاجة إلى الطروحات الإسلامية التي تتناول قضاياه وإشكالياته بالمعالجة ، ليس ذلك فقط بل لإعادة المجتمعات الإسلامية إلى طريقها الصحيح ومنهجها القويم ، وتحتاج الطروحات الإسلامية في وقتنا الراهن إلى تكاتف وتضافر بين ثلاثة أطراف : الطرف الأول : كوكبة علماء الأمة الإسلامية وهم المكلفون بصياغة الطروحات وتقديمها إلى المجتمع ودمجها في نسيجه ومتابعتها للتحقق من تحقيقها لأهداف وتخولها بالتقويم المستمر ، الطرف الثاني : المجتمع الإسلامي ، الذي ينبغي أن يقدم على الطروحات بكافة فئاته وطوائفه ويضعها موضع التطبيق من خلال الفهم والاستيعاب ثم مراعاتها في السلوك والتصرف والعلاقات والمعاملات ، والرجوع إلى كوكبة علماء الأمة في كل صغيرة وكبيرة للوقوف على الرأي الصحيح والطرح القويم ، الطرف الثالث : المنهاج الإسلامي [النظام السياسي] حيث يعمد إلى تشجيع العلماء وتبنى الطروحات وتطبيقاتها بل وفرضها إذا اقتضى الأمر ذلك .

الفصل العاشر

هدف الطرح وغايته

نختتم كتاب الاستهلال هذا بالوقوف على هدف الطروحات الإسلامية وغاياتها ، ونوضح بداءة أن الهدف يرتبط بغاية قريبة ومقصد مباشر وسريع التحقق ، ويفرز آثاره في المجتمع والبيئة ، ويتعامل مع الواقع على الأجلين القريب والمتوسط ، ونبين كذلك أن الغاية بعيدة وغير مباشرة وتفرز آثارها على مجتمعات أوسع وعلى مديات طويلة وأكثر شمولاً وعمومية .

ويتمثل هدف الطرح الإسلامي في تقويم الأفكار والسلوكات الخاصة بالمسلمين في الزمان المحدد والأماكن المختلفة والمتعددة ، ولا يقتصر الأمر على تقويم الفكر والسلوك فقط بل يتجاوز ذلك إلى بث قويم الأفكار والسلوكات داخل العالم الإسلامي .

كذلك يتمثل هدف الطرح الإسلامي في إنشاء الأفكار والسلوكات ، والإنشاء يعني الخلق والإبداع من صميم المرجعيات والأصول والمصادر الإسلامية ، ويعقب خلق الفكرة وإبداع السلوك بثهما في جميع المجتمعات الإسلامية .

ومن شأن ما تقدم من تقويم الأفكار والسلوكات وإنشائها ثم بثها أن يعمل على إقامة المجتمع المسلم القويم الذي يرتكز على الأصول ويستند على القواعد الإسلامية الصحيحة ، ويمثل هذا هدفاً آخر من أهداف الطرح الإسلامي .

أما الغايات النهائية للطرح الإسلامي فتتعين في زمرة من الغايات بعيدة المدى الأوسع شمولاً والأكثر عمومية ، وترتبط أول زمرة الغايات بترسيخ شريعة الإسلام كأصول وقواعد وكمرجعيات وكأفكار وطروحات ورؤى ، أما ثاني زمرة الغايات فيتعلق بترسيخ عقيدة التوحيد التي تشمل توحيد الإلوهية وتوحيد الربوبية وتوحيد الذات والصفات ، وثالث زمرة الغايات يختص بإحياء المنطق الثقافي الإسلامي الذي يعرف بالثقافة الإسلامية ، في حين يتصل رابع زمرة الغايات بإحياء الذات الحضارية للإسلام أي الحضارة الإسلامية .

في هذا الفصل سوف نتناول أهداف الطرح الإسلامي وغاياته من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : أهداف الطرح الإسلامي .

المبحث الثاني : غايات الطرح الإسلامي .

المبحث الأول

أهداف الطرح الإسلامي

للطرح الإسلامي أهدافه المباشرة التي ترتبط مباشرة بالمجتمع المسلم فتنقله من وضعية إلى أخرى أكثر مثالية ونموذجية ، وتتمثل هذه الأهداف في الآتي :

أولاً : تقويم الأفكار والسلوكات :

الطرح الإسلامي يستهدف دوماً تصحيح الأفكار والسلوكات وفق نماذج مثالية تستند على أصول وقواعد مستنبطة من المرجعيات الإسلامية .

فتصحيح الأفكار يرتبط بالإسلام كمعتقد وكنظام اجتماعي ، حيث يتوجب على الطروحات الإسلامية أن تتضمن الأفكار الأصولية التي ترتبط بالعقيدة وترتبط بنظامها الاجتماعي والتي تصحح وتعدّل الأفكار السائدة حول المعتقد والنظام الاجتماعي ، ومعنى ما تقدم أن ثمة صراعاً لابد أن ينشأ بين الأفكار السائدة المشوبة بالخطأ وبين الأفكار الأصولية التي تحتويها الطروحات وتأتى في شكل قويم وفق الأصول والقواعد المستنبطة من المرجعيات الشرعية ، ونهاية هذا الصراع لابد أن تحسم لمصلحة الأفكار الأصولية التي تفرض نفسها وتطرد الآخر ، أو تعدّل منها وتصححها .

والأفكار تتوزع على شقين : شق يرتبط بالعقيدة وما يتفرع عنها من أصول وفروع كالعبادات والشعائر والنسك والحدود والأحكام ، وشق يتصل بالنظام الاجتماعي المرتبط بالعقيدة وما يتولد عنه كأنظمة فرعية وتنظيمات وإجراءات وسلوكات .

وتحتاج عملية تقويم الأفكار بالشكل المشار إليه أعلاه إلى عملية مصاحبة لها تزامنها أو تعقبها وهي خاصة بنشر تلك الأفكار وبثها في كافة المجتمعات الإسلامية ، وقد يتطلب

الأمر أن تتجاوز تلك الأفكار المجتمعات الإسلامية إلى غير الإسلامية للعلم والإحاطة والتبليغ ، وهذا دأب العالم في الوقت الراهن حيث أصبح فضاءً واحداً يخلو من الحواجز والحدود .

أما تصحيح السلوكات فيرتبط كذلك بالإسلام كمعتقد وكنظام اجتماعي ، ولكن ليس كأفكار بل كسلوكات وتصرفات وأفعال ، وتسهل عملية تصحيح السلوكات كثيراً عندما تسبقها عملية تصحيح وتعديل الأفكار ، حيث أن الفكرة تمهد دوماً للسلوك وتسبقه ، وهنا ينبغي على الطروحات الإسلامية أن تتضمن السلوكات القويمة التي ترتكن على الأصول والقواعد الإسلامية المستنبطة من المرجعيات الشرعية ، ومعنى ذلك أن تصحيح الأفكار والسلوكات يتوحد حول مصادره ومنابعه التي تتمثل في المرجعيات الإسلامية ، وهنا لابد أن يحدث صراع — كما حدث من قبل في حالة تصحيح الأفكار — بين السلوكات المعيبة المنتقصة السائدة بين الناس في المجتمعات الإسلامية وبين السلوكات القويمة التي تتضمنها الطروحات الإسلامية والمستنبطة من المرجعيات الإسلامية ، وتكون نتيجة الصراع محسومة كذلك لمصلحة السلوكات الأصولية القويمة .

والسلوكات هي الأخرى تتوزع على شقين : الشق الأول يتصل بالعقيدة أصولها وفروعها ، والشق الثاني يرتبط بالنظام الاجتماعي ونظمه الفرعية وتنظيماته وإجراءاته .

ومثلما حدث مع الأفكار تحتاج السلوكات الإسلامية القويمة التي تتضمنها الطروحات الإسلامية وحتى تتمكن من تصحيح السلوكات المشينة والمعيبة السائدة في المجتمعات الإسلامية أن تنتشر وتتوغل في تلك المجتمعات عن طريق وسائل خاصة وأدوات محددة تنقل أساليب ممارسة المسلمين لشعائرهم ونسكهم ومعاملاتهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم وفق السلوكات الإسلامية القويمة .

وتجدر الإشارة إلى أن الطروحات الإسلامية الموجهة نحو تقويم الأفكار والسلوكات قد تنهج نهجين : النهج الأول أن تقدم الأفكار والسلوكات الإسلامية الأصولية القويمة بشكل مباشر وتطلب من المسلمين الالتزام بها ، النهج الثاني أن تقدم للأفكار والسلوكات السائدة المشينة والمعيبة وتبرز ما يشوبها من عيوب وأخطاء ثم تردف ذلك بتقديم الأفكار والسلوكات الإسلامية الأصولية القويمة ، وليس ثمة ما يدعو إلى إجراء أو عقد أي نوع من المقارنات ، لأن الأفكار والسلوكات الإسلامية القويمة والأصولية لا ينبغي أن تقارن بأية أفكار أو سلوكات أخرى مهما كان مصدرها .

ثانياً : إنشاء الأفكار والسلوكات :

ستشمل الطروحات الإسلامية إلى جانب تقويم الأفكار والسلوكات على إنشاء وإيجاد الأفكار والسلوكات ، وإيجاد الفكرة يعنى استنباط أفكار غير موجودة على أرض الواقع من المرجعيات الإسلامية وهذه الأفكار تتعلق بالإسلام كمعتقد وكنظام اجتماعي ، وجدة هذه الأفكار تعنى أن ثمة أفكاراً ومسائل يظل المسلمون في حاجة إلى معرفتها وفهمها واعتناقها وذلك يتم عبر الطروحات الإسلامية ، وهذه هي طبيعة الإسلام وطبيعة مسائلة وقضاياه وتظل مهمة علماء المسلمين متمثلة في إبراز تلك المسائل والقضايا وإيقاف المسلمين عليها .

وكذلك الأمر بالنسبة لإنشاء السلوكات ، فهناك من السلوكات ما لم يعرفه المسلمون بأجيالهم المتعاقبة سواء فيما يتعلق بالعقيدة أو ما يتصل بالنظام الاجتماعي الإسلامي ، وهم في حاجة إلى من يبصرهم بتلك السلوكات التي غابت عن واقعهم ولم يتوصلوا إلى أمثلها كما تشير إليه المرجعيات الإسلامية .

ولا ينبغي أن يغيب عن الذهن أن المتغيرات والمستجدات التي تزخر بها الحياة في المجتمعات الإسلامية تأتى بقضايا وإشكاليات تتطلب مواجهتها بشكل معين من

السلوكات والتصرفات والأفعال وهذه المنظومة من السلوكات والتصرفات والأفعال تتطلب موجهاً ومرشداً يضع الأصل والمثال والنموذج وهذا بالضبط ما تقوم به الطروحات الإسلامية .

ولا يقتصر الأمر بالنسبة لإنشاء الأفكار والسلوكات على عملية الإيجاد أي وضع النموذج والمثال بل يتجاوز ذلك إلى الإيضاح والشرح والتبيين من خلال وسائل معدة ومهيئة للقيام بهذه المهمة حتى تصل عملية التبليغ إلى كافة المسلمين في كل مكان وحتى غير المسلمين حتى يطلعوا على سلوك المسلمين ، فالسلوك والفعل هو أمثل وأخير أساليب الدعوة إلى دين الله بالحكمة والموعظة الحسنة .

ثالثاً : إقامة المجتمع المسلم :

المجتمع الإسلامي بصفة عامة ومنذ نشأته وهو يقوم على الفكرة التي تعارف عليها الناس تحت مسمى الثقافة ثم على السلوك الذي درج على تعريفه بالحضارة ، وعليه فقد أصبح هدف الطروحات الإسلامية يتجسد في إحراز أمرين :

الأول يتمثل في الثقافة الإسلامية التي تشكل أفكار أبناء المجتمع المسلم وطريقة تفكيرهم في علاقاتهم : بخالقهم وبأنفسهم وبأقرانهم داخل المجتمع المسلم وبالناس جميعاً ثم بالكون وموجوداته ، الثاني يتجسد في الحضارة الإسلامية التي تشكل سلوكات أبناء المجتمع المسلم وتصرفاتهم وأفعالهم في علاقاتهم : بخالقهم وبأنفسهم وبأقرانهم داخل المجتمع المسلم ثم بالكون وموجوداته ، وعليه يقوم المجتمع المسلم على ثقافة إسلامية وحضارة إسلامية نابعة من المرجعيات الشرعية عن طريق الطروحات الإسلامية ، وسوف نزيد هذه الجزئية تفصيلاً وتوضيحاً في المبحث التالي بوصفها إحدى الغايات النهائية بعيدة المدى للطرح الإسلامي .

المبحث الثاني

الغايات النهائية للطرح الإسلامي

ننتقل في هذا المبحث إلى تناول الغايات النهائية للطرح الإسلامي ، وذلك بعد أن تصدينا للأهداف العاجلة المباشرة قصيرة المدى ، وتتمثل الغايات النهائية للطرح الإسلامي في الآتي :

أولاً : ترسيخ شريعة الإسلام :

إن أول الغايات النهائية التي يقصدها الطرح الإسلامي تتمثل في ترسيخ شريعة الإسلام ، وترسيخ الشريعة بدوره يتم عبر ثلاثة آليات تتجسد فيما يلي :

❖ **تقديس وتفعيل المرجعيات الإسلامية :**

إن أول ما يفضى إليه الطرح الإسلامي على المدى البعيد هو تقديس المرجعيات الإسلامية المتمثلة في القرآن والسنة كأساسين ومصدرين للشريعة ، فالطرح بعودته المستمرة ورجوعه الدائم إلى هذين المصدرين يبرز ما لهما من قداسة وما يجتمع لهما من توقير وتبجيل لا نظير لها ، فمصدر الطرح هو مرجعه النهائي ، والمرجع النهائي لابد أن تكون له منزلة سامية ومكانة رفيعة لا تداينها في ذلك أية مصادر أو مرجعيات أخرى مهما كانت .

كذلك فالطرح باعتماده المطلق واستناده اللامحدود على المرجعيات الإسلامية المتمثلة في القرآن الكريم والسنة المطهرة يجعل منها العنصر الفعال والمحرك الأساسي لتفاعلات الحياة الاجتماعية بشقيها الفكري والسلوكي ، ويضفي عليها دوماً صفات الحيوية والنشاط ومعايشة الواقع بمتغيراته ومستجداته

❖ تعصير الأصول والقواعد :

يرتبط بما تقدم عضوياً الآلية التالية وهي المتعلقة بتعصير الأصول والقواعد ، فترسخ الشريعة كغاية نهائية من غايات الطرح الإسلامي تعتمد على تعصير الأصول والقواعد ، حيث أن ذلك التعصير يمنح مرجعيات الشريعة سماتها الحقيقية المتمثلة في الفعالية الدائمة والحيوية المستمرة والمقدرة المطلقة على تزويد الطروحات بالأصول والقواعد .

❖ تطوير نماذج وأدوات الحركة :

الآلية الأخرى التي تقود إلى ترسيخ شريعة الإسلام كغاية نهائية للطرح الإسلامي هي المتعلقة بتطوير نماذج وأدوات الحركة ، وهذه الآلية تطور باستمرار نماذج وأدوات الحركة من أنظمة وتنظيمات وإجراءات وسلوكات وتجعلها متوائمة مع الزمان والمكان وما يرتبط بهما من متغيرات ومستجدات ، والنماذج والأدوات تتصل مباشرة بالأصول والقواعد وتتصل بشكل غير مباشر بالمرجعيات ، ومن ثم فهي تقود إلى ترسيخ شريعة الإسلام .

ثانياً : ترسيخ عقيدة التوحيد :

كذلك من غايات الطرح الإسلامي ترسيخ عقيدة التوحيد ، فترسيخ شريعة الإسلام عبر الآليات المذكورة في البند السابق تقود إلى ترسيخ عقيدة التوحيد ، فهذه العقيدة هي غاية الوجود وعناصره ، فإنما خلق الله الواحد الأحد الكون وموجوداته من أجل هذه الغاية ، والطرح الإسلامي يقود في نهاية المطاف إلى تلك الغاية .

وإذا كان التوحيد هو غاية الكون ومآله لا محالة ، فينبغي أن يؤدي إليه كل طرح إسلامي وتنتهي إليه كل رؤية أو وجهة ، فالمرجعيات والمصادر والمنطلقات وما تفضي إليه من ترسيخ وتكريس للمعتقدات تقود إلى توحيد الإله الواحد الأحد ، كذلك فالأصول والقواعد وما يترتب عليها من تنظيم وترتيب حياة الناس تنتهي إلى توحيد رب الناس الكفيل

بصالحهم وطالحهم والمسئول عن مؤمنهم وكافرهم وما من شك في أن كل المخلوقات وجميع الموجودات توحد الإله الواحد والرب المعبود وتمجد وتقدس ذاته وصفاته التي تفرد بها بحق .

ثالثاً : إحياء المنطق الثقافي الإسلامي [الثقافة الإسلامية] :

الطرح الإسلامي في معناه الواسع بمثابة معرفة بالإسلام وفقه أصول وفروع عقيدته ، ثم بث لتلك المعارف عبر آليات تتناغم مع تفاعلات المجتمع الإنساني وتتغلغل في نسيجه وتنبث في ثناياه ، ثم تستعمل كوسيلة لفهم ظواهر الكون والمجتمع وعلاقات تلك الظواهر ، وبذا تصبح منطلقاً للتفاهم مع موجودات الكون ولغة لخطاب عناصر الوجود ، تفسر الأولى وتحلل الثانية ، وهذا هو منطق الإسلام الثقافي أو ما يسمى بالثقافة الإسلامية .

وعليه فإن تراكمات الطروحات الإسلامية هي في ذات الوقت تراكمات ثقافية خاصة بمنطق الإسلام ووجهته ورؤيته لكل عناصر الوجود وموجودات الكون ، ومن ثم فالعلاقة بين الطرح الإسلامي والثقافة الإسلامية علاقة ذوبان وانصهار ، فكل طرح ينصهر ثم يذوب في مزيج الثقافة الإسلامية ليصبح كل منهما تعبيراً عن الآخر ثم يصير هو الآخر .

فكل طرح إسلامي إذن هو مساهمة بشكل أو بآخر في إحياء الثقافة الإسلامية التي تستجمع قوتها وتنتعش من جزئيات ذلك الطرح إلى أن تنهض عفية بعد أن تكون قد اجتمعت لديها كل مقومات الحياة وعناصر الوجود والتفاعل مع عناصر الوجود وموجودات الكون .

رابعاً : إحياء الذات الحضارية للإسلام [الحضارة الإسلامية] :

الحضارة هي جماع السلوكات والتصرفات والأفعال وتجسيد الأفكار التي تحدد رؤية الناس لكل ما يحيط بهم وتوضح تفسيرهم لظواهر الطبيعة والمجتمع وتبين علاقاتهم بعناصر

الوجود وموجودات الكون وترتكز الحضارة الإسلامية على عناصر ثلاث : أولها الإله الخالق سبحانه الذي سخر الموجودات وعناصر الكون ، وثانيها الكون بموجوداته وعناصره التي سخرها الله للإنسان ، وثالثها الإنسان المسلم الذي يتعامل مع تلك العناصر .

وللحضارة الإسلامية مقوماتها التي تتجسد في : الدعوة إلى الإسلام ، والتنظيم ، والنظام الاجتماعي والجيش والمدنية والعمران والعلوم الطبيعية ، ويعتبر العامل أو البُعد الأخلاقي الروحي هو أهم ما يميز الحضارة الإسلامية بالإضافة إلى التوازن الذي تقيمه تلك الحضارة بين البعدين المادي والأخلاقي الروحي ، ولقد تعددت نماذج الحضارة الإسلامية على كافة أرجاء العالم الإسلامي فظهرت تلك النماذج في كل مكان مرتكزة على مقوم من المقومات مبرزة له بحيث تأخذ شكله ، فقد برز في بعض الأماكن عنصر التنظيم الإداري وفي أماكن أخرى برز عنصر التنظيم الاجتماعي ، وفي أماكن ثالثة برز عنصر المدنية والعمران وفي أماكن أخيرة برز عنصر العلوم ، وقد صبغت الدعوة الإسلامية كل تلك العناصر والمقومات ، وهناك نماذج جمعت أكثر من مقوم من هذه المقومات وهناك نماذج جمعتها جميعاً .

والمتأمل للحضارة الإسلامية بعناصرها وسماتها ومقوماتها وتطورها يمكن أن يتوصل إلى نتيجة مؤداها أن الحضارة تمثل البوتقة التي تجتمع فيها وتمتزج كافة أهداف وغايات الطرح الإسلامي ، من تقويم الأفكار والسلوكات وإنشاء الأفكار والسلوكات ثم تقديس وتفعيل المرجعيات الإسلامية وتعصير الأصول والقواعد وتطوير نماذج وأدوات الحركة ويؤدى كل ذلك إلى ترسيخ شريعة الإسلام ثم ترسيخ عقيدة التوحيد ثم إحياء المنطق الثقافي للإسلام وكل ما تقدم في مجتمع مسلم صحيح الأصول والقواعد .

في ختام هذا الاستهلال ننتهي إلى القول بأن هذا العمل الموسوعي بمجلداته الإحدى عشر وأجزائه الخمسة والأربعين قد استخدم منهجاً أصولياً علمياً يتواءم مع طبيعة محتواه ومع أهدافه وغاياته ، وقد كان من شأن هذا المنهج أن يُخرج زمرة من المنظومات المعرفية في كافة المعارف الإنسانية في السياسية في الاقتصاد في الإدارة في الحضارة في الثقافة في الاجتماع والمجتمع في التوازن بين الشعائر والشرائع في الحرب في العلاقات الدولية وأخيراً في الدعوة الإسلامية .

إن هذا المنهج يسعى نحو استحضار الأصول والقواعد من مرجعياتها الإسلامية الخالدة التي نزلت من عند الله منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان ليبرز ما فيها من أصالة ورصانة ومثالية ونموذجية ليضاهيها ويمزجها بالواقع المعاصر ويخرج من هذه المضاهاة ببلورة رؤية الإسلام ورأيه تجاه متغيرات العصر ومستجدات الأيام ليبدو على حقيقته التي جاء عليها من عند الله الواحد الأحد أصيلاً معاصراً محققاً معادلة الأصالة المعاصرة .

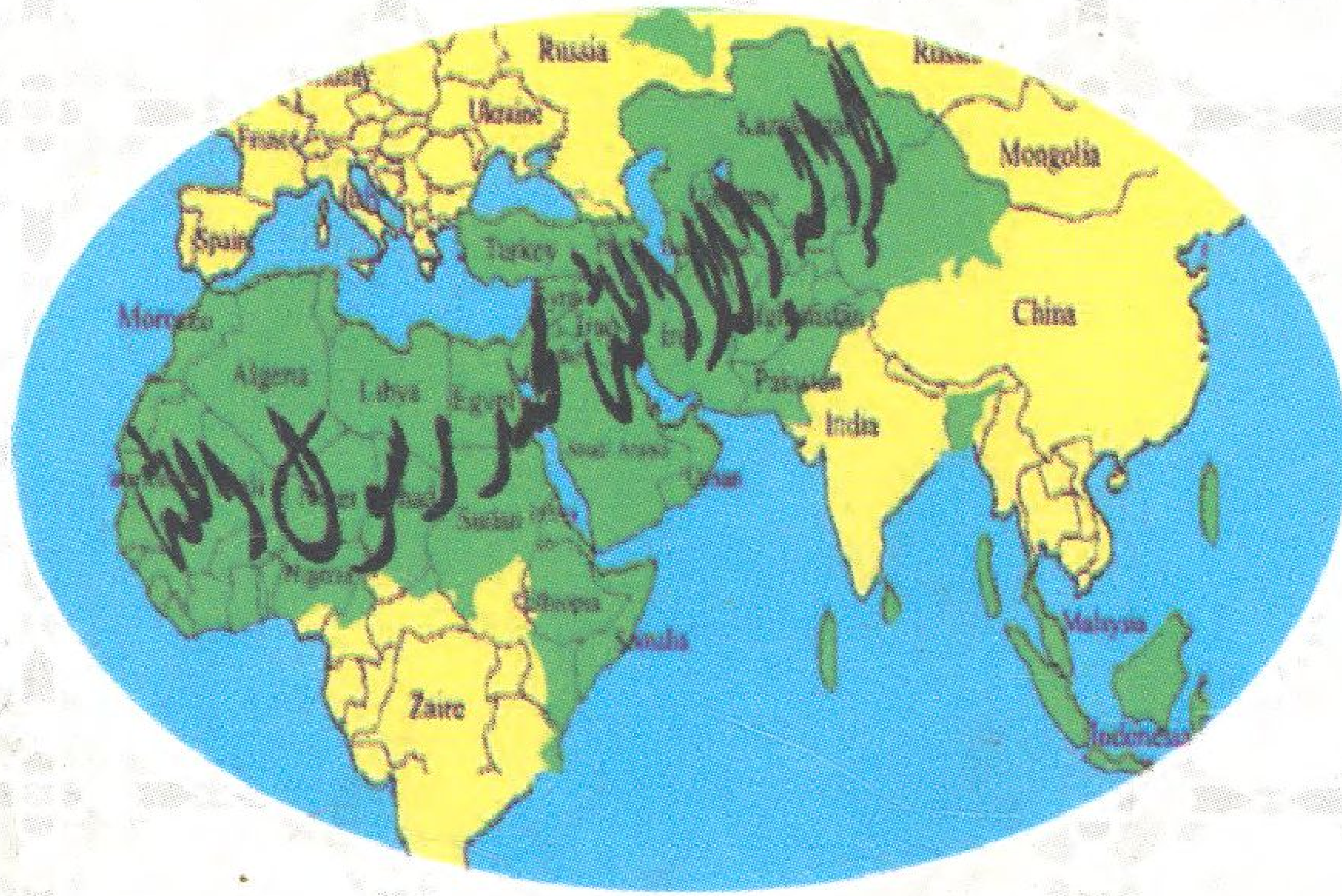
والله من وراء القصد



البريد الإليكتروني

ALDORAR_ALZAHERA@YAHOO.COM

من أجل
منهج إلهي محقق
وعالم إسلامي موحد
وحياة اجتماعية طيبة
ومسلم صالح حصيف
وخاتمة سعيدة



نهدي هذا
الجهد المتواضع
العبد الفقير إلى عون ربه